

التقرير السنوي 2011



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع السكان الريفيين الفقراء لتمكينهم من زراعة وبيع المزيد من الأغذية بهدف زيادة دخولهم وتحديد وجهة حياتهم. منذ عام 1978، استثمر الصندوق حوالي 14 مليار دولار أمريكي في منح وقروض بفوائد منخفضة لمشروعات في البلدان النامية مكّنت حوالي 400 مليون نسمة من التخلص من قبضة الفقر. وساعدت على خلق مجتمعات ريفية تنبض بالحياة. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة. وهو شراكة فريدة من نوعها بين 168 دولة عضواً من منظمة البلدان المصدرة للنفط، وغيرها من البلدان النامية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.*

* كما هي بتاريخ الطبع: يونيو/حزيران 2012.

الصندوق في لحة سريعة 1978-2011.أ.ب

الجدول 1

2011-1978	2011	2010	2009	2008	2007	
الأنشطة التشغيلية:١						
الموافقات على القروض ومنح إطار القدرة على خُمل الديون						
892	34	33	32	29	34	عدد البرامج والمشروعات
12 865.8	947.2	794.2	662.4	552.2	520.3	المبلغ مليون دولار أمريكي
المنح المعتمدة						
2 398	83	88	99	70	77	العدد
799.9	50.4	51.2	47.0	40.7	35.7	المبلغ مليون دولار أمريكي
13 665.7	997.6	845.4	709.4	592.9	556.0	مجموع العمليات الممولة من قروض ومنح الصندوق
9 183.0	412.2	677.2	312.0	305.0	424.4	التمويل المشترك
7 203.1	213.2	566.6	284.2	198.0	398.3	مصادر متعددة الأطراف
1 500.3	159.4	81.5	24.6	13.3	17.3	مصادر ثنائية
41.4	-	10.4	0.7	3.5	1.0	منظمات غير حكومية
438.2	39.6	18.6	2.5	90.2	7.8	مصادر أخرى٢
11 671.6	832.4	934.0	364.2	282.7	274.0	مساهمات محلية
33 800.0	2 196.4	2 411.4	1 345.3	1 144.3	1 222.2	مجموع تكلفة البرامج والمشروعات٣
البرامج والمشروعات						
	240	233	219	204	196	عدد البرامج والمشروعات السارية الجاري تنفيذها
620	26	20	24	24	25	عدد البرامج والمشروعات المنجزة
	64	74	65	69	58	عدد البرامج والمشروعات الجاري تجهيزها
731	32	28	26	26	28	عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق
	97	96	91	88	85	عدد البلدان/الأقاليم المتلقية (الحافظة الحالية)
8 216.9	549.7	457.6	428.5	433.8	399.1	المبالغ المصروفة من القروض
2 809.8	287.5	274.1	201.0	186.4	175.1	مدفوعات سداد القروض٤
الأعضاء والإدارة						
	167	165	165	165	164	الدول الأعضاء - في نهاية الفترة
	298	260	235	233	227	الموظفون الفنيون - في نهاية الفترة٥ ط

الصادر: نظام إدارة المشروعات والحفاظة؛ والقوائم المالية للصندوق للفترة 1978-2009؛ والنظام الحاسبي للصندوق.

١ تعيّن قروض الصندوق ومنح إطار القدرة على خُمل الديون المقّمة إلى البرامج والمشروعات الاستثمارية بوحدة حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القراء، تُعرض الجداول والأشكال البيانية والأرقام بما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقاً لتقارير رئيس الصندوق الخاصة بكل برنامج أو بكل مشروع معتمد من قبل المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في الجاميع إلى تقريب الأرقام.

٢ تشمل أرقام الفترة 1986-1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

٣ تُستبعد منها البرامج والمشروعات الملغاة بالكامل، ولا تشمل اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

٤ برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في 2011 لسيراليون يخضع لإشراف الصندوق ويموّل بالكامل من منحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ويدخل البرنامج ضمن عدد البرامج والمشروعات غير أنه لا يتلقى تمويلاً من الصندوق..

٥ تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مائلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل غير المؤكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

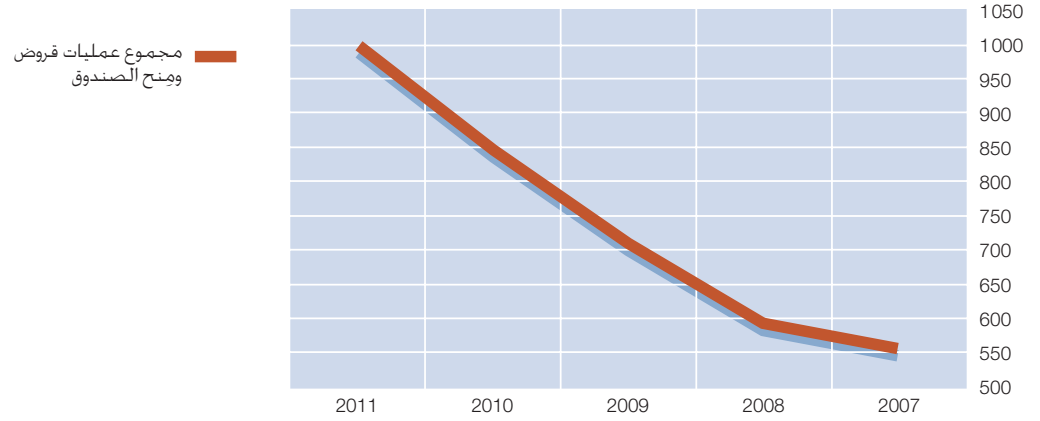
٦ تشمل منح إطار القدرة على خُمل الديون، ومنح المكونات، وتُستبعد منها المنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية.

٧ ترتبط مدفوعات سداد القروض بأصل الدين وتشمل المبالغ المسددة بالنيابة عن البلدان المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٨ الوظائف المعتمدة (باستثناء مناصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق).

٩ تشمل الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية.

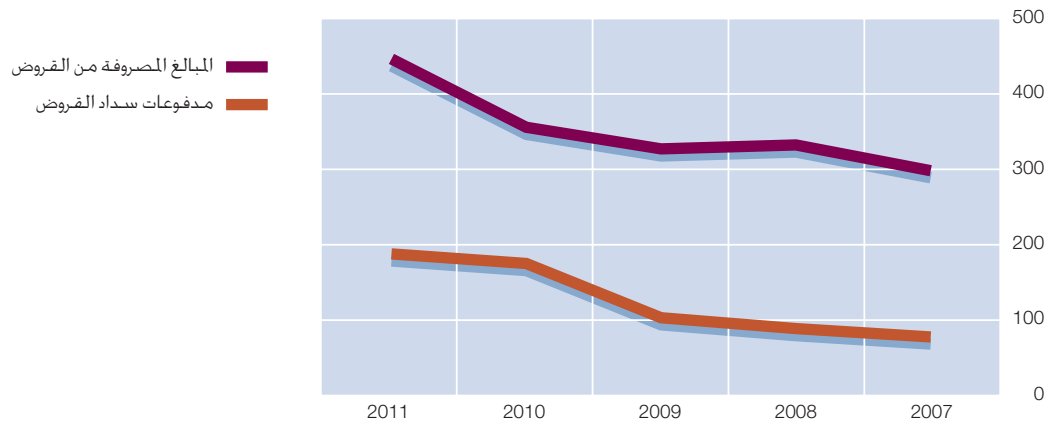
الشكل البياني 1
عمليات قروض ومنح الصندوق، 2011-2007
 المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية



الشكل البياني 2
قروض الصندوق ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، والتمويل المشترك والمساهمات المحلية، 2011-2007
 المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية



الشكل البياني 3
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومدفوعات سداد القروض، 2011-2007
 المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

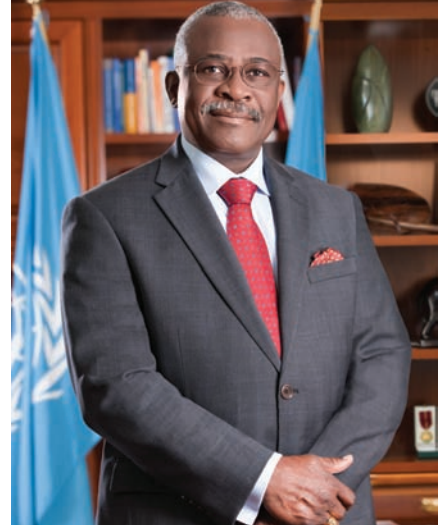


جدول المحتويات

2	تصدير من رئيس الصندوق
5	الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015
7	مواجهة التحديات - تقاسم الحلول
15	برنامج العمل لعام 2011
41	الشراكات
50	قياس وتحسين النتائج
58	بيانات التمويل وتعبئة الموارد

القرص المدمج للتقرير السنوي لعام 2011

تصدير من رئيس الصندوق



والمساهمات المحلية، بلغ مجموع قيمة الحافطة الجارية 10.3 مليار دولار أمريكي مقابل 197 مشروعاً جارياً بقيمة بلغ مجموعها 6.8 مليار دولار أمريكي قبل 4 سنوات فقط.

وبلغ برنامج التزاماتنا الجديدة في عام 2011 مليار دولار أمريكي بفارق طفيف، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2010. وشارفنا بذلك على تحقيق المستوى المستهدف لتعبئة استثمارات جديدة تزيد بنسبة 50 في المائة على ما حققناه في الفترة 2010-2012.

بيد أن الأرقام وحدها لا يمكن أن تعبر عما نحققه من أثر. فالمعيار الحقيقي لعمل الصندوق هو الفرق الذي نحققه في حياة الناس. وتزخر القصص التي نسوقها من الميدان في هذا التقرير بإجازات بعض نساء ورجال الريف الذين يعمل معهم.

أسس المستقبل

لقد أرسينا أسساً قوية للانطلاق نحو المستقبل بعد نجاحنا في اختتام دورة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق التي وافقت على مستوى مستهدف للموارد بما قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل عملنا اعتباراً من عام 2013 حتى عام 2015. وبالرغم من استمرار أجواء عدم التيقن التي تخيم على الساحة المالية العالمية فقد أكدت الدول الأعضاء ثقتها الكاملة في الصندوق بموافقتها على مستوى مستهدف للموارد يزيد بنسبة 25 في المائة على التجديد السابق للموارد.

وبالإضافة إلى استمرار الدعم الراسخ من شركائنا التقليديين في التنمية وبالرغم من التحديات الاقتصادية المحلية التي يواجهها الكثير منهم حالياً.

إن السباق نحو اللحاق بالتغيرات الهائلة التي تشهدها حقبة القرن الحادي والعشرين ربما يغرينا بالتخلي عن القديم لمواكبة ما هو جديد. والحق أننا اليوم لا بد أن نستفيد من نجاحات الماضي لكي نتابع مسيرتنا إلى المستقبل.

لقد كان عام 2011 بالنسبة للصندوق سنة عززنا فيها ما أحرزناه مؤخراً من تقدم وما حققناه من إصلاحات، وواصلنا النمو بقوة، ووضعنا خطاً طموحاً للمستقبل.

النمو اليوم

في هذا العالم الذي يعاني ويلات الأزمات ويحتاجه التغيير وتحقق به التحديات من كل صوب، بات عمل الصندوق في تمكين السكان الريفيين الفقراء أهم من أي وقت مضى. ولا تزال نتائجنا آخذة في الازدياد ويتسع نطاقنا إلى جانب فعاليتنا وكفاءتنا. وثمة في الوقت ذاته مسألة تزداد صعوبة قياسها، ألا وهي تأثيرنا على نقاشات السياسات الدولية الدائرة حول الزراعة والتنمية الريفية والدور الذي يجب أن يقوم به السكان الريفيون الفقراء في مستقبل هذا الكوكب.

ويتضمن هذا التقرير كالعادة أرقاماً سنوية مفصلة عن الصندوق. ولكنني أود أن أسلط الضوء على بعض تلك الأرقام. لقد اتسع حجم حافظتنا الجارية، أي الموارد التي استثمرناها في مشروعاتنا الحالية لمكافحة الفقر الريفي، اتساعاً كبيراً خلال عام 2011 حيث بدأنا مشروعات جديدة ووسعنا وعمقنا التدخلات الناجحة الحالية.

لقد كنا نؤمل في نهاية العام 240 برنامجاً ومشروعاً جارياً باستثمارات من الصندوق قيمتها 4.6 مليار دولار أمريكي. وإلى جانب التمويل المشترك

خلال فترة التجديد الثامن للموارد منذ عام 2010 حتى عام 2012 قمنا بتعبئة 6 دولارات أمريكية أخرى. وكشفت مساهمات التمويل المشترك المحلية هي الأخرى عن نمو قوي بدرجة كبيرة حيث ازدادت بثلاثة أضعاف في الفترة بين العامين 2007 و2011، وهو ما يؤكد التزام البلدان بالمشروعات التي ندعمها.

وبالإضافة إلى التمويل المشترك فإن آليات التمويل المبتكرة وشراكات التمويل الجديدة مهمة كروافد إضافية للدخل من أجل زيادة تدفق الاستثمار إلى الزراعة والتنمية الريفية. وشهد عام 2011 تقديم الالتزامات الأولى من موارد صندوق التمويل المشترك المبتكر الذي أنشئ بالاشتراك مع حكومة إسبانيا في عام 2010. ووافق المجلس التنفيذي على استخدام 108.6 مليون يورو لتوسيع نطاق سبعة من المشروعات التي يدعمها الصندوق.

ورغم أن ما أحرزه الصندوق من تقدم وما حققه من نتائج يجعلنا نشعر بالتشجيع فإننا لا نزال في بداية الطريق. وتحمل الأرقام الجديدة التي أصدرها البنك الدولي وقت كتابة هذا التصدير أنباءً طيبة عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حيث تشير الدلائل إلى أن الغاية الأولى المتمثلة في تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف عن مستوياته في عام 1990 قد تحققت في عام 2010. أي قبل خمس سنوات من بلوغ الموعد النهائي. غير أن هذه الأرقام التي تستند إلى التقديرات الاستقصائية الأولية لعام 2010 تخفي وراءها بعض القصص التي لا ترقى إلى المستوى الإيجابي المرجو. بل وتخفي في كثير من الأحيان بونا شاسعا بين البلدان والمناطق.

إن الأشخاص البالغ عددهم 663 مليون نسمة الذين تمكنوا بحلول عام 2008 من تجاوز خط الفقر المدقع المحدد بمبلغ 1.25 دولار أمريكي يوميا، وفقاً لأرقام البنك الدولي، ما زالوا فقراء بكل المعايير. وإذا استمر التقدم بنفس وتيرته الحالية فسوف يظل ما يقرب من مليار شخص يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع في عام 2015.

ولا سبيل إلى تغيير ذلك إلا بالاستثمار والالتزام على الأجل الطويل. إننا إذ نجعل رائدنا ما حققناه من نجاح ونجعل انتكاساتنا دافعا لنا نحو المزيد من الابتكار، نواصل مسيرتنا مع الشركاء في شتى أنحاء المعمورة من أجل حفز نمو اقتصادي شامل ومستدام.



كانايو نوانزي
رئيس الصندوق

تلقينا أيضاً دعماً قوياً من البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات الناشئة وكذلك من بلدان تتلقى في الأغلب المعونة أكثر من المساهمة فيها.

وبمقتضى الاتفاق الذي توصلنا إليه في نهاية دورة هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد فإننا ملتزمون التزاماً قوياً بتعزيز مساهمتنا في بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في الحد من الفقر والجوع بمقدار النصف، وزيادة تركيزنا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف نظل أيضاً احتياجات وإمكانات شباب الريف من النساء والرجال على رأس جدول أعمالنا.

بناء منظمة أكثر حيوية وكفاءة

نسعى إلى السيطرة على تكاليفنا الإدارية وزيادة نسبة ميزانيتنا التي تدعم مباشرة عملنا في الميدان. وتكشف التقديرات عن أننا نتخطى المستوى المستهدف، إذ من المتوقع أن تبلغ نسبة الكفاءة، وهي النسبة بين الميزانية الإدارية وبرنامج القروض والمنح، 12.5 في المائة في عام 2012 مقابل المستوى المستهدف المحدد بنسبة 13.5 في المائة.

وواصل الصندوق أيضاً السير قدماً في جدول أعمال التغيير والإصلاح الذي بدأناه عندما توليت منصبى في عام 2009. وأود مرة أخرى أن أتطرق إلى بضع نقاط رئيسية. فمجالات الإصلاح الرئيسية تشمل تعزيز هيكل المنظمة من أجل تحقيق المزيد من المواءمة بين مواردنا البشرية والمالية وبين أهدافنا الاستراتيجية وتنفيذ نموذج العمل الجديد للصندوق تنفيذاً كاملاً. ويشكل الإشراف المباشر على المشروعات وحضورنا الثابت في البلدان التي نعمل فيها ركيزتين لهذا النموذج الجديد.

ونشرف حالياً إشرافاً مباشراً على 93 في المائة من المشروعات التي ندعمها مقابل 18 في المائة في منتصف عام 2007 وهو ما ينطوي على العديد من الفوائد. لقد انخفضت تكاليف الإشراف وازداد معدل تدفق صرف الأموال، وتقلصت المدة الزمنية التي تستغرقها استجابتنا لطلبات البلدان.

وعززنا أيضاً تقدمنا نحو بناء حضورنا داخل البلدان بما وقعناه من اتفاقات بلغت في مجموعها 18 اتفاقاً مع البلدان المضيئة بحلول نهاية العام، ويعمل 64 موظفاً في المكاتب القطرية للصندوق. ومن المقرر أن يصل عدد المكاتب القطرية إلى 40 مكتباً بحلول نهاية عام 2013. ويبلغ حالياً إجمالي نسبة قوة عملنا الموزعة على البرامج 67 في المائة مقابل 56 في المائة في عام 2008 وبما يزيد قليلاً على المستوى المستهدف لعام 2012، وهو 65 في المائة.

المزيد من التمويل للزراعة والتنمية الريفية

لقد ساعدنا تنفيذ نموذج عملنا الجديد أيضاً على زيادة تعبئة التمويل المشترك من الجهات المانحة الخارجية والدول الأعضاء المقترضة. ومقابل كل دولار أمريكي من المساهمات التي حصل عليها الصندوق



الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015

العالم الذي نعمل فيه

لم تكن مهمة الصندوق المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية وتمكين النساء والرجال الريفيين من التغلب على الفقر يمثل هذه الأهمية في أي وقت مضى. ويعيش زهاء مليار نسمة من السكان الريفيين على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. ويوجد في أنحاء المعمورة نحو 500 مليون مزرعة صغيرة تدعم ما يقرب من 2 مليار نسمة. وتشكل الزراعة في بعض البلدان مصدر الدخل الرئيسي لنحو 70 في المائة من السكان الريفيين.

ولكننا نعمل في سياق دينامي يزداد فيه تنوع سبل كسب العيش الريفية؛ ويشهد تدهوراً في الموارد الطبيعية وتسارعاً في وتيرة تغيير المناخ؛ ويزداد فيه الطلب على الغذاء والوقود الحيوي والسلع والخدمات الزراعية الأخرى؛ وترتفع فيه أسعار الأغذية. ومنذ الطفرة التي شهدتها الأسعار في الفترة 2007-2008، أطلق المجتمع الدولي عدداً من المبادرات لدعم التغذية والأمن الغذائي، وهي مبادرات يساهم الكثير منها في دعم زراعة الحيازات الصغيرة. وبدأ الكثير من البلدان النامية أيضاً في إعطاء أولوية أكبر للأمن الغذائي والتغذية. ويتجه بعضها نحو زيادة ميزانيات الزراعة. وتزداد في الوقت ذاته استثمارات القطاع الخاص في الزراعة. وتحسنت آفاق التعاون بين بلدان الجنوب وتوقعات الاستثمار لدعم الدور الحاسم للنساء في الزراعة والأمن الغذائي.

واقترضت التحديات والتغيرات الجديدة تحولات في طريقة عمل الصندوق. وتدعونا الاحتياجات الجديدة والتطورات الدينامية التي تشهدها القطاعات الريفية في جميع أرجاء العالم إلى زيادة التركيز على زراعة الحيازات الصغيرة باعتبارها القوة المحركة للنمو الاقتصادي وبوصفها مصدراً حاسماً للدخل والتغذية لكثير من الأسر الريفية الفقيرة.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأسمى الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه هو تمكين السكان الريفيين الفقراء من النهوض بأمنهم الغذائي وتغذيتهم. ورفع مستوى دخلهم. وتعزيز قدرتهم على الصمود. وتنشأ رغم التحديات فرص زراعية وغير زراعية جديدة، ويتمثل دورنا في مساعدة السكان على إعداد أنفسهم للاستفادة من تلك الفرص. وتكتسب المناطق الريفية حيوية أكبر. وتساعد مشروعاتنا السكان الريفيين على ما يلي:

- اكتساب قدرة أكبر على الصمود في وجه تغيير المناخ والتدهور البيئي وتحولات السوق
- الوصول إلى الخدمات التي ستساعدهم على النهوض بتغذيتهم وزيادة دخلهم
- الاستفادة من فرص العمل اللائق أو تنظيم المشروعات الزراعية وغير الزراعية
- التأثير في السياسات والمؤسسات التي تحكم سبل عيشهم.

مبادئ الانخراط

يهدف الصندوق في المقام الأول إلى وضع استراتيجيات تناسب سياق كل بلد على حدة من أجل توجيه ما نقدمه من مساعدة بشكل أفضل ودعم تمكين السكان الريفيين الفقراء. ونعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتهيئة فرص حقيقية أمام الشباب. ونشجع الابتكار والتعلم والتوسع في المبادرات الناجحة. ونعمل في تعاون وثيق مع الشركاء. والأهم من ذلك أننا نعمل على ضمان استدامة نتائج المساعدة واستمرار الفوائد التي حققها للمجتمعات المحلية بعد الانتهاء من المشروعات لنكون بذلك قد أحدثنا تغييرات دائمة في المجتمعات المحلية وفي حياة الناس.

انظر الإطار الاستراتيجي للفترة 2011-2015: http://www.ifad.org/sf/strategic_e.pdf



مواجهة التحديات - تقاسم الحلول

الإنتاج الحيواني البالغ عددهم 1.2 مليون شخص وكذلك ثلث المدربين على إنتاج المحاصيل البالغ عددهم 4.5 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وسوف يعرض الصندوق سياسة للمساواة بين الجنسين على المجلس التنفيذي في مطلع عام 2012.

واختتم الصندوق في يونيو/حزيران 2011، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، برنامجاً مشتركاً مدته سنتان لبناء القدرات والتدريب على إدارة المعرفة في مجال المساواة بين الجنسين. وقدم الصندوق منحة قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي لدعم أكثر من 30 نشاطاً للموظفين والمستفيدين في كل المناطق التي نعمل فيها.

ويزداد الاعتراف بأهمية مراعاة منظور قضايا التمايز بين الجنسين في سلاسل القيمة كأسلوب مهم للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. وجربت منظمة أوكسفام نوفي، بدعم من الصندوق، عملية تمسك المجتمعات المحلية بزماد قيادتها في سلاسل قيمة البن والذرة واللوبياء والفاكهة في أوغندا باستخدام نظام التعلم العملي من أجل المساواة بين الجنسين. وهو منهجية تركز على التمكين من خلال تكوين الثروة وتحقيق العدل بين الجنسين.

العمل مع شباب الريف

جيل شباب اليوم هو الأكبر على الإطلاق. ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في المتوسط 20 في المائة من سكان العالم النامي. وفي مقدور هؤلاء الشباب تحقيق تغيير حقيقي في بلدانهم وفي حياتهم. ولكن أحد أكبر التحديات أمام هؤلاء الشباب هو الحصول على العمل اللائق. وبلغ عدد العاطلين عن العمل منهم حتى نهاية عام 2010 ما يقرب من 75 مليون شاب. وهناك أعداد أكبر كثيراً تعمل لبعض الوقت أو تزاوّل أعمالاً زهيدة الأجر.

وفي ظل توقع ازدياد عدد سكان العالم إلى ذروته ليربو على 9 مليارات نسمة في عام 2050 وما تشير إليه التقديرات من الحاجة إلى زيادة بنسبة 60 في المائة في كميات الأغذية المتوفرة، سيكون على شباب وشابات المناطق الريفية زيادة إنتاج الأغذية وتخزينها وتحويلها بمستويات غير مسبقة. وهناك فرص هائلة للعمل وتنظيم المشروعات.

ويمول الصندوق المشروعات التي تعطي أولوية اهتمامها لتلبية حاجة شباب الريف إلى التدريب

نحن منظمة تقوم على التعلم وتسعى باستمرار إلى بناء معرفتنا وتقاسمها مع الآخرين وتشجيع شركائنا وتمكينهم أيضاً من التعلم في ظل التغيير المستمر في القضايا التي تشكل عمل الصندوق.

وتجلى هذا البعد في المعرض العالمي الثاني لتقاسم المعرفة الزراعية، وهو حدث "خارج عن المألوف" أقيم في الصندوق على امتداد أربعة أيام في سبتمبر/أيلول 2011. وتقاسم فيه أكثر من 160 مشاركاً من أكثر من 70 بلداً أفكارهم المبتكرة وتجاربهم حول الاتجاهات الناشئة المتصلة بالزراعة وتغير المناخ والأمن الغذائي والخدمات والتكنولوجيات، من قبيل الهواتف المحمولة والوسائط الاجتماعية، التي تحدث تغييرات عميقة في الطريقة التي تعمل بها التنمية. ويرجى زيارة موقع المعرض في هذا العنوان: <http://www.sharefair.net>. وقام الصحفيون الاجتماعيون طيلة فترة انعقاد هذا الحدث بتقديم آخر المستجدات لمن لم يكن في وسعهم الحضور. واستطاعوا الوصول إلى أكثر من 2 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وهو ما جعل المناقشات تتسع لتتجاوز كثيراً جدران مقر الصندوق. ويلقي هذا الفصل أعضاءً كاشفة على القضايا ذات الأولوية والمجموعات الرئيسية التي تركز عليها.

دعم تمكين النساء الريفيات الفقيرات

بدأت الحملة التي أطلقها الصندوق والعديد من المنظمات الأخرى منذ عقود لتعميم المساواة بين الجنسين تؤتي ثمارها. وثبتت هذه الحملة أيضاً إمكانية مشاركة النساء بدور أكبر كثيراً في عالم يزداد فيه الاهتمام بالمساواة. ووفقاً لتقرير حالة الأغذية والزراعة 2010-2011 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن تحسين الإنتاجية الزراعية للمرأة من خلال تضيق الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى المدخلات يمكن أن يقلل من عدد الجوعى بما يتراوح بين 100 مليون و150 مليون نسمة.

وثبتت المشاركة المتزايدة من المرأة في برامج التدريب التي يدعمها الصندوق أهمية واتساع دورها في إنتاج الغذاء وأنشطة كسب الدخل الأخرى. وتكشف النتائج التي حققت في عام 2011 عن أن النساء يمثلن نحو 60 في المائة من كل الأشخاص المدربين على العمل التجاري وتنظيم المشروعات ومواضيع الإدارة المجتمعية. وفي الوقت نفسه تشكل النساء أكثر من نصف الأشخاص المدربين على

→ يمكن توفير المياه العذبة لأغراض الري تعاونية الفريش للمزارعين المحليين من زراعة الخضار والأعشاب القابلة للتسويق

تونس: برنامج الترويج للمبادرات المحلية والتنمية الزراعية الريفية في الجنوب الشرقي

©IFAD/S. Beccio

عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وتولى تنظيم المؤتمر منظمة الشباب الأفريقي. وكان موضوعه تمكين الشباب الأفريقي في القرن الحادي والعشرين: الوحدة والجانب الأخلاقي في مزاولة العمل الحر والتحول الزراعي. وكان أحد المواضيع الرئيسية الثلاثة دخول الشباب إلى الزراعة.

وقدّم الصندوق منحة أخرى لتمويل العملية التي تجربها الحركة الدولية للشبيبة الزراعية والريفية الكاثوليكية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لوضع خريطة لمنظمات شباب المزارعين. وعقدت في عام 2011 مشاورات إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وسيجري تقاسم استنتاجات تلك المشاورات في جلسة خاصة للشباب المزارعين خلال منتدى المزارعين في فبراير/شباط 2012.

سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق

من المقومات المهمة لعمل الصندوق مساعدة المنتجين الريفيين الفقراء على زيادة دخلهم من خلال "النهوض" بسلاسل القيمة. ونحن ندعم، بما نقدمه من منح واستثمارات، الأنشطة والخدمات والمرافق والمعلومات التي تساعد المزارعين الفقراء على إضافة قيمة لمنتجاتهم والوصول إلى الأسواق. ويرمي الحد من الفقر من خلال تنمية سلاسل القيمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة أسعار باب المزرعة
- بناء منظمات قوية وشاملة للمزارعين
- تيسير وصول النساء والفئات الاجتماعية الفقيرة إلى الأسواق الجديدة
- تخفيض الأسعار التي يتحملها المستهلكون عن طريق تحسين كفاءة السلسلة.

وتشمل المشروعات التي ندعمها تنمية سبل دخول الأسواق عن طريق تمويل إنشاء الطرق وتعزيز جماعات المنتجين، وتحسين توفير الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتطوير مرافق التجهيز، وتوفير المعلومات عن الأسواق. ونخصص ما يقرب من 14 في المائة من تمويل الحافظة الجارية لدعم تنمية الأسواق والبنية الأساسية المتصلة بها (الشكل البياني 14). وتكشف النتائج التي جرى الإبلاغ عنها في عام 2011 عن إنشاء أو إصلاح 18 000 كيلومتر من الطرق.

ويساعد مشروع يدعمه الصندوق الأسر الريفية الفقيرة التي تربي ماعز الأنغورا والكاشغورا في طاجيكستان على تحسين سلاسل التربية وأساليب تجهيز الألياف. ويعمل المشروع الذي يديره المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة مع الرجال والنساء الذين يزاولون تربية الماعز لزيادة إنتاجيتهم. وتلقى النساء أيضاً مساعدة لغزل أنواع الفرو الناعم. وهذه التكنولوجيات الجديدة تمكن هؤلاء النساء من زيادة

والمهارات الزراعية والوصول إلى الخدمات المالية والريفية. وفي فييت نام، على سبيل المثال، قدمت مدرسة في محافظة توين كوانغ، بتمويل من مشروع كان يدعمه الصندوق، تدريباً تقنياً ومهنياً إلى ما يقرب من 10 000 نسمة من سكان الريف. معظمهم من الشباب والعاطلين عن العمل. وفي جمهورية مولدوفا، استهدف برنامج تطوير الأعمال الريفية المزارع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لحفز نمو أنشطة الأعمال الريفية سواءً في المزارع أو خارجها. وخصص ما يقرب من 66 في المائة من 1 800 وظيفة بدوام كامل للنساء والشباب الذكور الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً.

ونحن نعمل في الوقت ذاته في شراكة مع شباب الريف لتمكينهم من تعزيز جماعاتهم وربطهم ببناء مهاراتهم للتواصل عبر الشبكات. وتلعب وسائل الإعلام الاجتماعية دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

وتناولت دورة مجلس محافظي الصندوق التي عقدت في مطلع هذا العام كيفية دفع عجلة الأمن الغذائي والحد من الفقر من خلال تشجيع الشباب الريفيين على المشاركة في قطاع الأعمال الزراعية التجارية الدينامية الحديثة. وانطلاقاً من هذا التوجه قدّم الصندوق منحة لتمويل إنشاء الشبكة العالمية لابتكارات الشباب بالتعاون مع صندوق فيليبس ستوكس. انظر <http://www.gyin.org>.

وانطلقت الشبكة العالمية لابتكارات الشباب كممبر دينامي يربط بين منظمي المشروعات من الشباب. وكانت هذه الشبكة قد بدأت عملها في الأصل في غرب ووسط أفريقيا ولكنها سرعان ما انتشرت واتسعت لتتحول إلى شبكة تتردد أصدائها في كل مكان تحت شعار "شباب العمل الحر - عناصر التغيير". وبحلول نهاية العام، انضم إلى الشبكة أكثر من 2 500 عضو في 72 بلداً في جميع أنحاء العالم. وتشكل النساء نحو 45 في المائة من الأعضاء. وعقد مؤتمر في أكتوبر/تشرين الأول في بنن أتاح للأعضاء من 50 بلداً فرصة للالتقاء وجهاً لوجه ومناقشة التحديات والفرص والخطط.

وبدأ العمل أيضاً بمنحة من الصندوق قيمتها 1.8 مليون دولار أمريكي مقدمة إلى مركز سنغاي لتشجيع شباب الريف وتعزيز تطوير الأعمال التجارية الزراعية في غرب ووسط أفريقيا. وفي أعقاب انعقاد مؤتمر الشبكة العالمية لابتكارات الشباب الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2011 تعهدت حكومة بنن بتعبئة 23 مليار فرنك من فرائكات الجماعة المالية الأفريقية (47 مليون دولار أمريكي) لإنشاء المزيد من مراكز سنغاي في بنن. والهدف الرئيسي من ذلك هو تدريب 1 500 شاب من أصحاب المشروعات الزراعية خلال السنوات الأربع المقبلة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني شاركنا في تمويل مؤتمر يوم الشباب الأفريقي المعني بمزاولة الأعمال الحرة الذي

وشراكتنا مع سوق تبادل معلومات التمويل الصغير، وهي منظمة غير ربحية توفر بيانات عن أداء التمويل الصغير، تساعدنا على تحسين رصد الأداء في التمويل الريفي (انظر الصفحة 48).

وسعيًا أيضًا إلى تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء، ووافقنا على تقديم منحة ثانية إلى الفريق بما قيمته 1.5 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتسمح لنا هذه الشراكة بزيادة فعالية وأثر تدخلاتنا في مجال التمويل الريفي من خلال الاستفادة من قاعدة معارف الفريق وخبرته ودرايته الفنية المعترف بها. ونقوم من خلال عضويتنا في اللجنة التنفيذية للفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء بالدعوة أيضًا إلى استهداف صغار المنتجين في المناطق الريفية.

وشارك خلال العام نحو 30 موظفًا في برنامج تعلم وتنمية القدرات في مجال التمويل الريفي الذي يقدمه الصندوق في مقره في الفترة من عام 2011 حتى عام 2013. وقمنا أيضًا بإعداد خطوط توجيهية لخطوات صنع القرار لكي يستفيد منها موظفو الإدارة في الصندوق والبرامج القطرية والجهات المانحة الأخرى المعنية بالترويج لمنتجات التأمين القائم على مؤشر الطقس كأداة للحد من تعرض صغار المزارعين لتقلبات الطقس.

انظر http://www.ifad.org/ruralfinance/pub/WII_tech_guide.pdf

مواجهة التحديات البيئية

تشكل الديناميات البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها نتيجة لتغير المناخ تحديًا تزداد صعوبته على الدوام أمام المزارعين الريفيين الفقراء في العالم النامي الذين يعتمدون أكثر من غيرهم على البيئات الطبيعية في كسب رزقهم ورفاههم. ولذلك تستأثر البيئات الحدية والهشة إيكولوجيًا بما يقرب من 70 في المائة من المشروعات التي ندعمها. والأخطار التي تتعرض لها تلك البيئات تهدد أيضًا سكانها.

ونحن ندرك أنه لا سبيل أمام السكان الريفيين الفقراء للفكاك من الفقر ما لم يكونوا قادرين على إدارة مواردهم الطبيعية. ولذلك لا بد أن تعالج التحديات البيئية بطريقة شاملة ومتراصة، وليس بوصفها قضايا "منفصلة" كل منها عن الأخرى. ويدعوننا ذلك إلى مساعدة الفقراء الريفيين من النساء والرجال على تنمية قدرتهم على الاستجابة للظروف المتغيرة باستمرار. وكشفت النتائج التي أبلغت عنها مشروعاتنا الجارية في عام 2011 عن استخدام تقنيات الإدارة المحسنة في 5.5 مليون هكتار من أراضي الملكية المشتركة بزيادة بلغت 12 في المائة مقابل 4.9 مليون هكتار في عام 2010.

دخلهن من تجهيز الفرو. وبدأت النساء في بيع إنتاجهن للتصدير إلى آسيا الوسطى وأوروبا والولايات المتحدة. وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت في عام 2011 لتشجيع المشروع وتيسير إقامة صلات مع جَار الجملة. انظر <http://www.adventureyarns.com>.

وشاكرنا أيضًا في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بتنمية سلاسل القيمة، وصدرت مطبوعة مشتركة بعنوان *نهج وأنشطة سبع من وكالات الأمم المتحدة وفرص التعاون بين الوكالات*.

ودفعت أزمة أسعار الأغذية الأخيرة الصندوق إلى التفكير في الفوائد التي يمكن أن تجنيها الحيازات الصغيرة والمجتمعات الريفية الصغيرة من ارتفاع أسعار الأغذية. ونوقش هذا الموضوع في مؤتمر رئيسي حول الاتجاهات الجديدة في زراعة الحيازات الصغيرة بحث خلاله كيفية مساعدة أفقر المزارعين على الاتصال بسلاسل القيمة الحديثة. وشارك في هذا المؤتمر الذي عقد في الصندوق في يناير/كانون الثاني 2011 خبراء تقنيون وأكاديميون وممثلون للدول الأعضاء والقطاع الخاص.

الخدمات المالية الريفية والتأمين ضد تقلبات الطقس

لا يحصل على أبسط الخدمات المالية سوى نحو 10 في المائة من السكان الريفيين الفقراء في البلدان النامية. ويسعى الصندوق إلى تعزيز سبل الوصول إلى الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من خلال تخصيص ما يقرب من 16 في المائة من حافظتنا الجارية لدعم الخدمات المالية الريفية في عام 2011 (الشكل البياني 14). وتشمل النتائج التي تحققت في عام 2011 من مشروعاتنا الجارية 30 مليون مقترض من مؤسسات التمويل الصغير التي يساعد الصندوق، تمثل النساء 83 في المائة منهم، و15 مليوناً من المدخرين الطوعيين. ويبلغ متوسط حجم القروض 200 دولار أمريكي ومتوسط المدخرات 127 دولاراً أمريكياً. ونعمل أيضاً مع الحكومات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين على مستوى السياسات لتحسين توفير الخدمات المالية للزراعة.

ونشارك حالياً بدور نشط في شراكة تسخير التمويل لصالح أفريقيا من خلال فريق عامل للمانحين من أجل التمويل الزراعي. وتدعو هذه الشراكة إلى تنفيذ مبادئ كمبالا للتمويل الزراعي التي اعتمدت في أوغندا في يونيو/حزيران 2011. وتحدد المبادئ الأحد عشر أكثر الإجراءات المطلوبة لإحاطة وتعزيز فعالية توفير الخدمات المالية للقطاع الزراعي في أفريقيا.

ونعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وحكومة ألمانيا من خلال شراكة بناء القدرات في التمويل الريفي لمعالجة القضايا الحاسمة المتصلة باستخدام الإعانات في التمويل الريفي والزراعي. وصدر في عام 2011 تقرير مشترك عن استعراض دور الإعانات في تمويل الزراعة.

أراضي الغابات وصون التنوع البيولوجي المجتمعية أو الأراضي التي تصونها المجتمعات المحلية مساحة تناهز 1 835 كيلومتراً مربعاً.

مواجهة تغيّر المناخ

يزداد التوافق في الآراء حول دور تغيّر المناخ في تحويل سياق التنمية الريفية وتغيير التضاريس البيئية والاجتماعية - الاقتصادية، وزيادة تكلفة مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الإفلات من الفقر.

ويدعم الصندوق بصورة متزايدة النهج المستدامة "الذكية مناخياً" التي تتجاوز أفضل الممارسات المعيارية. وتراعي تلك النهج ازدياد وترايط المخاطر التي تفرضها التغيّرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية. وهذه النهج لا تهدف فقط إلى الحد من الفقر، بل تسعى أيضاً إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه المخاطر بشكل عام. ومن بين أهدافها تحسين النتائج البيئية والفوائد الأخرى، بما في ذلك عزل الكربون. وتسعى النهج الذكية مناخياً أيضاً إلى ضمان استفادة المجتمعات المحلية الزراعية الفقيرة من التمويل الخاص بالمناخ.

ويتصدى الصندوق لتغيّر المناخ في أكثر من 40 بلداً من خلال 22 قرصاً و15 منحة. ويشمل ذلك أنشطة متنوعة، من قبيل إعادة التحريج واستصلاح الأراضي والتربة؛ وجمع المياه، والاحتفاظ بالترطوبة؛ وقدرة المحاصيل والماشية على مقاومة الجفاف والملح؛ وبناء المعرفة بالمناخ المحلي وإدارة الموارد الطبيعية؛ والحراثة الزراعية؛ والطاقة المتجددة؛ والتأمين القائم على مؤشر الطقس؛ ومكافآت الخدمات البيئية. ويمكن أن يساهم ذلك كله في تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر. وتستكمل أيضاً قروض الصندوق ومنحه بمنح من مرفق البيئة العالمية الذي تربطه بعملنا وشائج قوية لتمكين المجتمعات الريفية الفقيرة من استعادة وحماية البيئة (انظر الصفحة 45).

وهدف الصندوق الذي حددته استراتيجية تغيّر المناخ لعام 2010 هو أن يكون له حافظة ذكية تماماً من الناحية المناخية. وتحقيقاً لهذه الغاية قمنا بتوسيع شعبة البيئة والمناخ في عام 2011 وأضافنا مختصين بالمناخ والبيئة في كل المناطق.

وعززنا جهودنا في مجال المناصرة خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ في ديربان بجنوب أفريقيا. وألقى رئيس الصندوق، كانايو نوانزي، كلمة رئيسية في افتتاح يوم الزراعة والتنمية الريفية لعام 2011 الذي تزامن مع موعد انعقاد المؤتمر. واشتركنا أيضاً مع اتحاد النقابات الزراعية للجنوب الأفريقي في الدعوة إلى إدراج الزراعة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ.

وقمنا في عام 2011 بتصميم برنامج الناقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو برنامج لتمويل المشترك بالمنح من عدة جهات مانحة

ووضعنا في عام 2011 سياستنا الأولى لإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وهي إطار جامع ومنسق لمعالجة التحديات المتشابكة في إدارة الموارد الطبيعية وتغيّر المناخ والتنوع البيولوجي. ويؤكد الإطار الاستراتيجي وهذه السياسة تصميم الصندوق على تحسين دمج الاعتبارات البيئية في كل حافظتنا، ونتجه بشكل متزايد نحو دمج تحليل آثار تغيّر المناخ على سبل كسب العيش والموارد الطبيعية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وأجرينا أيضاً تقييمات بيئية استراتيجية في كل من مصر وهندوراس. وتساعد هذه المبادرات المزارعين الفقراء على الاستجابة للدور الصعب الذي يفرضه عليهم التغيّر البيئي العالمي.

إدارة الأراضي والمياه

من الأساسي للحد من الفقر الريفي أن تكون إدارة الأراضي والمياه مستدامة ومنصفة. وقد ساهمت مبادرة الماء والغذاء الممولة من حكومة سويسرا في عام 2011 في تعزيز توليد المعرفة وتبادل المعلومات عن القضايا المتصلة بالأراضي والمياه. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين أداء حافظة الصندوق في هذا المجال وشحن قدرتنا على التعلم.

ويدعم الصندوق برامج البحوث التطبيقية المبتكرة في مجال المياه لصالح السكان الريفيين الفقراء، وتمويل العديد من المبادرات العالمية. مثال ذلك أن شبكة الري بالغمر (معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو) يسعى إلى سد الفجوة بين الأجيال في معرفة النظرية والتطبيق في مجال إدارة المياه الزراعية. وتعمل الشبكة على إيجاد موجة جديدة من الشباب من ذوي الخبرة الأكاديمية المقترنة بالتجربة الميدانية على مستوى المنتفعين بالمياه في بلدان مثل إثيوبيا وباكستان اللتين تعتمدان على أساليب الري بالغمر في إطعام الملايين. ونرعى أيضاً ابتكارات الأراضي والمياه، من ذلك مثلاً أن المزارعين المصريين ورابطات المنتفعين بالمياه في مصر يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذكية في التنبؤ بحالة المياه والطقس. وفي غانا يقوم الباعة المتجولون ببيع نموذج بسيط من جهاز منخفض التكلفة لتحويل المياه المستعملة إلى مياه صالحة للاستخدام في إنتاج الغذاء. انظر <http://www.sharefair.net>.

ويمثل الوصول إلى الأراضي الزراعية مشكلة متزايدة الأهمية للسكان الريفيين الفقراء. ومن المعوقات الخطيرة تدهور الأراضي الذي يرتبط في جانب منه بتغيّر المناخ، والمنافسة من القطاعات غير الزراعية. ويجري استصلاح الأراضي المتدهورة (تحويل الأراضي الزراعية) في شمال شرق الهند من خلال مشروع ممول من الصندوق. وساهمت جهود التعبئة الاجتماعية ودعم المؤسسات القروية التقليدية في تلك المناطق بدور حاسم في نجاح المشروع. وتغطي شبكة

الأمن الغذائي والتغذوي

انتهى الصندوق في عام 2011 من وضع إطاره الاستراتيجي للفترة 2011-2015 (انظر الصفحة 5). الذي ترمي غايته الشاملة إلى "تمكين السكان الريفيين الفقراء من النهوض بأمنهم الغذائي وزيادة دخلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود". والتزمنا في رؤيتنا الاستراتيجية لفترة التجديد التاسع للموارد (2013-2015) بأدائنا "دوراً عالمياً محفزاً للاستثمارات لتمكين زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من دفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، والحد من الفقر، والخروج بنظم بيئية أكثر مرونة".

ويواجه السكان الريفيون الفقراء بيئة ديناميكية ومخاطر وتهديدات جديدة، ولكن أمامهم أيضاً فرصاً جديدة. فالتدهور البيئي وازدياد ندرة الموارد، وتقلب الأسواق، وارتفاع أسعار الأغذية، يضع كله ضغوطاً كبيرة على موارد الرزق والأمن الغذائي والتغذوي لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والرجال الريفيين الفقراء. ويشكل في الوقت ذاته ازدياد الطلب على المنتجات والخدمات الزراعية الأخرى واقتتان ذلك بتحول الأسواق الزراعية فرصاً كبيرة أمام أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن السبيل لتحقيق ذلك هو ضمان حصول هؤلاء المزارعين على الأصول والخدمات والقدرات والبيئة المؤسسية التي تمكنهم من زيادة إنتاجهم بمزيد من الاستدامة وبقدرة أكبر على الصمود في وجه التغيرات البيئية والمناخية والتكامل بفعالية أكبر مع الأسواق المزدهرة.

وسلط الصندوق الضوء على هذه الرسالة في العديد من المبادرات العالمية المهمة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي خلال عام 2011. وأصدراً بالاشتراك مع المنظمات الدولية الشريكة تقريراً عرضناه على مؤتمر قمة مجموعة العشرين، حللنا فيه آثار تقلبات أسعار الأغذية بالنسبة للفئات السكانية والبلدان الضعيفة، واقترح التقرير خيارات السياسات التي يمكن من خلالها معالجة المشكلة. وركزت مساهمة الصندوق على أثر تقلبات أسعار الأغذية على أصحاب الحيازات الصغيرة، وأكدنا في الوقت ذاته أن المزارعين يمكنهم رغم ذلك أن يشكلوا جزءاً من الحل. وكان هذا التقرير إسهاماً رئيسياً في خطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الغذائية والزراعة الصادرة في يونيو/حزيران 2011.

وواصلنا أيضاً مساعدتنا لفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية حيث قمنا بإعداد ملخص لإطار العمل الشامل المستكمل بشأن الأمن الغذائي والتغذوي الذي وُزع على الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول. وتصدر الصندوق الفريق الذي أعد اجتماع المائدة المستديرة للجنة الأمن الغذائي العالمي حول سبل زيادة الأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية التي تراعي أصحاب الحيازات الصغيرة (انظر الصفحة 44).

بغرض توجيه المزيد من التمويل إلى السكان الريفيين الفقراء من أجل معالجة قضايا المناخ من خلال دمجها في الاستثمارات المدعومة من الصندوق. وسوف ينشئ البرنامج قاعدة معرفية تضم نهج التكيف التي يمكن تقاسمها وتوسيعها. ويرمي البرنامج إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- الحد من خسائر الغلات المرتبطة بأثر المناخ من خلال تحسين إدارة الأراضي والممارسات الزراعية المرنة مناخياً
- زيادة توفير المياه وتحسين كفاءة استعمالها من أجل الإنتاج والتجهيز الزراعي في الحيازات الصغيرة
- بناء القدرة المؤسسية على التكيف مع تغير المناخ على المستويين المحلي والوطني
- تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمعات المحلية
- تعزيز تكنولوجيات للحد من هشاشة موارد الرزق الريفية وزيادة الكفاءة على طول سلاسل القيمة الزراعية
- إنشاء هياكل أساسية ريفية مرنة مناخياً.

دعم التنوع البيولوجي

تمكين السكان من إدارة إرثهم الإيكولوجي إدارة مستدامة يحسن دخلهم وتغذيتهم واحترامهم للذات وقدرتهم على مواجهة التحديات البيئية. وقد مَوَّل الصندوق الأعمال المرتبطة بالتنوع البيولوجي من خلال 39 قرصاً بقيمة يزيد مجموعها على 500 مليون دولار أمريكي، و44 منحة يبلغ مجموع قيمتها 42 مليون دولار أمريكي. ونُدعم تماماً عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الذي أعلن عنه في عام 2011 وسيستمر حتى عام 2020 بهدف تخفيض خسائر التنوع البيولوجي بشكل ملموس.

ويدعم الصندوق من خلال منحة اعتمدها في عام 2011 بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي آلية جديدة تعطي الأولوية لصون واستخدام التنوع البيولوجي في الحد من الفقر. وهذه الآلية هي صندوق تقاسم النافع الذي تديره المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتبادل أيضاً المعرفة مع المنظمات الأخرى المعنية بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، ومنظمة أوكسفام إيطاليا، ومنظمة أوكسفام نوفيبي، وكذلك مع اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

ووافق المجلس التنفيذي خلال السنة على مشروع في بنغلاديش يجسّد مدى تركيز الصندوق على تحسين سبل الوصول إلى الموارد السمكية وصون التنوع البيولوجي (انظر القرص المدمج). وفي فيرغيزستان، تساعد مبادرة جارية في مجال الحراثة والأجّار بالكربون على تحسين التنوع البيولوجي، وذلك مثلاً من خلال زيادة سبل الوصول إلى المنتجات الحرجية غير الخشبية.

من قضايا حياة الأراضي لإثراء العمليات التي ندعمها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. والهدف من ذلك هو إصدار وثيقة تتناول "سبل المضي قدماً". ودعماً لهذا التحليل، ستستخدم دراسات حالة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وشاركنا أيضاً في المؤتمر الدولي الخامس وجمعية أعضاء الائتلاف الدولي المعني بالأراضي اللذين عقدا في تيرانا، ألبانيا، في مايو/أيار 2011 (انظر الصفحة 43).

التحويلات المالية

يساهم العمال المهاجرون وما يرسلونه من أموال إلى أوطانهم بأثر هائل على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ودولهم. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن تحويلات العمال المغتربين في عام 2011 تجاوزت 350 مليار دولار أمريكي. ويعمل مرفق الصندوق لتمويل التحويلات من أجل الحد من تكاليف تحويل الأموال، وتوفير خدمات مصرفية في المناطق الريفية، وتعزيز الاستثمار الإنتاجي في البلدان الأصلية التي ينتمي إليها المهاجرون.

ويستمد مرفق تمويل التحويلات جذوره القوية من تجربة ما يقرب من 50 مشروعاً في جميع أنحاء العالم إلى جانب البحوث المستقلة ودراية شركائه بهذا المجال. وهذا المرفق الذي بدأ تمويله بمنحة متواضعة بلغت 9 ملايين دولار أمريكي تحول إلى مركز للخبرة الفنية في مجال التحويلات المالية بتمويل قدره 22 مليون دولار أمريكي. وتساعد المشروعات التي يمولها المرفق على إحداث تغييرات في سبل حصول السكان الريفيين على الخدمات المالية الأساسية:

- في باراغواي، أطلقت شركة كونيكنا مجموعة من الخدمات المالية باستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة. وفتح أكثر من 2000 شخص من يتلقون تحويلات مالية حسابات مصرفية عبر الهواتف المحمولة، وتتيح لهم هذه الحسابات سداد فواتيرهم في أكثر من 700 منفذ للبيع.
- وفي منطقة غيدو في الصومال، يمكن حالياً تحصيل أموال التحويلات من المتاجر المحلية في شكل مواد بقالة وغيرها من المنتجات الحيوية بفضل نظام إلكتروني للتحويلات النقدية أنشأته رابطة هيميلو للإغاثة والتنمية. ويسمح هذا النظام بسرعة الحصول على التحويلات المالية بينما يقلل من التعرض للمخاطر الأمنية.
- في سري لانكا، يقدم مصرف هاتون الوطني خدمات تحويلات جديدة وحسابات ادخار تناسب الأسر التي تعيلها النساء. وفتح أكثر من 200 حساب ادخار في أول شهرين من المرحلة التجريبية وحدها، وسيجري تعميم هذا النموذج في كل فروع مصرف هاتون الوطني.
- وفي ألبانيا وكوسوفو، اشتركت الوكالة الدولية

وإضافة إلى ذلك، شاركنا في فرقة عمل الرصد والتقييم للحركة العالمية لتوسيع نطاق التغذية التي تساعد البلدان المنكوبة على زيادة جهود مكافحة نقص التغذية. وساهمنا في وضع خارطة طريق لشبكة معلومات الأمن الغذائي الجديدة التي ستساعد على تعزيز المعلومات القطرية والإقليمية عن الأمن الغذائي في أكثر المناطق عرضة للمخاطر. وشاركنا في اللجنة التوجيهية المشرفة على إصلاحات لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية. وساعدنا أيضاً في توسيع شراكة القضاء على جوع الأطفال ونقص تغذيتهم بصفتنا عضواً في الفريق الاستشاري.

حياة الأراضي والاستثمار المسؤول في الزراعة

ضمان حياة الأراضي أساسية لتحسين الأمن الغذائي للمزارعين الفقراء وزيادة إنتاجيتهم. ويزداد تعقد المسار نحو تحقيق ذلك في ظل النمو السكاني العالمي وانكماش مساحة الأراضي الصالحة للاستخدام بسبب تدهور خصوبة التربة وتغير المناخ. ومن المهم أن تتفق جميع الأطراف على سياسات تحكم حياة الأراضي.

وعمل الصندوق في عام 2011 مع لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين لوضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن التسيير المسؤول لحياة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو مساعدة الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تحسين تسيير الحياة من خلال وضع مبادئ ومعايير مقبولة دولياً للممارسات المسؤولة.

وتصدّرت لجنة الأمن الغذائي العالمي مفاوضات حكومية دولية لاستعراض مسودة المبادئ التوجيهية وبدأت هذه المفاوضات في يوليو/تموز واستمرت حتى أكتوبر/تشرين الأول. وشارك في المفاوضات ممثلون عن نحو 70 بلداً و45 من جماعات المجتمع المدني ومنظمة واحدة من القطاع الخاص. وشاركنا في هذه المفاوضات من خلال تعزيز أصحاب الحيازات الصغيرة باعتبارهم المستثمر الرئيسي في الأراضي والزراعة.

وفي مايو/أيار 2011 شارك فريق من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة في تقييم إصلاح الأراضي في مدغشقر. وطرح التقرير النهائي توصيات لمواصلة هذه العملية المهمة التي تلبى حاجة حقيقية إلى نظام مبسّط وغير مركزي ويمكن الوصول إليه لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء الآخرين من الحصول على ضمانات لتأمين حياتهم للأراضي. وعرضت تجربة مدغشقر خلال معرض تقاسم المعرفة لعام 2011، واستمرت المناقشات بعد انتهاء هذا الحدث من خلال موقع بوابة الأراضي الذي انطلق مؤخراً. انظر <http://www.landportal.info>.

وبدأ الصندوق خلال العام خليلاً للدروس المستفادة

في الميدان. وسوف يساعد المنتدى أيضاً الصندوق على رصد تنفيذ السياسة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2009. ويشجع المنتدى أيضاً مشاركة جماعات الشعوب الأصلية في الأنشطة التي يدعمها الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والدولية خلال كل مراحل دورات البرامج. وحصل الصندوق في عام 2011 على جائزة من إحدى منظمات الشعوب الأصلية في بيرو، هو مركز ثقافات الشعوب الأصلية وحماية حقوقها. ويدعم الصندوق أيضاً صندوقاً متخصصاً هو مرفق مساعدة الشعوب الأصلية (انظر الصفحة 45).

للمعلومات البلدان المصدرة مع شبكة مؤسسات التمويل الصغرى لتوصيل المنتجات المالية المبتكرة إلى أكثر من 100 1 مغرب.

وانطلاقاً من التجارب الناجحة في الصومال والبلدان الأخرى المنكوبة بالصراع، اتخذ مرفق تمويل التحويلات المالية في مايو/أيار 2011 مبادرة استثمار الشتات في الزراعة الموجهة حصراً إلى البلدان الناهضة من النزاع والدول الهشة، وسيجري تحديد المشروعات الزراعية المبتكرة وتصميمها وتجريبها على سبيل الاختبار بالتعاون مع جماعات الشتات والأفراد من المستثمرين والأعمال التجارية الزراعية. وأُخذت هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية.

الشعوب الأصلية

يعمل الصندوق مع السكان الأصليين منذ ما يربو على 30 عاماً. ووافق المجلس التنفيذي للصندوق في عام 2011 على 11 مشروعاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لدعم الشعوب الأصلية والقبلية، والأقليات العرقية، والرعاة. وبلغ مجموع التمويل 95 مليون دولار أمريكي. وتركز هذه المشروعات على التنمية الزراعية، وبناء القدرات في المجتمعات المحلية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وصون التنوع البيولوجي. وتعلمنا من تجربتنا احترام التنوع والتميز ليس فقط باعتبارهما قيمتين إنسانيتين، ولكن أيضاً كقيمتين اقتصاديتين.

ويستخدم مشروع يجري تنفيذه بدعم من الصندوق في إكوادور حلولاً مقترحة من السكان الأصليين لتنويع دخلهم وتعزيز مهاراتهم، مع التركيز على إنتاج الحرف اليدوية والسياحة، والعمل في الوقت ذاته على إحياء تراثهم. ويساعد المشروع على بناء قدرة هؤلاء السكان على تنظيم المشروعات وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وسلط الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 الضوء على المشاكل الناجمة عن عدم فعالية التمثيل السياسي لفئات السكان الأصليين. وواصل توسيع دورنا مع الدول الأعضاء في مجال السياسات من خلال العمل مع منظمات الشعوب الأصلية، وجماعات المزارعين، والحكومات، والشركاء الآخرين، لوضع سياسات جامعة وشاملة ومتسقة للتنمية الريفية من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وفي إطار سياسة الصندوق للانخراط مع الشعوب الأصلية، أنشأنا منتدى الشعوب الأصلية في فبراير/شباط 2011. وسوف يعقد المنتدى دورات عالمية كل سنتين بدءاً من عام 2013. وسيسبق الدورة الأولى في عام 2012 مشاورات إقليمية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ويوفر المنتدى منطلقاً للحوار بين ممثلي الشعوب الأصلية، وبخاصة الشعوب الأصلية المشتركة في المشروعات التي يمولها الصندوق، وموظفو الصندوق والدول الأعضاء، مع التركيز على كيفية العمل معاً



برنامج العمل لعام 2011

أخرى أموال البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومرفق البيئة العالمية.

وبين الشكل البياني 4 اتساع برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل الكامل مقابل التغييرات في الميزانية الإدارية التي ازدادت من 101.3 مليون دولار أمريكي في عام 2007 ومن المتوقع أن تصل إلى 144 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

وازداد أيضاً حجم حافظتنا الجارية حيث بدأ العمل في برامج ومشروعات جديدة، واتسع نطاق التدخلات الناجحة الحالية. ومولنا حتى نهاية السنة 240 برنامجاً ومشروعاً جارياً باستثمارات من الصندوق قيمتها 4.6 مليار دولار أمريكي (الجدول 4) في 93 بلداً ومنطقة واحد.

وفيما يتعلق بالحافطة الجارية، يبلغ التمويل المشترك الخارجي 2.5 مليار دولار أمريكي، وتبلغ الأموال المقدمة من مصادر محلية 3.2 مليار دولار أمريكي، ليصل بذلك مجموع قيمة هذه البرامج والمشروعات إلى 10.3 مليار دولار أمريكي.

وازدادت على وجه الخصوص المساهمات المحلية في السنوات الأخيرة مؤكدة بذلك ملكية البلدان والتزامها

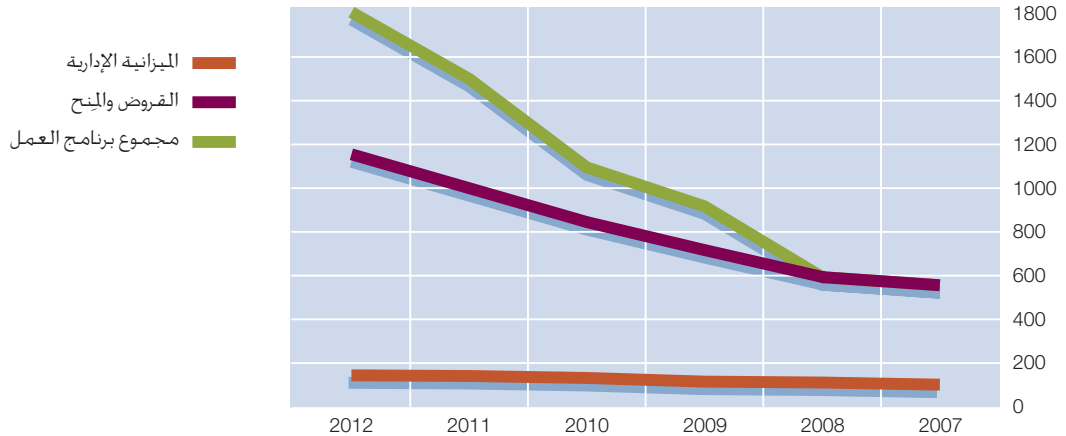
اتساع برنامج قروض ومنح الصندوق في عام 2011 اتساعاً كبيراً حيث سجلت الموافقات الجديدة مستوى قياسياً بلغ 997.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 18 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2010.

وهذه هي السنة الثانية في فترة التجديد الثامن للموارد. وكانت الاستثمارات في نهاية عام 2011 تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق هدف التجديد الثامن للموارد المتمثل في زيادة التزاماتنا الجديدة بنسبة 50 في المائة خلال فترة السنوات الثلاث من 2010 حتى 2012.

وبينما اتسع برنامج عملنا اتساعاً كبيراً، تم احتواء الزيادة في ميزانيتنا الإدارية، وهو ما يدل على زيادة ملموسة في الكفاءة. ومن المتوقع أن تصل نسبة الكفاءة، التي تقاس بنسبة الميزانية الإدارية إلى برنامج القروض والمنح، إلى 12.5 في المائة في عام 2012 لتتخطى بذلك المستوى المستهدف المحدد بنسبة 13.5 في المائة.

وإذا أضفنا أيضاً التمويل الخارجي الذي يديره الصندوق مباشرة فإن نسبة الكفاءة تتحسن لتصل إلى 9.5 في المائة، في عام 2011، ونتوقع أن تتحسن بنسبة أكبر لتصل إلى نحو 8 في المائة في عام 2012. وتشمل الالتزامات التي يديرها الصندوق من مصادر

الشكل البياني 4
اتساع برنامج القروض والمنح، والتغييرات في الميزانية الإدارية
المبالغ بـ 100 مليون دولار أمريكي



→ دورات التدريب على اللحام وتنظيم المشروعات مكّنت كومفورت كوفي من بدء نشاط تجاري صغير

غانا: مشروع المشاريع الريفية - المرحلة الثانية

©IFAD/N.K. Acquah

عدد البرامج والمشاريع الجارية حسب الإقليم والبلد في نهاية عام 2011

240 برنامجاً ومشاريعاً

93 بلداً وإقليماً واحداً

آسيا والمحيط الهادي

61 مشروعاً

19 بلداً

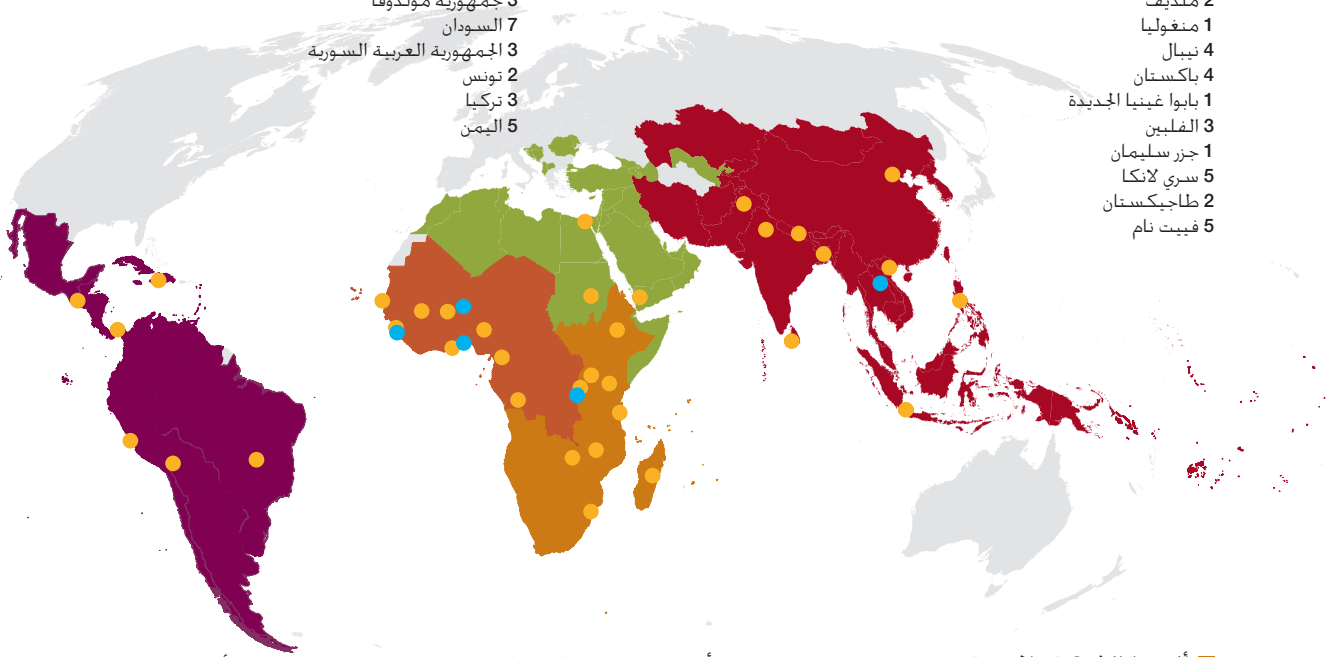
- 1 أفغانستان
- 6 بنغلاديش
- 2 بوتان
- 2 كمبوديا
- 5 الصين
- 9 الهند
- 3 إندونيسيا
- 1 قرغيزستان
- 4 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
- 2 ملديف
- 1 منغوليا
- 4 نيبال
- 4 باكستان
- 1 بابوا غينيا الجديدة
- 3 الفلبين
- 1 جزر سليمان
- 5 سريلانكا
- 2 طاجيكستان
- 5 فييت نام

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

42 مشروعاً

15 بلداً وإقليماً واحداً

- 2 ألبانيا
- 2 أرمينيا
- 2 أذربيجان
- 2 البوسنة والهرسك
- 2 جيبوتي
- 3 مصر
- 1 غزة والضفة الغربية
- 1 جورجيا
- 1 الأردن
- 3 المغرب
- 3 جمهورية مولدوفا
- 7 السودان
- 3 الجمهورية العربية السورية
- 2 تونس
- 3 تركيا
- 5 اليمن



أفريقيا الشرقية والجنوبية

52 مشروعاً

17 بلداً

- 1 أنغولا
- 4 بوروندي
- 1 جزر القمر
- 2 إريتريا
- 4 إثيوبيا
- 5 كينيا
- 2 ليسوتو
- 4 مدغشقر
- 3 ملاوي
- 1 موريشيوس
- 4 موزامبيق
- 4 رواندا
- 1 جنوب السودان¹
- 2 سوازيلند
- 5 أوغندا
- 5 جمهورية تنزانيا المتحدة
- 4 زامبيا

أفريقيا الغربية والوسطى

54 مشروعاً

23 بلداً

- 2 بنين
- 5 بوركينا فاسو
- 3 الكاميرون
- 1 الرأس الأخضر
- 1 جمهورية أفريقيا الوسطى
- 2 تشاد
- 2 الكونغو
- 1 كوت ديفوار
- 3 جمهورية الكونغو الديمقراطية
- 1 غابون
- 3 غامبيا
- 4 غانا
- 3 غينيا
- 1 غينيا-بيساو
- 1 ليبيريا
- 5 مالي
- 2 موريتانيا
- 3 النيجر
- 3 نيجيريا
- 1 سان تومي وبرينسيبي
- 3 السنغال
- 3 سيراليون
- 1 توغو

أمريكا اللاتينية والكاريبي

31 مشروعاً

19 بلداً

- 3 الأرجنتين
- 1 بليز
- 2 دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- 1 البرازيل
- 1 كولومبيا
- 1 الجمهورية الدومينيكية
- 2 إكوادور
- 2 السلفادور
- 1 غرينادا
- 2 غواتيمالا
- 1 غيانا
- 2 هايتي
- 2 هندوراس
- 2 المكسيك
- 2 نيكاراغوا
- 1 بنما
- 1 باراغواي
- 2 بيرو
- 2 جمهورية فنزويلا البوليفارية

المكاتب القطرية للصندوق

2011 ●

المخطط لها للفترة 2012-2013 ●

¹ أصبحت جمهورية جنوب السودان دولة مستقلة في 9 يوليو/تموز 2011 وانضمت إلى عضوية الصندوق في 22 فبراير/شباط 2012.

نظرة عامة

يبدو أن الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء ككل تجاوزت الأزمة المالية العالمية وبدأت تعود إلى طبيعتها في العامين 2010 و2011. وسجلت على وجه الخصوص الكونغو وغانا والنيجر ونيجيريا في منطقة أفريقيا الغربية والوسطى معدلات نمو مرتفعة.

ومما يؤسف له أن تحسن معدلات النمو لا يترجم بالضرورة إلى انخفاض في معدلات الفقر والجوع أو زيادة في المساواة. ولا يسير التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية بوتيرة واحدة في جميع أنحاء المنطقة حيث تمضي بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وغانا وموريتانيا في المسار السلبي بدرجة كبيرة نحو تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 بينما ابتعدت بلدان مثل كوت ديفوار ومالي ونيجيريا كثيراً عن الهدف.

وبالرغم من أن التحضر في المنطقة يسير إجمالاً بوتيرة سريعة، لا تزال الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لما يتراوح عموماً بين 60 و70 في المائة من السكان. وبينما يتيح ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية فرصاً أمام أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن تحديات إدارة الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية تجعل من الصعب عليهم الاستفادة من الفرص الجديدة في الأسواق.

وينخفض بشدة استخدام الأسمدة في المنطقة حيث يبلغ نحو 6 كيلوغرامات لكل هكتار مقارنة بنحو 14 كيلوغراماً للهكتار في أفريقيا الشرقية والجنوبية، و140 كيلوغراماً في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وينخفض أيضاً استخدام البذور العالية الجودة انخفاضاً كبيراً عن المستويات التي يمكن تحقيقها.

بالتدخلات التي ندعمها للحد من الفقر الريفي. وازدادت قيمة المساهمات المحلية بثلاثة أضعاف من 274.0 مليون دولار أمريكي في عام 2007 إلى 832.4 مليون دولار أمريكي في عام 2011 (الجدول 1).

وحصلت تسعة برامج ومشاريع جارية خلال عام 2011 على أموال إضافية بقيمة بلغ مجموعها 47.5 مليون دولار أمريكي. وتمت الموافقة في الوقت نفسه على تمويل ما مجموعه 108.6 مليون يورو من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (انظر الصفحة 62) لتوسيع نطاق سبعة من البرامج والمشاريع التي يدعمها الصندوق، خمسة منها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومشروع في أفريقيا، ومشروع في آسيا.

وارتفعت أيضاً مستويات صرف أموال التمويل ارتفاعاً سريعاً خلال عام 2011 نتيجة لازدياد حجم المحافظة وزيادة تكثيف دعم التنفيذ (انظر الجداول 1 و9 و10).

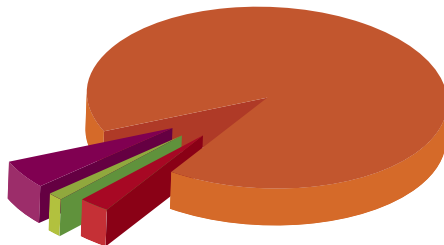
ويقترح الصندوق الالتزام في عام 2012 بنحو 1.15 مليار دولار أمريكي من القروض والمنح من مواردها. ويمكن تكميل هذه الموارد بنحو 0.65 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك الذي يديره ويشرف عليه الصندوق مباشرة.

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلداً: بنن، وبوركينا فاسو، والكاميرون، والرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وبيساو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وتوغو

الشكل البياني 5

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1979^أ

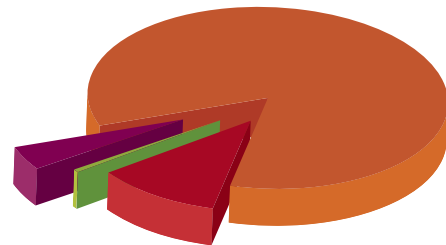


- منح إطار القدرة على تحمل الديون
34.8 مليون دولار أمريكي - 3%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
1 063.4 مليون دولار أمريكي - 90.7%
- قروض بشروط متوسطة
60.3 مليون دولار أمريكي - 5.1%
- قروض بشروط عادية
14.2 مليون دولار أمريكي - 1.2%

^أ المبالغ المصروفة من القروض ترتبط فقط بقروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

الشكل البياني 15

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1978



- منح إطار القدرة على تحمل الديون
227 مليون دولار أمريكي - 10.1%
- قروض بشروط تيسيرية للغاية
1 885.1 مليون دولار أمريكي - 84.2%
- قروض بشروط متوسطة
105.2 مليون دولار أمريكي - 4.7%
- قروض بشروط عادية
21.3 مليون دولار أمريكي - 1%

ترجع أي فروق في الإجماليات إلى تقريب الأرقام.

قصة من الميدان غرس بذور التغيير في وسط تشاد

المال. وما من أحد افترض من البنك إلا وحالفه النجاح. وتستعين النساء بالائتمان لزراعة الطماطم والخضروات الأخرى أو فتح متاجر صغيرة في القرية لبيع اللحوم واللوازم الأساسية التي تحتاجها المنازل. وبات الغذاء صحياً أكثر وتحسّنت قدرة الأطفال والكبار على مقاومة المرض.

وانتهت المرحلة الثانية من المشروع في عام 2009. ولكن السكان المحليين يرون أن منافع المشروع لا تزال مستمرة. ولا تزال مجموعات الإدارة تعمل بشكل طيب، وسادت ثقافة تهيمن عليها روح العمل المشترك. واكتسبت المجتمعات المحلية من خلال الأدوات الأساسية لتحسين رفاهها إحساساً بالاستقلالية والقدرة والابتكار لمواصلة التطور بعد انتهاء المشروع. ويقول موسى آرون، وهو مزارع من غامي: "نعلم كيف ندير الأمور لأنفسنا".

وسوف يواصل برنامج دعم التنمية الريفية الجديد الممول من الصندوق في غويرو الاستفادة من إنجازات المشروعين السابقين.

ساعدت التدخلات الممولة من الصندوق في واحدة من أكثر المناطق عرضة للمخاطر في واحد من أشد بلدان العالم فقراً على إحداث تغييرات مهمة ودائمة. وقدّمت المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في منطقة غويرو الشمالية في تشاد تدريباً على محو الأمية وتدخلات لبناء القدرات والتوعية. وأتاح ذلك أساساً قوية يمكن الانطلاق منها في تنفيذ تدخلات أخرى وجعلها مستدامة. وأنشأ المشروع، بالشراكة مع الصندوق اللجيكلي للأمن الغذائي، مدارس ومستودعات وأباراً ومضخات للمياه. وقدّم المشروع أيضاً تدريباً على مهارات التغذية والإدارة المحسّنة لتمكين المجتمعات المحلية من إدارة بنوك الحبوب ونظم الائتمان والادخار القروية، ولجان المياه المحلية. وتحسّنت نتائج هذا المشروع بوضوح في نمو الاقتصادات المحلية، وتحسن النظام الغذائي، وارتفاع الدخل، وحصول الأطفال على تعليم أفضل.

وسمحت المستودعات ونظم بنوك الحبوب للسكان بتوزيع الحبوب على حصص وتخزينها بأمان. ويجد المزارعون الآن في المواسم الوفيرة ما يكفيهم لإطعام أسرهم طيلة السنة وادخار فائض يدر عليهم بعض النقود.

وتقول حليلة من قرية غامي: "قبل إنشاء نظام الائتمان والادخار كان من الصعب علينا أن نجد أي نقود في القرية، ولو حتى 50 فرنكا [ما يعادل 0.11 دولار أمريكي تقريباً]". وتضيف حليلة قائلة إن "الناس يقتربون الآن من مصرف الادخار ويكسبون

سعدة سليمان رئيسة جماعة محو الأمية في قرية كوفيلو تقول إن التدريب كان علامة فارقة في حياة القرويين
تشاد: مشروع الأمن الغذائي في منطقة غويرو الشمالية - المرحلة الثانية
©IFAD/S. Morgan



والهياكل الترابية الهلالية التي تستخدم فيها الهياكل الترابية والإنشاءات الحجرية لجمع مياه الأمطار ووضونها. واستصلح ما يقرب من 500 000 هكتار من الأراضي المتدهورة. وتشمل أنشطة إعادة التخصير التي يديرها المزارعون غرس الأشجار ورعاية شتلات الأشجار التي تنمو بصورة تلقائية.

ويتقاسم المزارعون في المناطق التي تنفذ فيها البرامج نهج التعلم الجديدة. ويزداد الدعم السياسي والمؤسسي. ونشجع توسيع تلك الأنشطة بتمويل من مرفق البيئة العالمية (انظر الصفحة 45) ومن خلال آليات الشراكة المحسنة. بما في ذلك تدخلات النقد من أجل العمل المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي.

وساعدت هذه التقنيات على زيادة قدرة أسر صغار المزارعين على الصمود في وجه التقلبات المناخية. وكشفت الدراسات عن عدم حدوث أي زيادات في معدلات وفيات الأطفال الرضع في أثناء نقص الأغذية مثلما كان عليه الحال في القرى الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن المزارعين قادرون أيضاً على جمع الفاكهة والأوراق لاستهلاكها. ويقومون بتشذيب أو قطع بعض الأشجار لبيعها كأخشاب أو كوقود في الأسواق للحصول على النقود اللازمة لشراء الحبوب الباهظة التكلفة.

ويشكل الحصول على الخدمات المالية عاملاً آخر وراء تقييد النمو. وباستثناء الرأس الأخضر فإن أقل من 5 في المائة من الأشخاص البالغين يحصلون على قروض من المصارف أو مؤسسات التمويل الصغرى. ويقل هذا الرقم كثيراً في المناطق الريفية.

والعقبة الرئيسية أمام الاستثمار في أفريقيا الغربية والوسطى هي عدم الاستقرار السياسي الحقيقي أو المتصور الذي يتجاوز في أهميته تردي البنية الأساسية وتفشي الفساد. وعلى النقيض من الحالة في كوت ديفوار، أدى الانتقال السلمي للسلطة في غانا في عام 2009 إلى زيادة هائلة في الاستثمار العام والخاص.

ويبلغ مجموع السكان نحو 423 مليون نسمة. يعيش منهم ما يقرب من 55 في المائة في المناطق الريفية. ويعيش نحو 42 في المائة من السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.¹

عملنا ونتائجنا في عام 2011

يركز عملنا في المنطقة على ما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية
- التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغرى
- تطوير الأسواق الزراعية وفرص العمل الريفي غير الزراعي
- عمليات السياسات المحلية والوطنية.

وندعم أيضاً تمكين النساء والشباب.

إدارة الموارد الطبيعية

تلمس بلدان أفريقيا الغربية والوسطى آثار تغير المناخ، وتؤثر تحديات إدارة التربة والمياه على المنطقة برمتها سواءً في الصحراء الكبرى القاحلة أو غابات الكونغو المطيرة. على أن أكثر من يشعرون بعواقب تغير المناخ على الإنسان هم سكان النظم الإيكولوجية الواقعة في منطقة الساحل بالصحراء الكبرى حيث يدمر الجفاف بسرعة موارد الرزق الهشة.

وفي إطار جهود مساعدة المزارعين على بناء قدرتهم على الصمود في وجه هذه التحديات المناخية، تعزز البرامج التي يدعمها الصندوق في بوركينا فاسو والنيجر تقنيات لتعزيز تجديد الغطاء النباتي الطبيعي. وتشمل هذه التقنيات ممارسات صون التربة والمياه، وأنشطة إعادة التخصير التي يديرها المزارعون.

وامتدت تدخلات صون التربة والمياه التجريبية والمختبرة إلى مناطق جديدة حققت فيها نتائج طيبة. وتشمل هذه التدخلات تقنيات من قبيل حفر تاسا أو حفر زاي

المعالم البارزة في إدارة المحافظة

- 54 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 23 بلداً في المنطقة في نهاية عام 2011
- 826 مليون دولار أمريكي استثمارها الصندوق في المحافظة الجارية في المنطقة
- 9 برامج ومشروعات جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وكوت ديفوار، وغانا، وليبيريا، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وسيراليون بما مجموعه قيمته 164 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تمويل متمم قيمته 9.1 مليون دولار أمريكي لبرنامج يجري تنفيذه في غينيا
- الموافقة على تمويل قدره 7 ملايين يورو (10.1 مليون دولار أمريكي تقريباً) للسنغال من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي
- 3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لبنين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.

¹ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان المنطقة. على أن البيانات المتعلقة بالسكان الذين يعيشون دون خط الفقر لا تتاح إلا بالنسبة لبلدان المنطقة التالية: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وغانا، وغينيا، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتوغو. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية خشن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

ويستطيع عموماً زهاء 60 في المائة من العملاء الذين يحصلون على تدريب ونحو 70 في المائة من العملاء الذين حصلوا على مجموعات من الأدوات الاستهلاكية الدخول في أعمال لحسابهم الخاص. ونسعى إلى تقدير فرص العمل غير المباشرة، بين الموردين والمسوقين، المتصلة بالمشروعات التي يدعمها المشروع. وتكشف البيانات الأولية عن أن ما يقرب من 3 000 عميل في إطار مبادرة المشروع لتشجيع نمو المشروعات الريفية وتهيئة فرص العمل يدعمون نحو 2 700 مورد وتاجر جزئية. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق ملائمة وكفاءة وفعالية نموذج المشروع. ويجري تعميم هذا النموذج على المستوى الوطني في إطار المرحلة الثالثة للمشروع التي صدرت الموافقة عليها مؤخراً (انظر الصفحة 55).

الأسواق الزراعية والتنمية الريفية غير الزراعية
يزداد الطلب الإقليمي والعالمي على المنتجات الزراعية في أفريقيا الغربية والوسطى. ومن الأساسي لكي يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من هذه الفرص الموسعة أن يزداد الدعم الأساسي لتحسين فرص دخولهم أسواق المدخلات والمنتجات.

وفي سيراليون، يتيح مشروع مجتمعي ممول من الصندوق في مقاطعتي كونو وكايلاهون لأصحاب الحيازات الصغيرة اتخاذ وضع أفضل يمكنهم من تسويق منتجاتهم تجارياً. ومنذ بداية العمل في عام 2009، جرى إصلاح 290 كيلومتراً من الطرق. واستُصلح 970 هكتاراً من المستنقعات الداخلية. وتتيح هذه المساحات من المستنقعات إمكانات هائلة

وسيجري توسيع هذه الأنشطة لتشمل مالي وموريتانيا والسنغال من خلال منحة مقدمة من الصندوق إلى رابطة Vu-Windesheim من أجل برنامج دعم عملية التجدد الطبيعي التي يديرها المزارعون في منطقة الساحل. وصدرت الموافقة على المنحة في ديسمبر/كانون الأول 2010 وبدأ تقييم جارب إعادة التخصير في بوركينا فاسو والنيجر في المشروعات الممولة من الصندوق وفي غيرها من المشروعات.

التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة
يشهد العديد من بلدان المنطقة معدلات طيبة ومتسقة من النمو الزراعي. ويشكل ذلك أساساً لزيادة تنوع وشمول الاقتصاد الريفي القائم على الأعمال التجارية الصغيرة والمشروعات الصغيرة المرتبطة بالمزارع والخدمات والتجارة. ويتيح ذلك بالدرجة الأولى فرصاً للعمل أمام نساء وشباب الريف.

وأنشئ في إطار المرحلة الثانية من مشروع المشاريع الريفية الذي يدعمه الصندوق في غانا 66 مركزاً استشارياً للأعمال التجارية. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت 14 مقاطعة من بين 22 من المقاطعات التي تكونت مؤخراً مراكز استشارية للأعمال التجارية بأموالها الخاصة. ودرّب المشروع 100 000 عميل على مهارات التجارة وإدارة الأعمال والتسويق مقارنة بالعدد الذي كان متوقعاً في البداية، وهو 70 000 عميل. وأقيمت صلات بين نحو 25 000 من أصحاب الأعمال التجارية الريفية الصغيرة والمشروعات الصغيرة وبين العمليات التجارية الكبيرة.

الزراعة من أجل التغلب على قسوة المناخ في منطقة ساحل مالي

لدينا نهر النيجر. ويزرع حالياً أكثر من 712 هكتاراً من مزارع البرغل على ضفاف بحيرات وأنهار الدلتا. وساهمت هذه المزارع بدور مهم في الاقتصاد المحلي. واستطاعت قرية تياشيل بوري الصغيرة في السنة الماضية جني 500 دولار أمريكي من بيع كل هكتار من هذه العشبة. واستخدمت عائدات بيع البرغل في شراء معدات الصيد والشباك وإصلاح القوارب. وأدخل البرنامج، بدعم تقني من الشركاء، أنواعاً جديدة عالية الإنتاجية وأقدر على تحمل الجفاف. ويستخدم البرنامج أيضاً تكنولوجيا المواد الوراثية لمساعدة الأنواع المحلية على التكيف مع ظروف الحرارة والجفاف التي يتنبأ الخبراء بازديادها في المستقبل. ويهدف البرنامج إلى تعزيز فهم وظيفة النظم الإيكولوجية داخل المجتمعات المحلية وتشجيع ثقافة تجديد الغطاء النباتي وزراعة أنواع الأشجار والنباتات والأسماك المحلية الحيوية والمهددة بالانقراض.

تدهور قاعدة الموارد الطبيعية الضعيفة بالفعل بمعدلات مثيرة للقلق في منطقة ساحل مالي جراء الجفاف وتناقص الأمطار وضغوط النمو السكاني. ويساعد برنامج صندوق تنمية مناطق الساحل المنفذ بدعم من الصندوق على إصلاح النظم الإيكولوجية المدمرة وبناء القدرة على الصمود في وجه التغير المناخي.

ويوفر هذا البرنامج، بالشراكة مع مرفق البيئة العالمية والمركز العالمي للحراثة الزراعية، للسكان المحليين الخبرة التقنية والتدريب اللازمين لمساعدتهم على تجديد الأشجار والغطاء النباتي وتحسين الإنتاجية الزراعية وتخفيف الضغوط عن الموارد القائمة. وأنشئت وجهت في إطار البرنامج مشاتل ومزارع أشجار للسماح للمجتمعات المحلية باستزراع الأشجار المحلية وأنواع النباتات التي تختفي بسرعة، وبخاصة عُشبة البرغل الغنية التي تنمو في منطقة

أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 بلداً: أنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجزر القمر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وزامبيا، ورواندا، وسيشل، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان،² وسوازيلند، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي

نظرة عامة

اجتاحت أفريقيا الشرقية في عام 2011 موجة جفاف هي الأسوأ منذ 60 عاماً، وأسفرت عن أزمة غذائية شديدة في إثيوبيا وكينيا والصومال. وأعلنت الأمم المتحدة رسمياً المجاعة في جنوب الصومال، وهو أول إعلان يصدر بخصوص وقوع مجاعة منذ ما يقرب من 30 عاماً. وتعطلت جهود الاستجابة الإنسانية بسبب النقص الحاد في التمويل والقضايا الأمنية في المنطقة. وتأثر إنتاج الحبوب بشدة نتيجة لاعتماد أنحاء كثيرة من المنطقة على الأمطار في الزراعة. وارتفعت وتقلبت أسعار الأغذية حتى في البلدان التي لم تتعرض للجفاف نتيجة للطلب من جيرانها المنكوبين بالجفاف. وسجلت أسعار الذرة في كينيا وأوغندا مستويات قياسية.

وبالإضافة إلى تقلبات الأسعار عانت جميع أنحاء المنطقة آثاراً ثانوية أخرى للجفاف. وأفضى تناقص القدرة الكهربائية المائية إلى انقطاع الكهرباء، وشاعت حالة نقص المياه على المستوى المحلي، وشهدت الإيرادات الحكومية هبوطاً حاداً.

وكانت الحالة في الجنوب الأفريقي أفضل في ظل الأمطار الوفيرة والمستويات الجيدة من إنتاج الحبوب والأسعار الأكثر استقراراً. واستفاد الإنتاج الزراعي في ملاوي وزامبيا على وجه الخصوص من الدعم الكبير ولكن غير المستدام لأسعار الأسمدة.

لتكثيف إنتاج الأرز والخضروات. وتم تدريب ما يقرب من 60 من مقدمي الخدمات و140 من الشباب والشباب على تقنيات استصلاح مستنقعات الوديان الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك استصلح 1 500 هكتار من مزارع الكاكاو والبن ووزعت بذور الأرز. من ذلك مثلاً أن المزارعين المشاركين في مشروع كونو التجريبي قاموا مؤخراً بحصد وتسديد تكاليف 100 بوشل من بذور الأرز التي وزعت آنذاك على الشباب.

وللاستفادة من هذه النجاحات في سيراليون، جرى اقتراح تمويل برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وصدرت في مايو/أيار 2011 الموافقة على البرنامج الذي يشرف عليه الصندوق. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في تحسين الأمن الغذائي وإدراج الدخل وإضافة القيمة والتسويق التجاري للمحاصيل الغذائية والنقدية.

عمليات السياسات المحلية والوطنية

قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التنافس مع كبار المنتجين ومصادر الإمدادات الإقليمية الأخرى، مثل الواردات، تعتمد على تحسين جاذبيتهم لأسواق المدخلات والمنتجات ومقدمي الخدمات المالية. ويعني ذلك تعزيز منظماتهم ومساعدتها على إثبات قدرتها على الإدارة من أجل تحقيق نتائج تجارية.

ونعمل مع شركائنا الحكوميين لتعزيز نمو منظمات صغار المنتجين التي تتسم بالشمول والاستدامة والقدرة على المنافسة في المنطقة. ويكمل ذلك عملنا الذي بدأناه منذ أمد بعيد مع مقدمي الخدمات العامة وشبكات منظمات المزارعين على المستوى الوطني.

مثال ذلك أن البرنامج الوطني الجاري لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية في غينيا يركز على تعزيز نقابات واتحادات رابطات المزارعين وتمويل الأنشطة الاقتصادية المحددة في خطط عملها. وتفوض إدارة أنشطة معينة في البرامج والإشراف عليها مباشرة (التخطيط السنوي للبرامج، والشراء، والإدارة المالية، والرصد والتقييم) لكبريات منظمات المزارعين التي تلقى دعماً حكومياً. ويساعد البرنامج منظمات المزارعين على الإمسك بزمام قيادة تطوير سلاسل القيمة الموجهة، وتحسين إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة، وتعزيز مهاراتها المهنية. وسوف يوسع التمويل الإضافي نفس النهج في منطقة غينيا العليا التي سيبدأ فيها العمل اعتباراً من عام 2012.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 52 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 17 بلداً في المنطقة في نهاية عام 2011
- 1 145.6 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في المنطقة
- 5 برامج ومشروعات جديدة في إثيوبيا وليسوتو وملاوي ورواندا وزامبيا بما مجموعه 218.5 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تمويل متمم قدره 5.1 مليون دولار أمريكي لبرنامج يجري تنفيذه في جزر القمر ومشروع يجري تنفيذه في رواندا
- برنامجان جديداً للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لموزامبيق وزامبيا

² أصبحت جمهورية جنوب السودان دولة مستقلة في 9 يوليو/تموز 2011 وانضمت إلى عضوية الصندوق في 22 فبراير/شباط 2012.

- أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية الشفافة والتنافسية
- تنمية فرص العمل والمشاريع غير الزراعية
- المشاركة في عمليات السياسات والميزانيات المحلية والوطنية.

الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها

من الأساسي لتمكين السكان الريفيين الفقراء من الإفلات من الفقر تهيئة فرص مضمونة ومستدامة أمامهم للوصول إلى الأراضي والمياه. وتزداد أهمية إدارة الموارد الطبيعية بصورة منصفة ومستدامة بيئياً بينما تضربهم آثار تغير المناخ وتدهور الموارد في الصميم.

ويؤمّل الصندوق حالياً 11 مشروعاً في المنطقة بهدف تحسين سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها. ويؤمّل في رواندا مشروعاً لدعم استراتيجية الحكومة لتحويل القطاع الزراعي من زراعة الكفاف إلى الزراعة القائمة على السوق.

ونظراً لما تتسم به رواندا من تضاريس جبلية فإن السبيل إلى حماية مستجمعات المياه وحفظ وزيادة خصوبة التربة هو إنشاء المدرجات والحوافز لمنع خات التربة وإعادة التحريج. ومنذ بداية المشروع في عام 2006، جرى توزيع أكثر من 30 مليون فسيطة لاستخدامها في الحراثة الزراعية، و50 مليون شتلة من أعشاب الدخن الأفريقي على المشاركين في المشروع بتشجيع من برنامج الغذاء مقابل العمل.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تدخل إثيوبيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا على الأرجل المتوسط (2011-2015) في مصاف الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم حيث سيتراوح فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 6.9 و8.1 في المائة.

وتباينت وتيرة التقدم المحرز في تحقيق مختلف غايات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وبينما حقق تقدم ملحوظ في تحقيق بعض الغايات، فإن مسيرة تحقيق الهدف الإنمائي الأول المتعلق بالحد من الفقر والجوع ليست ماضية على المسار الصحيح الذي يمكنها من الالتزام بالموعد النهائي المحدد بعام 2015. وبينما تتناقص نسبة السكان الفقراء في المنطقة ككل فإن مجموع العدد أخذ في الازدياد في الجنوب الأفريقي. ويبلغ مجموع سكان المنطقة نحو 399 مليون نسمة، منهم زهاء 70 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش ما يقرب من 43 في المائة من السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي نتاج بيانات عنها.³

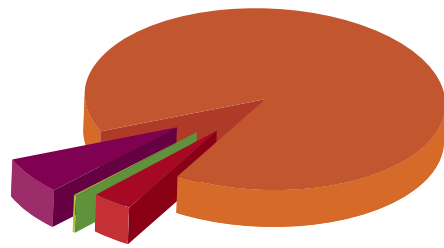
عملنا ونتائجنا في عام 2011

استمر عملنا في المنطقة خلال عام 2011 بالتركيز على تعزيز ما يلي:

- سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها
- التكنولوجيا الزراعية المحسنة وخدمات الإنتاج الفعالة
- الخدمات المالية

الشكل البياني 6ب

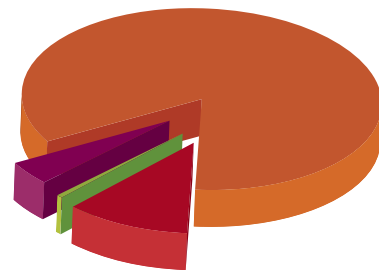
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1979¹



¹ المبالغ المصروفة من القروض ترتبط فقط بقروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمناخ والجفاف والتصحر.

الشكل البياني 6أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1978



³ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان المنطقة. على أن البيانات المتعلقة بالسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تتاح إلا بالنسبة للبلدان التالية: أنغولا، وبوروندي، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموزامبيق، ورواندا، وجزر سيشل، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية خشن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

وتجري متابعة النتائج بالنسبة للمقترضين النشطين والمدخرين الطوعيين، وتجاوزت النتائج في جميع أنحاء المنطقة المستويات المستهدفة لكلا الفئتين. وأشارت التقارير إلى وجود نحو 400 000 مقترض نشط وما يقرب من 500 000 مدخر طوعي في عام 2011. على أن استدامة تعاونيات الادخار والائتمان تمثل تحدياً رئيسياً معترفاً به. وهذه المؤسسات المالية الشعبية صغيرة في كثير من الأحيان بالقدر الذي لا يسمح لها بتغطية حتى الحد الأدنى من رسوم الخدمة. وتعاني هذه المؤسسات أيضاً من ارتفاع مستويات الديون المتعثرة بصورة غير مقبولة، كما أن أطرها التنظيمية غير كافية. وحقت تجربة الصندوق مع مؤسسات التمويل الصغرى في المنطقة نتائج إيجابية بدرجة أكبر. وتمتلك هذه المؤسسات في العادة أصولاً أكبر من تعاونيات الادخار والائتمان، ويديرها أيضاً موظفون مدربون تدريباً مهنيًا، وتعمل ضمن إطار رقابي يقتضي الالتزام بمبادئ تشغيلية سليمة.

أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية الشفافة والتنافسية

من الأساسي لأصحاب الحيازات الصغيرة الحصول على فرص تمكنهم من دخول الأسواق التنافسية حتى يمكنهم التحول عن زراعة الكفاف والبدء في تحقيق كسب معقول من الزراعة. وتركز المشروعات التي يدعمها الصندوق على تعزيز الهياكل الأساسية للأسواق، وبناء شبكات الطرق، وتحسين خيارات النقل. ونعمل أيضاً مع النساء والرجال الريفيين الفقراء لإنشاء وتعزيز مجموعات تسويقية، والانتماء إلى مجموعات منظمة يسمح لصغار المنتجين بإنتاج كميات كبيرة وتخفيض النفقات من خلال وفورات الحجم. وتعزيز قدرتهم التفاوضية مع العناصر الفاعلة القوية في القطاع الخاص. وأنشئ في إطار برنامج لتحسين البنية الأساسية الزراعية في أوغندا نحو 2 500 كيلومتر من الطرق الفرعية المجتمعية، و580 كيلومتراً من الطرق الريفية منذ بداية العمل في عام 2008. وأدى ذلك إلى تخفيض تكاليف النقل ورفع أسعار باب المزرعة لمنتجات التسويق. وإضافة إلى ذلك فقد أنشئت 30 سوقاً ريفية وساعدت مرافق التخزين المحسنة على زيادة مدة صلاحية تخزين المنتجات الزراعية.

تنمية فرص العمل والمشروعات غير الزراعية

يمكن لفرص العمل غير الزراعي والعمل الحر أن تساهم بدور حاسم في دخل الأسرة الريفية. وهذا الدخل الإضافي يمكن أن يكفي للحيلولة دون هجرة أفراد الأسرة. لا سيما الشباب، إلى المناطق الحضرية. والهجرة في أغلب الأحيان لا تحرم فقط المناطق الريفية من طاقة وإبداع جيل الشباب، ولكنها تزيد

وتبلغ حالياً مساحة الأراضي المسجلة ضمن الأراضي التي تطبق فيها ممارسات الإدارة المحسنة 15 000 هكتار تقريباً.

وأشار استقصاء للأثر أجري في مطلع عام 2011 إلى تضاعف عدد المزارعين الذين أبلغوا عن تحسن خصوبة التربة مقارنة بعددهم في الاستقصاء الأساسي الذي أجري في عام 2006. ويتجسد تحسن خصوبة التربة في ارتفاع الغلات، حيث أشار أكثر من 90 في المائة من مزارعي الأرز في منطقة المشروع و88 في المائة من مزارعي الذرة إلى تحسن الغلات. وأفضى ذلك بدوره إلى تحسن سبل كسب العيش. وانخفض عدد الفقراء المدقعين في منطقة المشروع من 52 في المائة إلى 17 في المائة، بينما ارتفع عدد السكان الذين يندرجون ضمن فئة الدخل المتوسط من 46 في المائة إلى 77 في المائة.

التكنولوجيات الزراعية المحسنة وخدمات الإنتاج الفعالة

يشكل حصول المنتجين الريفيين الفقراء على التدريب على التكنولوجيات المحسنة في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني جزءاً رئيسياً من عملنا في كل المناطق. وكشفت النتائج التي تحققت في عام 2011 في جميع أنحاء أفريقيا الشرقية والجنوبية عن حصول ما مجموعه 274 000 شخص على التدريب الزراعي. وتدرّب نحو 55 في المائة من مجموع هذا العدد في جمهورية تنزانيا المتحدة من خلال نهج القطاع الزراعي الشامل. ويمثل ذلك أكبر استثمار من الصندوق في المنطقة، وتموله أيضاً جهات مانحة أخرى من خلال التمويل المجمع.

ويشكل توزيع وإعادة تكوين قطعان الماشية المحسنة جزءاً مهماً من ثمانية مشروعات في المنطقة، لا سيما في بوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتستخدم نظم "التمرير" التي يقوم فيها المزارعون الذين يحصلون على رأس من الأبقار أو الأغنام أو الماعز بتوزيع نسلها على جيرانهم. وكشفت النتائج المبلغ عنها في عام 2011 عن توزيع نحو 22 000 رأس من الحيوانات في جميع أنحاء المنطقة.

وييسر أيضاً الكثير من المشروعات التي ندعمها في المنطقة وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى خدمات صحة الحيوان حيث يحصل على الخدمات البيطرية أكثر من 174 000 أسرة.

الخدمات المالية

يمثل توسيع فرص حصول النساء والرجال الريفيين الفقراء على الخدمات المالية مكوناً رئيسياً في العمل الذي ندعمه في أنحاء المنطقة. ومن الأهمية الأساسية إتاحة خيارات ائتمانية ملائمة تمكنهم من الاستثمار في أعمالهم التجارية ومنتجات الادخار التي تجعل من الممكن بناء الأصول.

ويوفر المشروع الجاري في رواندا الذي وردت الإشارة إليه في القسم المتعلق بالموارد الطبيعية أعلاه، مثالا جيدا يوضح دور التدريب على مواضيع الإدارة المجتمعية. ويشترك المشاركون في المشروع بدور نشط في تخطيط الأنشطة وإدارتها والإشراف عليها. وأنشئت إحدى عشرة لجنة لإدارة مستجمعات المياه المحلية تمثل الإدارة المحلية والتعاونيات الزراعية والنساء والشباب والقطاع الخاص والمؤسسات المالية المحلية. وفي محاولة مبتكرة لعكس الأدوار، ترصد لجان المشروع أداء الحكومة المحلية في الأنشطة المتصلة بالمشروع. ويجري تطبيق هذا النهج في مشروع آخر في رواندا لدعم التحول إلى الزراعة القائمة على السوق في مقاطعة كيريهي في جنوب شرق رواندا. وبالنظر إلى التحات الشديد في التربة وارتفاع الكثافة السكانية فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية تمثل هنا مسألة بالغة الأهمية.

أعداد الفقراء في المناطق الحضرية. ونحن ندعم تدريب السكان الريفيين الفقراء على مهارات العمل التجاري وتنظيم المشروعات إلى جانب التدريب المهني في أثناء العمل أو في مراكز التدريب. وفي مدغشقر، تشير النتائج المبلغ عنها في عام 2011 إلى أن ما يقرب من 20 000 امرأة ورجل قد تلقوا تدريباً على تنظيم المشروعات من خلال برنامج يجري تنفيذه لتشجيع التعلم الحرفي في المشروعات الصغرى والتدريب المهني. وبدأ البرنامج في عام 2008 ويجري تنفيذه في خمس من أفقر مناطق البلد وأكثرها اكتظاظاً بالسكان. وبدأ العمل في إنشاء نظام رصد لتحديد كيفية حصول الكثير من المتدربين على العمل.

المشاركة في عمليات السياسات والميزانيات المحلية والوطنية

يعني دعم تمكين السكان الريفيين الفقراء على المستوى الفردي والمجتمعي أيضاً تمكينهم من إبداء رأيهم في صنع السياسات على المستوى المحلي والوطني. ونحن نقيس إنجازاتنا في هذا المجال بمؤشرين غير مباشرين، هما عدد الأشخاص الذين يتم تدريبهم على مواضيع الإدارة المجتمعية، وعدد ما يصاغ من خطط قروية ومجتمعية.

وكشفت النتائج التي تحققت في عام 2011 في مختلف أنحاء أفريقيا الشرقية والجنوبية عن حصول أكثر من 52 000 شخص على تدريب على الإدارة المجتمعية وصياغة ما يقرب من 200 خطة.

مساعدة مزارعي إريتريا على مواجهة الظواهر المناخية التي لا يمكن التنبؤ بها

للمخاطر. وأكبر تحدٍ يواجهه هذه المجموعات هو عدم إمكانية التنبؤ بكميات الأمطار التي يمكن أن تتراوح بين أمطار متقطعة وسيول. وعندما تنهمر الأمطار الغزيرة بعد فترة من الجفاف لا يمكن للمياه أن تنفذ إلى التربة المتصلبة مما يؤدي إلى حدوث فيضانات. ونشأت بالفعل مشاكل شتى جراء التقلبات المناخية. وسعيًا إلى وقف تدهور الأراضي وزيادة توفر المياه لري المحاصيل، أدخلت في إطار برنامج ممول من الصندوق تكنولوجيات صون التربة والمياه، مثل الحواجز الترابية والخشبية والمدرجات. وأدخل البرنامج أيضاً نظم المستجمعات الصغيرة للحد من جريان مياه الأمطار وزيادة ترشح المياه في التربة. وأنشئ نظامان للري بالغمر على النطاق المتوسط لتغطية نحو 1 100 هكتار لصالح 1 000 مزارع.

يعمل الصندوق مع الحكومات والمجتمعات المحلية في المنطقة لاتخاذ تدابير وإدخال تكنولوجيات للحد من هشاشة المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في وجه التقلبات المناخية وتغيّر المناخ على الأجل الأطول. وتعمل المشروعات على إدخال تكنولوجيات بسيطة لإدارة المياه والأراضي بهدف منع تدمير التربة جراء الفيضانات، والمساعدة على صون المياه. ومن محاور التركيز الرئيسية إصلاح النظم الإيكولوجية لتعزيز مرونة سبل كسب العيش الزراعية.

وتتعرض إريتريا بشكل خاص لآثار تغيّر المناخ نظراً لما يجتمع فيها من أراضٍ ساحلية منخفضة، ومناطق قاحلة وشبه قاحلة، ونظم إيكولوجية هشة، ومناطق معرضة للجفاف والتصحر. ومزارعي الكفاف والرعاة والسكان الريفيين ومجتمعات الصيد يندرجون جميعاً ضمن المجموعات المعرضة

قصة من الميدان

المزارعون يعودون إلى المدرسة في زنجبار

ويتراوح عدد كل مجموعة بين 15 و20 عضواً تشكّل النساء ثلثيهم. ويشرف على المدارس ويديرها أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتقاسمون ويستخدمون البحوث والتكنولوجيات الجديدة.

ويكشف استعراض سنوي أجراه المكتب القطري للصندوق في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2011 عن زيادات ملموسة في الإنتاجية. من ذلك مثلاً أن التقنيات المحسّنة ساعدت مزارعي الأرز على زيادة غلاتهم من طن واحد للهكتار إلى نحو 5 أطنان. وباعت خمس عشرة مجموعة من المزارعين 65 طناً من بذور الأرز العالية الجودة للحكومة. وساهمت بذلك في احتياطات البذور الوطنية.

وينتشر الوعي في نفس الوقت. وعندما يرى الناس نجاح جيرانهم فإنهم ينشئون مدارس محلية لأنفسهم. وأنشئ أكثر من 40 مدرسة بمبادرات ذاتية وتم تدريب الطلاب السابقين لتيسير تلك المدارس.

تقول تاماشا صالح حاجي: "الحق أقول إنني لم أكن أحلم أبداً بأن أحقق هذا النجاح في الزراعة".

وتتحدث تاماشا عن نتائج التدريب العملي الذي حصلت عليه في مدرسة المزارعين المحلية في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة. فتقول مستكملة قصتها: "قبل أن أبدأ التدريب لم أكن أعرف أي شيء عن رعاية أشجار الموز. ثم اكتشفت بعد ذلك أنها لا تختلف عن رعاية الأطفال".

وتعلمت تاماشا في أثناء التدريب تكنولوجيات جديدة لزيادة غلة مزروعاتها. وكان ذلك نجاحاً كبيراً؛ فبهذا الدخل المتزايد باتت الآن العائل الرئيسي في أسرته وتستطيع أن تسد مصاريف مدارس أطفالها ودعم مزرعة الألبان التي يمتلكها زوجها.

وتاماشا واحدة من الآلاف الذين استفادوا من مدارس المزارعين المحلية التي أنشئ منها 720 مدرسة بدعم من الصندوق في تسع مقاطعات في زنجبار. وتعيش أغلبية سكان الجزيرة البالغ عددهم 1.3 مليون نسمة على زراعة الكفاف، ويعيش أكثر من نصفهم على أقل من دولار واحد يومياً. ودعم الصندوق منذ عام 2007 مبادرات للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل. ومحور التركيز الرئيسي هو تمكين المزارعين من خلال التعليم.

ويحدد كل مجتمع محلي مشارك في المدرسة المحلية احتياجاته الخاصة. ويقوم فريق البرنامج بعد ذلك بوضع منهج دراسي مناسب لمجموعة المزارعين الذين يدرسون هذا النهج طيلة موسم زراعي كامل.

تاماشا صالح حاجي تعلمت من التدريب العملي استخدام التكنولوجيات الزراعية الجديدة في زيادة غلاتها من الموز

جمهورية تنزانيا المتحدة: برنامج مساندة الخدمات الزراعية؛ وبرنامج تنمية القطاع الزراعي - الثروة الحيوانية؛ مساندة التنمية الرعوية والزراعية الرعوية

©IFAD/D. Sevuri



آسيا والمحيط الهادي

34 بلداً: أفغانستان، وبنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجزر كوك، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيجي، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وكيريباس، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وملديف، وجزر مارشال، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، ونيوي، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجمهورية كوريا، وساموا، وجزر سليمان، وسري لانكا، وطاجيكستان، وتايلند، وتيمور ليشتي، وتونغا، وفييت نام

نظرة عامة

استمرت الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادي تشهد نمواً قوياً في عام 2011، وبينما كانت الصين والهند قوة الدفع الرئيسية للأداء العام فقد شهدت بلدان المنطقة نمواً اقتصادياً واسعاً. ولعل ذلك راجع في جانب كبير منه إلى قوة الاستهلاك المحلي واتساع التجارة داخل المنطقة.

وكانت التوقعات تشير حتى وقت كتابة هذا التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بنسبة 7.5 في المائة بانخفاض طفيف عن مستوياته التي كان من المتوقع أن تبلغ 7.8 في المائة في مطلع السنة، ويرجع

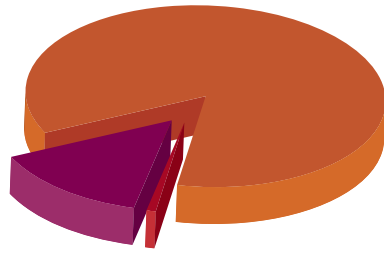
الهبوط إلى توقع انخفاض الطلب من شركاء آسيا التجاريين الرئيسيين. وبالنظر إلى حالة عدم التيقن التي تخيم على الأجواء العالمية، يتوقع أن يبقى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 عند مستوياته الحالية. ويبلغ مجموع عدد سكان المنطقة نحو 3 784 مليون نسمة، منهم نحو 60 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش نحو 27 في المائة من السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.⁴

ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011 الصادر عن الأمم المتحدة، شهدت المناطق الفرعية في المنطقة هبوطاً كبيراً في معدلات الفقر منذ عام 1990. وكشف شرق آسيا عن أكبر مستوى من التحسن في معدلات الفقر التي انخفضت من 60 في المائة إلى 16 في المائة. وفي جنوب آسيا، انخفضت المعدلات من 49 في المائة ووصلت إلى 39 في المائة. وفي جنوب شرق آسيا من 39 إلى 19 في المائة. على أن الأرقام ازدادت في وسط آسيا من 6 إلى 19 في المائة.

وتوحي الاتجاهات السائدة بأن منطقة شرقي آسيا وجنوب شرق آسيا ستحققان على الأرجح هدف تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015 رغم الفروق الواسعة بين البلدان. وترجع المكاسب القوية التي سجلتها منطقة شرق آسيا أساساً

الشكل البياني 7ب

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2011

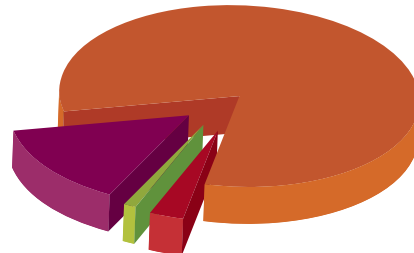


■ منح إطار القدرة على تحمل الديون
■ قروض بشروط تيسيرية للغاية
■ قروض بشروط متوسطة

1. تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.

الشكل البياني 7أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2011



■ منح إطار القدرة على تحمل الديون
■ قروض بشروط تيسيرية للغاية
■ قروض بشروط متوسطة
■ قروض بشروط عادية

⁴ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستبعد من تلك الأرقام كل من جزر كوك ونيوي. ولا تتاح بيانات عن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر إلا في البلدان التالية: بنغلاديش، وكمبوديا، والصين، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، وباكستان، والفلبين، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور ليشتي، وفييت نام. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية خُسن باستمرار سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

⁵ يبلغ مجموع عدد سكان المنطقة بعد استبعاد الصين من أرقام آسيا والمحيط الهادي 2 436 مليون نسمة، منهم 64 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش ما يقرب من 33 في المائة من سكان البلدان التي أتاحت بيانات عنها على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. وباستبعاد كل من الصين والهند من أرقام آسيا والمحيط الهادي فإن مجموع عدد السكان يبلغ 1 195 مليون نسمة، منهم 58 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش ما يقرب من 22 في المائة من سكان البلدان التي أتاحت بيانات عنها على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً.

ويستخدم هذه الأساليب نحو 65 في المائة من الأسر في برنامج يدعمه الصندوق في الأنحاء الجنوبية الغربية من ولاية أوريسا، وهي إحدى أكثر مناطق الهند حرماناً. وبمثل شراء البذور المحسنة بدلاً من توفيرها التكنولوجية الأكثر تأثراً على محاصيل المزارعين حيث أدت إلى مضاعفة الإنتاج. ويقوم حالياً أيضاً أكثر من نصف أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركين في البرنامج بزراعة محاصيل عالية القيمة ومحاصيل نقدية علاوة على المحاصيل الأساسية. وازداد أيضاً استخدام الري في الزراعة. وفي ضوء ما تحقّق من نتائج ملموسة حتى الآن، وسّعت حكومة الولاية نموذج البرنامج ليشمل مقاطعتي مالكانغيري وكورابوت. ويجري حالياً توجيه التمويل إلى ما يقرب من 700 قرية سيصل فيها البرنامج إلى 40 000 أسرة قبلية أخرى.

الخدمات المالية

من أكبر العقبات التي تواجه السكان الريفيين الفقراء افتقارهم إلى الائتمان اللازم لتوسيع أو استخدام الممارسات المحسنة. ويزداد دور جماعات الادخار والائتمان حول العالم في مساعدة المزارعين الفقراء وأسرههم على الادخار والاستثمار في موارد رزقهم. ويشمل نحو نصف المشروعات الممولة في المنطقة توفير التمويل

إلى التقدم المحرز في الصين، بينما نشأ التقدم الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا في جانب كبير منه عن التحسينات التي تحققت في إندونيسيا والفلبين. وتشير الدراسات إلى أن أسعار الأغذية ستظل مرتفعة ومتقلبة في المستقبل المنظور، وهو ما يهدد الأمن الغذائي لأفقر السكان. وينجم ذلك عن عوامل هيكلية، مثل النمو السكاني، وارتفاع الدخل، والتغيرات الغذائية، وانخفاض الاستثمار في التكنولوجيا والبحوث والبنى التحتية الزراعية. وتتأثر الأسعار أيضاً باستنفاد الموارد الطبيعية وتوقع هبوط إنتاج الأغذية بسبب تغيّر المناخ.

عملنا ونتائجنا في عام 2011

ركزت أولوياتنا خلال العام على ما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية
- التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج
- الخدمات المالية
- الأسواق الزراعية
- التنمية غير الزراعية وتنمية المشروعات
- السياسات والبرمجة.

إدارة الموارد الطبيعية

يضر تدهور الموارد الطبيعية بموارد سبل العيش للسكان الريفيين الفقراء في جميع أنحاء العالم، ويؤدي تغيّر المناخ إلى تسريع وتيرة هذه العمليات في بعض المناطق. ويهدف الكثير من المشروعات التي ندعمها إلى تعزيز سبل وصول السكان إلى الموارد التي يحتاجون إليها لكسب عيشهم، وتعزيز ممارسات مستدامة في إدارة التربة والمياه والغابات والمراعي. وركز عملنا في المنطقة خلال عام 2011 في هذا الميدان على تحسين ممارسات إدارة الأراضي وسبل الوصول إلى مصادر المياه المحسنة للمحاصيل والماشية والاستهلاك المنزلي.

وتمارس حالياً أساليب محسنة في إدارة نحو 370 000 هكتار من الأراضي في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في منغوليا التي شهدت تحسينات في دورات زراعة المراعي وإدخال بذور محسنة. وتصل المياه النقية حالياً إلى ما يقرب من 83 000 أسرة، منها ما يقرب من 43 000 أسرة في باكستان، ونحو 24 000 أسرة في الصين.

التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج

يعني العمل مع المزارعين لتحسين التكنولوجيات والمدخلات التي يستخدمونها مساعدتهم على زيادة غلاتهم ورفع مستوى دخلهم. وتشمل التكنولوجيات الجربة لصغار المزارعين في آسيا استخدام البذور المحسنة وتحسين أساليب صنع السماد العضوي لزيادة خصوبة التربة، وزراعة محاصيل غير الأرز، بما في ذلك الحبوب والدرنات الأخرى في الأراضي المرتفعة، وزراعة حدائق الخضار لتحسين تغذية الأسرة وتنويع المنتجات في الأسواق.

المعالم البارزة في إدارة المحافظة

- 61 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 19 بلداً في المنطقة حتى نهاية عام 2011
- 1 449.5 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في المحافظة الجارية في المنطقة
- 10 برامج ومشروعات جديدة في بنغلاديش والصين والهند وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وباكستان وسري لانكا وطاجيكستان وتيمور ليشتي* بما مجموعه 340.4 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تمويل متعمق بما قيمته 5 ملايين دولار أمريكي لبرنامج يجري تنفيذه في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومشروع يجري تنفيذه في كمبوديا
- الموافقة على تمويل قدره 21.4 مليون يورو (30 مليون دولار أمريكي تقريباً) لبنغلاديش من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي
- 3 برامج فرص استراتيجية جديدة مستندة إلى النتائج للصين والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* تمت الموافقة على البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2011

قصة من الميدان مدرسة للأطفال بالقرب من منازلهم في جبال باكستان

المشاركة. ويقوم مقدمو الخدمات في القطاع العام بعد ذلك بإعداد خطط عمل وميزانيات سنوية تعبر عن الاحتياجات المحددة في عمليات التخطيط القروي. ويمثل ذلك تحولاً كبيراً في الثقافة من نهج "متجه من القمة إلى القاعدة" نحو نهج "متجه من القاعدة إلى القمة". وحصلت مدرسة نرجس رحمان على قرض من مكون الادخار والائتمان في البرنامج.

وفي المدرسة يقدم التلاميذ التحية إلى أي زائر بثقة واعتزاز بتمكنهم من اللغة الإنكليزية. وتقول نرجس رحمان إن التلاميذ: "يبدأون في تعلم الإنكليزية في الصف الدراسي الأول. بينما تبدأ المدارس الحكومية في تعليم اللغة الإنكليزية بدءاً من الصف السادس". وتجاوزت طموحات الأطفال حدود القرية. فالتلميذة علياء التي تبلغ من العمر سبع سنوات تقول إنها تريد أن تصبح طبيبة، وأما إحسان الذي يبلغ من العمر 6 سنوات ويشغل أبوه عاملاً باليومية فيريد أن يلتحق بالجيش.

وتقول نرجس رحمان: "أعتقد أن الأطفال الآن في هذه القرية الجبلية النائية يحصلون على تعليم أفضل". والآباء أيضاً يؤمنون بذلك لأنهم ينفقون نحو 50 دولاراً أمريكياً سنوياً على مصاريف المدرسة والكتب والمواد والزي بالرغم من وجود مدرسة حكومية مجانية على مقربة من الطريق.

عندما كانت نرجس رحمان طفلة لم تكن في قرية منجوت الواقعة في منطقة باغ بولاية آزاد جامو وكشمير في باكستان أي مدرسة. ولذلك كان عليها هي وأشقائها السير على الأقدام إلى مدرسة تبعد أربعين دقيقة في رحلة شاقة وبخاصة في فصل الشتاء. وهنا قررت نرجس أن عليها رسالة بناء مدرسة قريبة في منجوت.

وتقول نرجس: "أريد أن أوفر لهم تعليماً جيداً بالقرب من منازلهم". وتطلب أداء هذه المهمة تصميمها. فمدرستها الأولى التي بدأتها باثني عشر تلميذاً انهارت جراء زلزال عام 2005، ودُمرت مدرستها الثانية بسبب حريق في عام 2008. واستعانت نرجس في إنشاء المدرسة الحالية بقرض قيمته 30 000 روبية باكستانية (335 دولاراً أمريكياً تقريباً) من برنامج التنمية المجتمعية في آزاد جامو وكشمير بدعم من الصندوق. ويكتظ مبنى المدرسة المؤلف من غرفتين عن آخره بالتلاميذ الذين يبلغ عددهم 110 (60 من البنات و50 من البنين) مما دفع بالمدرسة إلى إنشاء خيمة لاستيعاب عدد من التلاميذ.

ويحول برنامج التنمية المجتمعية هذه المنطقة الريفية من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على تحليل احتياجاتها وتلبيتها. وبدأ هذا البرنامج الذي استغرق 7 سنوات في عام 2004. وهو يدعم أكثر من 3 000 جماعة مجتمعية. ويعمل البرنامج، بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، على تعليم المجتمعات المحلية كيفية إعداد خطط التنمية القروية التي يعمل فيها السكان مع المسؤولين لتحديد احتياجاتهم بطريقة قائمة على

نرجس رحمان تساعد الطفلة كينيات رياض البالغة من العمر 6 سنوات في استذكار دروسها
باكستان: برنامج التنمية المجتمعية في آزاد جامو وكشمير
© IFAD/A. Zaidi



التنمية غير الزراعية وتنمية المشروعات
يزداد التنوع والتحول الاقتصادي في المناطق الريفية، ونحن ندعم مبادرات لمساعدة السكان على بدء مشروعات جديدة غير زراعية وزيادة ربحية المشروعات القائمة. ويجري في إطار اثني عشر برنامجاً ومشروعاً جارياً تدريب النساء والرجال والشباب على الأعمال التجارية وتنظيم المشروعات في الهند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، والفلبين، وسري لانكا، وفييت نام، وكشفت النتائج التي تم الإبلاغ عنها في عام 2011 عن تدريب 165 000 شخص في تلك البلدان.

وفي الفلبين، بدأت بيرناديت مانويل التي تبلغ من العمر 26 سنة مشروعاً صغيراً لصنع لفائف الفول السوداني في عام 2008 بسبعة دولارات من مدخراتها الخاصة. وفي السنة التالية شاركت في تدريب على تطوير وتحديث المنتجات نظمتها إدارة التجارة والصناعة بدعم من برنامج الصندوق للنهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة. وطُبِّقَت بيرناديت على الفور ما تعلمته واستطاعت بقرض صغير من إحدى مؤسسات التمويل الصغيرى الشريكة أن توسّع مجموعة منتجاتها. وازدادت مبيعاتها بثلاثة أضعاف، وتضاعفت أصولها في السنة الأولى. وفي عام 2011، قدّم البرنامج تمويلاً إلى 15 مؤسسة تمويل صغيرى قدمت هي الأخرى قروصاً إلى أكثر من 7 000 مشروع.

السياسات والبرمجة
بالإضافة إلى ما نوفره من قروض ومنح للأنشطة الميدانية التي تهدف إلى مساعدة السكان على الفكاك من إسهار الفقر، فإننا نعمل أيضاً مع الحكومات والجماعات الحكومية الدولية والشركاء الآخرين في مسائل السياسات. وقدّمنا في عام 2011، بناءً على طلب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، دعماً تقنياً لصياغة السياسات. واستخدمت

اللازم لتقديم خدمات مالية إلى أكثر من مليون مقترض. وشهدت الاستثمارات في الخدمات المالية الريفية بعض التحول. وبينما كانت هذه الخدمات تركز من قبل على توفير الأموال للاقتراض، حوّل تركيزها الآن إلى تقديم الخدمات التقنية ودعم الصلات بين جماعات العون الذاتي والمصارف التي تجعل تلك الخدمات أكثر استدامة. وبدأ الصندوق في عام 2006 دعم مشروع في مقاطعة غانزو في المنطقة الشمالية الغربية من مرتفعات الصين، وتعلمت النساء في قرية شينغ لونغ الفقيرة صناعة الأشغال اليدوية من قش القمح الذي يفيض على حاجتهن. وساعدهن المشروع أيضاً على الحصول على قروض. ومجموعة من القروض استطاعت إحدى النساء، وهي ياو يونفانغ، إنشاء مصنع للأشغال اليدوية والتوسع فيه تدريجياً. ويعمل لديها حالياً 28 عاملاً بدوام كامل والكثير من العمال غير المتفرغين (كلهم من النساء) من القرية. وتكسب هؤلاء العاملات ما يتراوح بين 75 و150 دولاراً أمريكياً شهرياً.

الأسواق الزراعية
يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة عندما يزرعون ويحصدون محاصيلهم العديد من العقبات في تسويقها وبيعها. وإحدى هذه المشاكل هي الافتقار إلى الطرق الصالحة للسير في كل الأحوال الجوية في المناطق المنعزلة التي يعيش فيها الكثير من الأسر الزراعية الفقيرة.

ويشكل بناء الطرق لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق الحالية مكوناً في 14 من البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق في 6 بلدان آسيوية، هي بنغلاديش، وبوتان، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وفييت نام. وأنشئ على امتداد السنة الفائتة أكثر من 700 كيلومتر من الطرق، بما في ذلك أكثر من 200 كيلومتر في إندونيسيا وحدها.

حماية الأراضي الزراعية الخصبة من ارتفاع منسوب سطح البحر في بنغلاديش

ويعمل مشروع مدعوم من الصندوق، دخل الآن مرحلته الرابعة، مع المزارعين الفقراء لحماية أراضيهم من ارتفاع مستوى سطح البحر ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأعاصير والعواصف التي تزداد وتيرتها وحدتها. ويجري في إطار هذا المشروع بناء حواجز واقية من الفيضانات ومصارف لحماية جزر طرخ النهر (وهي جزر تتكون داخل الدلتا من رواسب الغرين) من تسرب المياه المالحة إليها. ويجري أيضاً في إطار هذا المشروع إنشاء حظائر للوقاية من الأعاصير، وحظائر لحماية الحيوانات، وأحزمة شجرية واقية.

يرى الخبراء أن دلتا نهر الغانج في بنغلاديش تمثل أحد أكثر مناطق العالم تعرضاً لمخاطر تغيّر المناخ. وتعرض الأراضي الزراعية الخصبة في الدلتا لارتفاع مستوى سطح البحر وازدياد الظروف الجوية الشديدة. وتشير تقديرات سجل متابعة قطاع المياه لعام 2007 في بنغلاديش الذي أنشأته سفارة ملكة هولندا إلى أن ما يتراوح بين 20 000 و30 000 أسرة سنوياً تفقد منازلها وأراضيها ومواردها بسبب التحات والفيضانات.

نظرة عامة

كشفت منطقة أمريكا اللاتينية ككل عن مرونة أكبر خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم النامي والمتقدم. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل. فمن ناحية، سمح استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار النمو على مدى سنوات للحكومات بتنفيذ سياسات مالية مناوئة للتقلبات الدورية. ومن ناحية أخرى، ساعد ارتفاع أسعار الكثير من سلع الصادرات في المنطقة على تهيئة بيئة دولية مواتية بدرجة كبيرة.

ومع ذلك فقد تركت الأزمة آثاراً معاكسة على النمو الاقتصادي ومستويات العمالة. وفي أعقاب التدهور الاقتصادي في عام 2009، شهد الاقتصاد الإقليمي نمواً بنسبة 6.1 في المائة في عام 2010 ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.5 في المائة في عام 2011.

وسادت المنطقة اتجاهات إيجابية في الحد من الفقر وهبوطاً في تفاوت الدخل. وانخفضت معدلات الفقر على مدى العقدين الماضيين من 48 في المائة في عام 1990 إلى 33 في المائة في عام 2009. وتراجعت معدلات الفقر المدقع من 23 في المائة إلى 13 في المائة خلال نفس الفترة. وبالرغم مما شهدته المناطق الحضرية والريفية على السواء من انخفاض في معدلات الفقر، فإن الفجوة بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية لا تزال متسعة. وكان معدل الفقر الريفي في عام 2009 ضعف نظيره في المناطق الحضرية وأربعة أضعاف في حالة الفقر المدقع.

وبالرغم من أن المنطقة لا تزال في طليعة مناطق العالم من حيث عدم المساواة فقد كشفت الأدلة الأخيرة عن نجاح عدد من البلدان في معالجة هذه المسألة. ويرجع هذا الهبوط إلى عاملين، هما تقلص الفجوة في الأجور بين العمال المهرة والعمال ذوي المهارات المنخفضة، والزيادة في السياسات المناصرة للفقراء وبرامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المشروطة. ويوجد حتى وقت كتابة هذا التقرير نحو 40 من تلك البرامج في 19 من بلدان المنطقة.

وبالرغم من الأنباء الطيبة التي يبشر بها النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود وجهود الحماية الاجتماعية فإن المنطقة لا تزال تواجه عدداً من التحديات. ولا يزال عدم التكافؤ يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية البشرية؛ ولا بد من تحقيق الاستدامة المالية للحفاظ على القدرة الإقليمية لمواجهة التقلبات الدورية في أوقات التدهور الاقتصادي؛ ولا تزال الفئات الاجتماعية الضعيفة هي الأكثر تضرراً بالكوارث الطبيعية المتكررة.

ويبلغ مجموع عدد سكان المنطقة نحو 591 مليون نسمة، منهم زهاء 20 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعيش 5 في المائة من السكان على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً في البلدان التي تتاح بيانات عنها.⁶

دراسة أجراها الصندوق حول دور الزراعة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر لصقل استراتيجية الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. وأدت جهود المناصرة المرتبطة بذلك إلى حمل الحكومة على رفع المستوى المستهدف لمعدل النمو الزراعي السنوي ومستويات الاستثمار الزراعي. ونساعد أيضاً وزارة الزراعة على تكوين فريق عمل قطري معني بالسياسات لإبداء رأيه في فعالية السياسات وإمكانات توسيع العمليات الناجحة.

وبالمثل فإننا ندعم نبال في صياغة استراتيجيتها الوطنية للتنمية الزراعية من خلال منحة لمصرف التنمية الآسيوي. والهدف من ذلك هو إعداد استراتيجية شاملة لقطاع الزراعة من خلال مشاورات موسّعة مع أصحاب المصلحة.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

33 بلداً: أنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وهاييتي، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت كيتس ونيفس، وسان لوسيا، وسان فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 31 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 19 بلداً في المنطقة في نهاية عام 2011
- 461.7 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في المنطقة
- 4 برامج ومشروعات جديدة في الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور وهندوراس بما مجموعه 51.8 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تمويل متمم بما قيمته 18.8 مليون دولار أمريكي لبرنامج يجري تنفيذه في هاييتي ومشروع يجري تنفيذه في نيكاراغوا
- الموافقة على تمويل قدره 80.2 مليون يورو (111 مليون دولار أمريكي تقريباً) للأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي.

⁶ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان المنطقة. على أن البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر لا تتاح إلا بالنسبة للبلدان التالية: الأرجنتين، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

عملنا ونتائجنا في عام 2011

يعطي عملنا في المنطقة الأولوية للمجالات التالية:

- تحسين سبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الأسواق
- تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية
- دعم الإدماج الاجتماعي
- توسيع النطاق والتعاون بين بلدان الجنوب
- تعزيز الاستدامة.

تحسين سبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الأسواق

في ظل التحول الحضري في البلدان وتوفر المزيد من فرص العمل غير الزراعي تزداد أهمية تحسين وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الأسواق وتعزيز سلاسل القيمة التي تربط بين المنتجين والمشتريين كأدوات للحد من الفقر. ونحن نخصص ربع حافظتنا الجارية في المنطقة لتنمية الأسواق والمشروعات الريفية.

وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يجري تنفيذ مشروع لمساعدة المزارعين على كسب المزيد من الدخل من قطاعان اللاما والألباكا التي توفر منتجات ذات قيمة مضافة، مثل الأحذية، وتحسين التغليف، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية.

وفي باراغواي، يدعم الصندوق جهود تعزيز المنظمات الزراعية للسكان الريفيين الفقراء ومساعدتها على صياغة وتنفيذ خطط عمل. وتدخل المنظمات الآن

أيضاً في اتفاقات مع الشركات التجارية الزراعية الخاصة التي تلزمهم بتسليم كميات محددة سلفاً من منتجات معينة في موعد محدد مقابل الحصول على أسعار تفضيلية. وأبرم اتفاق بين مشروع تمكين منظمات فقراء الريف وتنسيق الاستثمارات الممول من الصندوق (المشروع الريفي لباراغواي) وشركة شيروساوا، وهي إحدى كبريات شركات تجهيز وتصدير بذور السمسم في باراغواي، تقدّم بموجبه شركة شيروساوا مساعدة تقنية متخصصة إلى منظمات المزارعين مقابل الحصول على منتجات ذات جودة أفضل. ويتبنّى من استعراض المشروع في عام 2011 أن أسعار باب المزرعة ارتفعت بنسبة 10 في المائة.

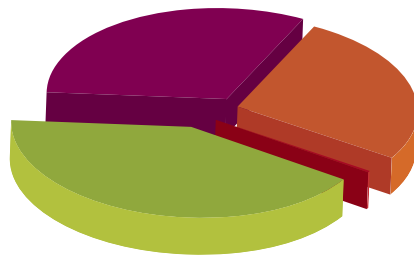
تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية

يسعى تمويلنا للمشروعات في أمريكا اللاتينية إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، ونركز على السلام من خلال التنمية والتعليم والتغذية والمواطنة. ونقدم أيضاً تمكين شباب الريف ونسائه وسكانه الأصليين.

وفي هايتي، تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 2.5 و3.3 مليون نسمة يعانون فقراً مزمنًا، ويولد نحو ثلث الأطفال مصابين بنقص الوزن. وسعى إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي في المناطق الريفية، عمل مشروع لتكثيف المحاصيل الغذائية بتمويل من الصندوق على تحقيق زيادات مستدامة في الدخل

الشكل البياني 8

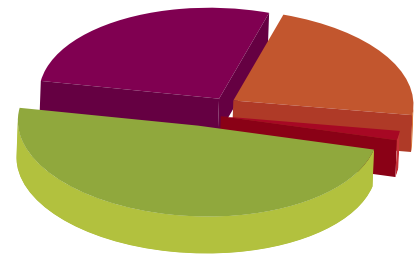
المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض. والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1979¹



¹ تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.

الشكل البياني 8أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011-1978



ترجع أي فروق في الأرقام إلى التجميع إلى أقرب الأرقام.

وحسين رفاه الأسر الريفية الفقيرة وتحسين فرص حصولها على التمويل الصغير.

وفي إطار هذا المشروع الذي تم الانتهاء منه مؤخراً، ساهم ما يزيد على 400 منظمة مجتمعية في دعم 24 000 عضو تمثل النساء 60 في المائة منهم. وتضافر المشروع مع برنامج حكومة الأرجنتين لتعزيز زراعة البستنة من أجل إنشاء حدائق لزراعة الخضروات لدى 700 من أسر هايتي. وشجّع المشروع أيضاً على استهلاك الدرنات لتحسين التغذية. وخلال فترة تنفيذ المشروعات التي استغرقت تسع سنوات، جرى تدريب نحو 1 700 شخص على مسائل التغذية والصحة الإيجابية.

وحققت أيضاً نتائج هائلة من برنامج لتهيئة فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي بدأ تنفيذه في ريف هايتي بعد ثلاثة أشهر فقط من وقوع زلزال يناير/كانون الثاني 2010. وتؤكد التقارير فعالية المشروع في تهيئة فرص العمل وإصلاح الهياكل الأساسية الإنتاجية. وتم إصلاح ما يقرب من 66 000 متر من نظم الري، ووفر المشروع أكثر من 120 000 يوم عمل. ويجري إنشاء نحو 65 حديقة مجتمعية كمختبرات مفتوحة لتعليم تقنيات الزراعة المتقدمة وتحسين الأمن الغذائي المجتمعي. وزعت أكثر من 500 حديقة خضروات أسرية.

دعم الإدماج الاجتماعي

يسعى الصندوق إلى زيادة الاندماج الاجتماعي بين الشعوب الأصلية والسكان الريفيين من النساء والشباب، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتشجع عدة منحة إقليمية كبيرة حوار السياسات وتبادل المعرفة دعماً لهذه الأهداف. وتشمل الجهات المتلقية لهذه المنح الاتحاد العام لرابطات المنتجين الأسريين في السوق المشتركة لبلدان الحروط الجنوبي، الذي يعزز مصالح المزارعين الأسريين في الحروط الجنوبي، والوحدة الإقليمية الكاريبية للمساعدة التقنية، وهي منظمة تيسر حوار السياسات لصالح الفقراء.

وأطلق الصندوق في عام 2011 برنامجاً جديداً لتعزيز إدارة المعرفة في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البرازيل من أجل تشجيع تبادل التكنولوجيا والمعرفة. ونحن أيضاً في صدد تقديم منحة إلى مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية من أجل بناء اتصالات في مجال سياسات الحد من الفقر الريفي من خلال فرق عمل تضم ممثلين حكوميين وأكاديميين وقيادات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال.

توسيع النطاق والتعاون بين بلدان الجنوب

تشمل أولويات الصندوق الأخرى إنشاء مشروعات للحد من الفقر تلبى الاحتياجات المتزايدة للاقتصادات الكبيرة الناشئة في أمريكا اللاتينية وضمان إمكانية

تخفيف الضغوط الواقعة على الغابات في إكوادور

إلى تحديد وتنفيذ مبادرات للحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي وتحسين صونها من خلال أنشطة إعادة التحريج المجتمعية وتقنيات الإدارة المستدامة للغابات. وإضافة إلى ذلك، يشجع المشروع إصلاح الغابات الرئيسية وإدارتها بصورة مستدامة في المنطقة الساحلية، مع التركيز بشكل خاص على غابات المنغروف.

ونعمل أيضاً مع مرفق البيئة العالمية لتعزيز الاستدامة البيئية (انظر الصفحة 45). وتكمّل مشروعات مرفق البيئة العالمية استثمارات الصندوق. وتساهم هذه المشروعات في الحد من الفقر من خلال إتاحة فرص جديدة في الرعاية البيئية والمساعدة على اختبار نهج جديدة. ويسعى أحد تلك المشروعات إلى إدخال الزراعة الإيكولوجية في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البرازيل والإدارة المستدامة للأراضي والغابات في الوقت ذاته. ويتيح المشروع فرصاً للحصول على تكنولوجيات خضراء لعمليات الإنتاج والتجهيز الإيكولوجية الزراعية، بما في ذلك نظم الزراعة والري المتسمة بالكفاءة.

تقيّم المشروعات التي يدعمها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي أثار تغير المناخ على الاقتصاد الريفي وتعمل على مكافحتها، لا سيما في القطاع الفرعي للحيازات الصغيرة. وتذخر إحدى البلدان، وهي إكوادور، بأنواع ونظم إيكولوجية ولديها مشروع لنظام وطني قوي للمناطق المحمية يغطي نحو 20 في المائة من مساحة البلد. ومع ذلك فمعدلات إزالة الغابات وتدمير الموائل الطبيعية من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. ولا تغطي الغابة المدارية الرئيسية حالياً سوى ما يقدر بنحو 20 في المائة أو أقل من مساحة البلد. ومن بين الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات عدم السيطرة على أنشطة الحراثة وعمليات استغلال المواد الهيدروكربونية وممارسات الزراعة غير المستدامة. وتشكل الإدارة المستدامة للغابات جزءاً من مشروع ممّول من الصندوق للمساعدة على الحد من الفقر بين سكان إكوادور المنحدرين من أصل أفريقي، والسكان الأصليين، ومجتمعات الفلاحين حول بحر إيبارا - سان لورنزو الاقتصادي في شمال إكوادور. ويهدف هذا المشروع الممّول من مرفق البيئة العالمية إلى منع تفتت الغابات وتخفيف الضغوط الواقعة على الغابات القيّمة. ويهدف المشروع أيضاً

قصة من الميدان

رعاية أصحاب الأعمال الريفية في المستقبل في كولومبيا

هذه المدخرات التي تودع في مصارف محلية بعد ذلك لإقراض أصحاب مشروعات آخرين في المجتمع المحلي. ويتاح التمويل للمساعدة التقنية، ويتعين على من يريدون الاستفادة منها أن يفوزوا بالمساعدة من خلال مسابقة تنافسية. ويقوم كل متسابق بإعداد مقترح وميزانية يقيّمهما أصحاب مشروعات صغرى متمرسين. ويبلغ الحد الأقصى للقرض للأسرة الواحدة 700 دولار أمريكي. ويمكن للمشروعات الصغرى أن تحصل على ما يصل إلى 40 000 دولار أمريكي. وإن كان المبلغ المعتاد يقارب 15 000 دولار أمريكي. وتم حتى الآن تمويل نحو ثلث المقترحات المقدمة، وعددها 2 100 مقترح، وبلغ مجموع المبالغ التي تلقاها المستفيدون 6 ملايين دولار أمريكي. ويشمل المستفيدون مستزريعي الأسمك الذين بحاجة إلى المساعدة لإقامة صهاريج حجز عالية الجودة، والحرفيين الذين يحتاجون إلى الاستعانة بخبراء لتسويق منتجاتهم. ويستفيد المشروع من الدراية المحلية في مجال تقديم المساعدة لوضع قاعدة من المعرفة التقنية التي لا تساعد المتسابقين الفائزين فحسب، بل وأي شخص في المجتمع المحلي.

يمثل الحصول على عمل في الأوضاع الاقتصادية الصعبة السائدة اليوم تحدياً للشباب في كل مكان. وهو يقتضي مستويات استثنائية من القدرة على الابتكار والمبادرة والثابرة في المناطق الريفية الفقيرة من البلد. ولذلك فإن رعاية هذه الصفات بين شباب كولومبيا يمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج أصول المشروعات الريفية الصغرى الذي يدعمه الصندوق. وهذا البرنامج الذي يُطلق عليه محلياً اسم *الفرص الاستراتيجية* يستهدف السكان الأصليين وسكان كولومبيا المنحدرين من أصول أفريقية والسكان النازحين بسبب العنف، فضلاً عن الشباب. ويهدف المشروع إلى مساعدة أصحاب المشروعات الريفية في المستقبل على الحصول على المساعدة التقنية وخدمات الأعمال والخدمات المالية التي تمكنهم من إنشاء أعمال تجارية مربحة تخدم أيضاً مجتمعاتهم المحلية. وبدأ البرنامج في عام 2007 ومن المقرر أن ينتهي في أواخر عام 2013. ويهدف إلى تحقيق فوائد لـ 50 000 شخص.

ويقول أندريس سيلفا، مدير المشروع: "يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تمويل الابتكارات التي ستعود بالفائدة على السكان الريفيين، لا سيما في مجالات الائتمان الصغرى والتأمين والادخار".

وبفضل تلك المبادرة تلقى ما يقرب من 4 000 شاب تدريباً على إدارة الأعمال والتسويق والاستثمار. وتأكيداً لأهمية الادخار، يقدم المشروع أيضاً 50 في المائة من الأموال النظيرة مقابل كل بيزو يتم ادخاره. وتتاح

إحدى الشابات تتعلم كيفية العمل باستخدام الحرير في قرية بيندامو في سان خوسيه كولومبيا: برنامج أصول المشروعات الريفية الصغرى © IFAD/R. Gaitan



- استفادة نحو مليون حيوان من الإبلات من تدابير الرعاية الصحية المحسنة.
- حصول أكثر من 4 000 أسرة على تجهيزات طهي محسنة ساعدت على رفع مستوى معيشتها.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا⁷

32 بلداً وإقليماً: ألبانيا، الجزائر، وأرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، وجيبوتي، ومصر، وغزة والضفة الغربية، وجورجيا، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالطة، وجمهورية مولدوفا، والمغرب، وعمان، وقطر، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، واليمن

نظرة عامة

تركزت الاضطرابات السياسية التي شهدتها مؤخراً منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والفوضى الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية المستمرة أثراً عميقاً وغير متنبأ بها على بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. وأنهارت في شمال أفريقيا ثلاث حكومات خلال عام 2011 (في مصر وليبيا وتونس) جراء "زلزال الشباب" الذي فجره إحباط جيل يشكل 20 في المائة من سكان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ويعاني أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم.

وسرعان ما تصدّرت الشفافية والمساءلة الاجتماعية جدول أعمال أولويات المنطقة في ظل إصرار المواطنين على المزيد من المشاركة المدنية. ولا يعرف على وجه اليقين ما ستسفر عنه هذه الاضطرابات في نهاية المطاف، ولكنها أدت في الأجل القصير إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي من المتوقع أن يهبط إلى 3.4 في المائة في عام 2011 مقابل 4.2 في المائة في عام 2010.

وانخفض الاستثمار العام في الزراعة، وهبطت الاقتصادات الريفية في المنطقة الفرعية من المنطقة بمعدلات كبيرة بسبب الإصلاحات الاقتصادية السابقة. وأما الإنتاجية الزراعية فهي منخفضة وموجهة في معظمها نحو زراعة الكفاف. وبالرغم من أن نمو قطاع الزراعة في العديد من البلدان يسير بوتيرة أسرع من النمو في قطاع التصنيع فإن المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية. ومن المتوقع أن يزداد ذلك في ظل النمو السكاني ليدفع البلدان إلى المزيد من الضعف في مواجهة صدمات أسعار الأغذية العالمية.

وشهدت المنطقة منذ عام 2008 أكبر زيادة في عدد الجوعى في العالم، حيث بلغت النسبة 13.5 في المائة. وبواجه المنطقة أيضاً أسوأ معدلات ندرة المياه في

تكرار التجارب الناجحة وتوسيع نطاقها. ونركز أيضاً على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب داخل المنطقة وخارجها. ووضع نهج إقليمية فعالة.

ويشترك الصندوق في تمويل سوق الابتكار الزراعي الأفريقي - البرازيلي الذي ينقل التكنولوجيا من هيئة البحوث الزراعية البرازيلية إلى سبعة بلدان أفريقية، هي بوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغانا، وكينيا، وموزامبيق، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويجري تنفيذ عشرة مشروعات بحثية في تلك البلدان، وتركز تلك المشروعات على الأمن الغذائي، ومستويات الإنتاج، والحماية البيئية. ويشترك في هذه المشروعات ما لا يقل عن 90 باحثاً، نصفهم من البرازيليين والنصف الآخر من الأفارقة، وشارك معظم هؤلاء الباحثين في منتدى أقيم في مدينة برازيليا بالبرازيل في عام 2011 حيث أتيحت لهم فيه فرصة لتبادل خبراتهم.

ونعمل من خلال منحة قدرها 2 مليون دولار أمريكي مقدمة إلى رابطة المصدرين في غواتيمالا لتكرار التجارب الناجحة في دخول الأسواق في سائر أنحاء أمريكا الوسطى من خلال سلسلة من حلقات العمل وعمليات بناء القدرات. وبدأت المنحة عملياتها في مارس/آذار 2011 في السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا. وسوف يستفيد مباشرة من نتائج هذا البرنامج سبعة مشروعات مدعومة من الصندوق.

تعزيز الاستدامة

تشكل الاستدامة البيئية والثقافية والاقتصادية محور عملنا. وقد قطعنا أشواطاً كبيرة نحو "تخصير" حافظتنا وتجهيز مشروعات تنطلق من القاعدة نحو القمة. ويعني ذلك استخدام نهج تبدأ بالاحتياجات التي يعبر عنها المشاركون في المشروع وتبني قدراتهم وقدرات المؤسسات الشريكة.

وتتجلى الصلة بين استدامة المشروعات والاستدامة البيئية بوضوح في مشروع أجز مؤخرًا لإدارة الموارد الطبيعية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وساعد المشروع، من خلال مسابقات تنافسية بين المشاركين للحصول على تمويل من المشروع، على غرس أكثر من 8 ملايين شجرة وإنشاء ما يزيد على 800 000 هكتار من المدرجات التي تحمّ خات التربة وتقلل إلى أدنى حد من آثار التصحر. وشارك في هذه المسابقات ما يقرب من 40 000 شخص، تمثل النساء 36 في المائة منهم. وحصل المشاركون على ما يعادل أكثر من 4.5 مليون دولار أمريكي. وشملت النتائج ما يلي:

- تحويل ما يقرب من 2.5 مليون هكتار من الأراضي إلى حدائق لزراعة الخضروات العضوية التي تديرها الأسر.
- إنشاء خزانات لجمع مياه الأمطار بسعة إجمالية تزيد على 1 مليون متر مكعب.

⁷ شعبة واحدة في الصندوق تغطي منطقتين مختلفتين، هما الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً.

ويبلغ مجموع عدد سكان منطقة أوروبا الوسطى والشرقية نحو 83 مليون نسمة يعيش منهم زهاء 51 في المائة في المناطق الريفية. ويعيش نحو 2 في المائة على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا في البلدان التي تتاح بيانات عنها.⁹

عملنا ونتائجنا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام 2011

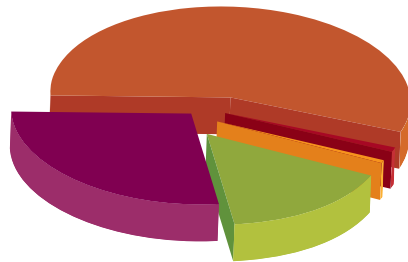
- فيما يلي الأولويات التي يسترشد بها عملنا في المنطقة:
- تحسين إدارة الأراضي والموارد المائية والحد من التعرض لتغير المناخ
 - ربط صغار منتجي المحاصيل غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية
 - تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
 - توسيع سبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية، مثل خدمات الائتمان والادخار والتأمين
 - معالجة بطالة الشباب في المناطق الريفية.

العالم ليزداد بذلك ضعفه في مواجهة آثار تغير المناخ. ويبلغ مجموع سكان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نحو 442 مليون نسمة. يعيش زهاء 41 في المائة منهم في المناطق الريفية. ويعيش نحو 4 في المائة من السكان في البلدان والأقاليم التي تتاح بيانات عنها على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا.⁸

وفي الوقت نفسه تتعافى منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ببطء شديد من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تضررت منها هذه المنطقة أكثر من سائر مناطق الأسواق الناشئة. وفي أعقاب انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2009 (وهو الأول منذ عام 1998) بلغ متوسط معدل النمو في عام 2011 نسبة لا يعتد بها حيث وصلت إلى 3.2 في المائة، وتشير تقديرات عام 2012 إلى أنه سيواصل هبوطه ليصل إلى 2.3 في المائة. وزاد عجز الميزانيات زيادة كبيرة. وتشهد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أعلى معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي. وتساهم الزراعة بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل البياني 9ب

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2011^أ

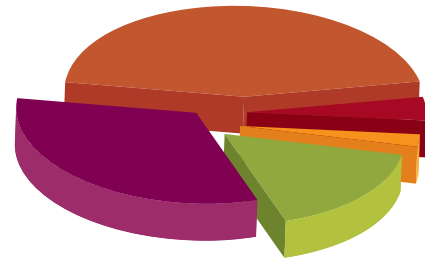


منح إطار القدرة على تحمل الديون	12.3 مليون دولار أمريكي - 0.9%
قروض بشروط تيسيرية للغاية	763.8 مليون دولار أمريكي - 56.1%
قروض بشروط متوسطة	365.0 مليون دولار أمريكي - 26.8%
قروض بشروط عادية	219.0 مليون دولار أمريكي - 16.1%
قروض بشروط متشددة	2.0 مليون دولار أمريكي - 0.1%

^أ تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي.

الشكل البياني 9أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2011



منح إطار القدرة على تحمل الديون	85.9 مليون دولار أمريكي - 4.2%
قروض بشروط تيسيرية للغاية	911.8 مليون دولار أمريكي - 44.7%
قروض بشروط متوسطة	660.5 مليون دولار أمريكي - 32.4%
قروض بشروط عادية	336.1 مليون دولار أمريكي - 16.5%
قروض بشروط متشددة	45.6 مليون دولار أمريكي - 2.2%

⁸ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع بلدان المنطقة. على أن البيانات المتعلقة بالسكان الذين يعيشون دون خط الفقر لا تتاح إلا بالنسبة للبلدان التالية: مصر، والعراق، والأردن، والمغرب، وتونس، وتركيا. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

⁹ البيانات الأولية مستمدة من تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل أرقام السكان جميع الدول الأعضاء في الصندوق الواقعة في هذه المنطقة: ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأوزبكستان. واستبعدت كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وأوزبكستان من أرقام السكان الذين يعيشون دون خط الفقر بسبب عدم توافر البيانات. وبالنظر إلى أن وكالات البيانات الدولية تحسّن باستمرار من سلاسل بياناتها فإن البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لا تتطابق مع البيانات المنشورة في الإصدارات السابقة.

الصلات بالأسواق

تمثل الصلات بالأسواق المحلية والدولية بدءاً بالبنى التحتية ووصولاً إلى المعلومات في كثير من الأحيان أضعف حلقة في سلسلة القيمة، والمحور الرئيسي الذي يركز عليه عملنا في كل مكان هو تعزيز تلك الصلات. ويساعد مشروع إحياء إنتاج الصمغ العربي في السودان صغار المنتجين من خلال الاستفادة من إصلاحات السياسات التي خُير التجارة. وأفضى ذلك إلى تحسينات ملموسة في إنتاج الصمغ العربي وتسويقه وتصديره في السودان. ووصلت الصادرات إلى أكثر من 53 000 طن متري في عام 2010. بزيادة تربو على 130 في المائة مقارنة بالفترة من عام 2007 حتى عام 2009. ونتيجة لذلك تضاعفت إيرادات المنتجين ثلاث مرات.

الإنتاجية الزراعية

تساعد التكنولوجيات الجديدة التي ندعمها لإدارة الري والموارد في دمار باليمن 40 000 أسرة زراعية على تحسين إنتاجيتها. واستفادت حتى الآن مساحة تبلغ 400 هكتار تقريباً من هياكل الري المحسنة. وتمكن ثلاثة أرباع المشاركين في المشروع من زيادة إنتاجهم الزراعي والحيواني. وخلال عام 2011 عززت 17 جماعة جديدة من جماعات إنتاج البن صلاتها بالمجهزين والمصدرين، وحصل أكثر من 400 مشروع صغري على قروض من 166 جماعة ادخار وائتمان أنشئت بالفعل في إطار المشروع.

الخدمات المالية

الصندوق هو وعاء ادخاري في الجمهورية العربية السورية. ولكن الكلمة تشير الآن أيضاً إلى مؤسسات التمويل الصغري المملوكة للأعضاء. وأنشئ منذ

المعامل البارزة في إدارة الحافظة

- 42 برنامجاً ومشروعاً جارياً في 16 بلداً وإقليماً في المنطقتين حتى نهاية عام 2011
- 698.3 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في المحافظتين الجاريتين في المنطقتين
- 6 برامج ومشروعات جديدة في أذربيجان، واليوسنة والهرسك، ومصر، والمغرب، والسودان، واليمن. بما مجموعه 129.5 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق
- تمويل متمم قيمته 9.5 مليون دولار أمريكي لمشروعين جاريتين في تونس

إدارة الأراضي والمياه

يعتمد معظم النساء والرجال الريفيين الفقراء في هذه المنطقة القاحلة اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية في كسب رزقهم. ونقوم في المرتفعات الجنوبية من الأردن بالمساعدة على تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والرصد البيئي بين المزارعين الفقراء والنساء المهدومات. ودعمنا منذ عام 2005 تمويل إنشاء صهاريج تسمح بجمع ما يقرب من 80 مليون لتر من المياه لخدمة 5 000 أسرة سنوياً. ويمثل صون المياه عنصراً رئيسياً في البرنامج الذي يدعمه الصندوق لإدارة الموارد في غرب السودان نظراً لكميات الأمطار المحدودة للغاية في منطقة شمال كردفان القاحلة وشبه الصحراوية. ويساعد هذا البرنامج على إنشاء عدد من تقنيات صون المياه التي أفضت حتى الآن إلى زيادة بأربعة أضعاف في غلات الحبوب ومخلفات المحاصيل.

تعزيز استراتيجيات مواجهة تغير المناخ في المغرب

الأراضي واستنفاد الموارد المائية، وفقد موائل الحياة البرية، وازدياد التعرض للجفاف وتغير المناخ. وتشكل مبادرات معالجة هذه المسائل جزءاً لا يتجزأ من مشروع يدعمه الصندوق لزيادة الدخل وتحسين ظروف المعيشة بين السكان الريفيين الفقراء في المنطقة الشرقية من المغرب. وقدمت منحة من مرفق البيئة العالمية لدعم إدخال التكنولوجيات التي ترفع مستويات المادة العضوية في التربة وتحسن قدرة التربة على تخزين الكربون والاحتفاظ بالمياه. وعزز المشروع أيضاً قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال صياغة استراتيجيات للتصدي للجفاف ولتنويع أنشطة إدار الدخل.

يساعد الصندوق بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على تعميم أنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استراتيجياتها الإنمائية. وتمثل إدارة المياه وجمعها وتخزينها أنشطة رئيسية في كل أنحاء المنطقة. ونوفر الخبرة الفنية اللازمة للممارسات البسيطة، مثل إدخال المحاصيل القادرة على تحمل المناخ، وجمع وتخزين مياه الفيضانات من أجل صون الموارد وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية. ويضم المغرب في معظم أنحائه نظاماً إيكولوجية قاحلة وشبه قاحلة مهمة عالمياً، وهي نظم إيكولوجية غنية بالموائل والأنواع المتنوعة. على أن تفشي الفقر وضعف القدرة على إدارة الموارد، وازدياد الضغوط على الأراضي يفضي إلى تدهور عام في

قصة من الميدان

الأخصائيات البيطريات الشبابات يكسرن الحواجز بين الجنسين في اليمن

للدراصة في نفس قاعة الدراصة التي يوجد فيها نظراء من الذكور. ورفض مدير المعهد طلباتهن. وصعدت إيمان المسألة إلى وزارة الزراعة. وتقول إيمان "تلقيت بياناً مكتوباً من الوزارة ينص على أن دستور البلاد لا يمنع المرأة من الالتحاق بمؤسسات تقنية متخصصة وبالتالي فإن المعهد ليس له أي حق في رفض الطلبات".

ولذلك أمت أسماء وحسناء البرنامج الذي استغرق ثلاث سنوات وحصلتا على شهادة تخرج. وتزعم حسناء مواصلة دراستها لتصبح أخصائية بيطرية مؤهلة. ولا تزال المتدربات الست المتبقيات في مرحلة الدراصة بدعم وتشجيع من إيمان.

ستعين قريباً في محافظة الضالع في اليمن ثماني أخصائيات بيطريات جديدات. جميعهن من الفتيات. وهذه الآفاق غير المعهودة في مجتمع محافظ بدرجة كبيرة لم تعد فيه المرأة تعمل فقط بل واقتحمت ميداناً ظل وقفاً تقليدياً على الرجال. هي ثمرة مشروع مدعم من الصندوق لتحسين مستويات المعيشة بين الأسر الضعيفة اقتصادياً.

وتولت تنظيم هذه المبادرة "إيمان" المسؤولة عن التنمية المجتمعية وقضايا التمايز بين الجنسين في مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع. وكان الغرض من المبادرة هو تزويد المجتمعات المحلية بالمهنيين المؤهلين لمعالجة الحيوانات وتحسين مهارات النساء من خلال التدريب المهني. ولم يكن تطبيق الفكرة سهلاً. فقد تطلب من الشبابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 17 و23 عاماً الحصول على تدريب بيطري في العاصمة صنعاء. ولم يكن ذلك يروق لأسرهن.

وتذكر الفتاة الشابة أن الأسرة "لم تكن تريدنا أن نتخلى عن حياتنا الريفية التقليدية وننتقل إلى مدينة كبيرة مثل صنعاء أو نخرج من كنف حماية الأسرة". ولكن إيمان كانت مصممة. وتقول إن "الرابطات القروية وبعض الأعيان والشيوخ كانوا يؤيدون جميعاً الفكرة وساعدوني على إقناع أبواي وأفراد أسرتي الآخرين بالعدول عن رأيهم". ووافقت الأسر في نهاية المطاف على سفر الفتيات إلى صنعاء بصحبة أقاربهن الذكور. وكانت العقبة الثانية هي الالتحاق بمعهد التدريب. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تتقدم فيها فتيات

في قاعة الدراصة: فتيات يتعلمن لكي يصبحن أخصائيات بيطريات. تلك المهنة التي ظلت وقفاً تقليدياً على الرجال
اليمن: مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع
©IFAD/D. Ghani



واستجابة لذلك، قدمت قروض بلغت في مجموعها 1.5 مليون دولار أمريكي إلى 39 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في إطار مبادرة اتخذت بدعم من الصندوق لتعزيز المشروعات الريفيه في البوسنة والهرسك. وتدعم هذه القروض التي يبلغ متوسط كل منها 36 800 دولار أمريكي الاستثمار في الإنتاج وجمع المنتجات (بما في ذلك شبكات جمع الحليب) والتجهيز والتجارة.

الصلات بالأسواق

يواجه نقل المنتجات إلى الأسواق صعوبات بالغة في ألبانيا، وبخاصة في المناطق الشمالية الغربية المنعزلة التي يتركز فيها السكان الفقراء. وتتمثل إحدى جوانب ذلك في تحديات الوصول المادي في بلد تشغل التلال والمرتفعات 75 في المائة من مساحته. وتشمل المعوقات الأخرى الافتقار إلى رأس المال والخبرة التقنية والإدارية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتجهيز، وتردي حالة البنية الأساسية.

ويدعم الصندوق منذ عام 2007 مبادرة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية الريفيه التي تستخدم أدوات الائتمان والتمويل المشترك للاستثمارات الرأسمالية وإصلاح البنية الأساسية الريفيه. وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت مشتريات المجهزين من المواد الخام المنتجة محلياً بنسبة 15 في المائة. وازداد حجم المبيعات بأكثر من 150 في المائة بالنسبة للمزارعين ونحو 70 في المائة بالنسبة للمجهزين. وتقلص الوقت المطلوب لنقل الحليب من المزارعين إلى المجهزين بمقدار الثلث بعد إصلاح الطرق، وساهم ذلك بالنالي في تحسين نوعية الألبان وسلامتها. ويستفيد نحو 2 500 أسرة من تلك التغييرات.

الاقتصاد الريفي

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للتنمية الريفيه. وفي وسط تركيا، توفر مبادرة يدعمها الصندوق تدريباً لرابطة تربية الماشية في سيفاز من أجل تحسين إنتاج الألبان بين أكثر من 550 مزارعاً. ويستخدم البرنامج تقنيات التربية الحديثة لزيادة متوسط إدرار الحليب والحد من معدلات الإجهاض. ونتيجة لذلك ازدادت كميات الحليب التي يجمعها المزارعون في موسم الصيف من 14 إلى 35 طناً في اليوم، أي بأكثر من الضعف. وازدادت معدلات جمع الحليب في فصل الشتاء بمقدار خمسة أضعاف من 2 إلى 10 أطنان يومياً.

عام 2002 في إطار مشروع مدعوم من الصندوق 32 صندوقاً لإتاحة الائتمانات للسكان الفقراء في المناطق الريفيه من محافظة إدلب في المنطقة الشمالية الغربية من سورية. ويشترك في هذه الصناديق أكثر من 6 500 عضو تمثل النساء 43 في المائة منهم. ويساهم كل عضو باشتراك لا يقل عن 20 دولاراً أمريكياً. وتم حتى الآن تقديم أكثر من 2 500 قرض بما متوسطه 870 دولاراً أمريكياً للقرض. واستثمرت هذه القروض في شتى المشروعات الصغيرة، بما فيها الحياكة وإصلاح الأحذية وتربية النحل. وبلغ معدل سداد القروض مستويات قوية وصلت إلى 98 في المائة.

بطالة الشباب

تشكل بطالة الشباب تحدياً رئيسياً أمام الشباب من الجنسين في المناطق الريفيه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفي إطار تحسين فرص الزراعة في تونس، يسعى برنامج للتنمية الرعوية الزراعية في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى دعم إجراءات الاستصلاح والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي تشكل ركيزة الاقتصاد المحلي. ويعزز البرنامج أيضاً فرص إدرار الدخل في زراعة الحيازات الصغيرة والقطاعات ذات الصلة، مثل الأشغال اليدوية والخدمات. وجرى حتى الآن توفير أكثر من 1 200 وظيفة دائمة (تشغل النساء 17 في المائة منها) ونحو 1 400 وظيفة مؤقتة (40 في المائة منها للنساء). وعلاوة على ذلك وفرت مختلف المشروعات 2 500 وظيفة موسمية.

عملنا ونتائجنا في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً في عام 2011

يركز عملنا في المنطقة على ما يلي:

- تعزيز الخدمات المالية الريفيه
- تكوين صلات بين الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من بيع منتجاتهم بأسعار جيدة
- تنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي من خلال دعم المشروعات غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

الخدمات المالية

لا تصل أبسط الخدمات المالية الأساسية إلّا لنحو 10 في المائة من السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفيه من أوروبا الوسطى والشرقية. على أن الحصول على خدمات الائتمان وغيرها أساسي لتمكين السكان الفقراء من إدارة التدفقات النقدية في الأسرة وبدء أنشطة زراعية جديدة وإنشاء أعمال تجارية صغيرة.

قصة من الميدان

تنامي الأعمال الزراعية في جمهورية مولدوفا

أستاذاً للرياضيات وأصبح اليوم شريكاً في ملكية شركة CAP المحدودة، وهي شركة صغيرة في مدينة شيادير - لونغا في منطقة غاغاوزيا المتمتعة بالحكم الذاتي. وتنتج الشركة شرائط المعكرونة المسماة باسم الشركة، وتمثل مكوناً رئيسياً في حساء الدجاج التقليدي في مولدوفا. وتشغل الشركة أيضاً مطحناً للدقيق وتنتج أعلاف الأرناب.

ويقول إيوري - أبوستول: "لقد بدأنا بأربعة موظفين، وأصبح لدينا الآن 20 موظفاً. وتحسّن مستوى معيشتنا بفضل هذه الشركة".

وكانت شركة CAP المحدودة قد حصلت على أول قرض لها من الصندوق في عام 2003 لشراء معدات من إيطاليا لتجهيز المعجنات. واليوم تنتج هذه المعدات ما يقرب من 100 000 كيلوغرام من المعجنات سنوياً. وموّلت مطحنة الدقيق بقرض آخر من الصندوق في عام 2006. وتضمن هذه المطحنة توفير دقيق عالي الجودة لإنتاج شرائط المعكرونة. وبيع الدقيق الفاخر للمخابز المحلية.

ويبتسم أستاذ الرياضيات وهو يتذكر حول مساره الوظيفي ليصبح مالكا لشركة صغيرة ويقول: "كان ذلك مصير جيلي".

جلب تفكك الاتحاد السوفياتي الاستقلال، ولكنه أضر كثيراً أيضاً بمستويات المعيشة في جميع أرجاء المنطقة التي كافحت بلدانها من أجل التكيف مع الاقتصاد الموجه نحو السوق. واستطاعت جمهورية مولدوفا، وهي أفقر بلدان أوروبا، أن تخفّض معدلات الفقر من 73 في المائة في عام 1999 إلى 30 في المائة في عام 2010. على أن البلد لا يزال يواجه حالة من الفقر العميق الجذور، لا سيما في المناطق الريفية التي يعيش فيها زهاء 60 في المائة من سكان مولدوفا.

واستثمرنا منذ عام 1999 ما مجموعه 69 مليون دولار أمريكي في خمسة برامج ومشروعات استفاد منها أكثر من 100 000 أسرة. ويدعم تمويل المشروعات الريفية أولوية الحكومة في الحد من الفقر من خلال الزراعة والتنمية الريفية. وينصب تركيز الصندوق على الخدمات المالية.

ويقول عبد الكريم سما، مدير البرنامج القطري للصندوق: "من الصعب أن يتوفر الائتمان في المناطق الريفية، ولا يمكن للأعمال أن تنمو بلا تمويل".

وقدّم الصندوق أكثر من 1 000 قرض إلى الأعمال الريفية الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغرى في جمهورية مولدوفا. وخلافاً لمعظم المصارف فإننا نتيح الائتمان لمدة تصل إلى ثماني سنوات. ويسمح ذلك للمزارعين وأصحاب المشروعات بوضع خطط لتنمية أعمالهم على الأجل الأطول.

ومن بين المستفيدين من هذه القروض أندريه إيوري - أبوستول الذي يبلغ من العمر 63 عاماً وكان يعمل

أندريه إيوري - أبوستول مدير مشروعاً صغيراً مربحاً يعمل لديه فيه 20 موظفاً في بلد يصارع الفقر الدفق
جمهورية مولدوفا: مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة
© IFAD/S. Beccio





الشراكات

ويسلط إطارنا الاستراتيجي الجديد للفترة 2011-2015 الضوء على الدور المحوري للشراكات في عملنا (انظر الصفحة 5). ونعكف حالياً على وضع استراتيجية للشراكة ستعرض على المجلس التنفيذي في عام 2012. وسوف تعبّر هذه الاستراتيجية عن السياق الإنمائي وما يشهده من تطورات سريعة، وستركز على فعالية المعونة. وهذا النهج الاستراتيجي الجديد سيمكننا من أن نكون أكثر انتقائية وسيشجّد تركيزنا وسيزيد توجهنا نحو تنمية وإدارة الشراكات نظراً لما تساهم به في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي

واصل الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي، وهو شريك للصندوق منذ عام 1983، جهوده في عام 2011 لتحسين ظروف السكان الريفيين الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء.

وبدأت في أبريل/نيسان 2011 المرحلة الثالثة للصندوق الاستئماني لتمويل المرأة في كينيا بمنحة قدرها 300 000 يورو من الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي. ويقدم هذا البرنامج خدمات مالية إلى النساء ذوات الدخل المنخفض في المناطق الريفية والقاحلة وشبه القاحلة التي تستهدفها قروض الصندوق التكميلية. وبات الصندوق الاستئماني لتمويل المرأة في كينيا يشكل أحد أجح مؤسسات التمويل الصغرى في أفريقيا الشرقية والجنوبية. حيث تزيد حافطة قروضه على 160 مليون دولار أمريكي وأكثر من 400 000 عميل. وقدم الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي أكثر من 2.3 مليون يورو إلى الصندوق الاستئماني لتمويل المرأة في كينيا منذ عام 1993.

وفي الصومال، قدمت حكومة بلجيكا 750 000 يورو لتمويل إضافي لبرنامج التنمية المجتمعية المتكاملة في الشمال الغربي - المرحلة الثانية، الذي كان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في عام 2010 على تمويله بمنحة قدرها 4 ملايين يورو من الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي. وسوف تستخدم هذه الأموال لتوسيع أنشطة البرنامج، مع التركيز على الخدمات الصحية الأساسية للأمهات والأطفال. ويعمل البرنامج في منطقة تستقطب السكان المتضررين من موجة الجفاف التي اجتاحت القرن الأفريقي في عام 2011 بما يزيد كثيراً من الضغوط على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المحدودة في هذه المنطقة.

تشكل الشراكات عنصراً أساسياً في نموذج عمل الصندوق منذ تأسيسه في عام 1977 كشراكة ثلاثية بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) والبلدان النامية الأخرى. وفي عام 2011 أكد المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في بوسان بجمهورية كوريا، الأهمية المتزايدة للشراكة في التنمية الدولية الفعالة، وتناولت وثيقته الختامية التي صدرت بعنوان شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، السياق الحالي لجهود شراكاتنا.

ويشمل شركائنا أطرافاً واسعة من الجهات الفاعلة والوكالات والرايطات التي تبدأ من دولنا الأعضاء. ونتعاون أيضاً مع جماعات المنتجين والجماعات المجتمعية ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية ونقدم لها الدعم. ونعمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وأعضائها، ومعاهد بحوث السياسات. وعلاوة على ذلك فإننا نبني أيضاً شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. واستراتيجيتنا المنقحة بشأن القطاع الخاص التي اعتمدت في عام 2011 تدعو الصندوق إلى التحلي بقدر أكبر من المنهجية وأخذ زمام المبادرة في العمل مع القطاع الخاص.

ونستفيد أيضاً بشكل متزايد من خبرتنا وسمعتنا وشبكاتنا لتشجيع الشراكات بين الجهات الأخرى، بما في ذلك تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ويرجع تاريخ بعض شراكاتنا إلى بدايات تأسيسنا، بينما تطوّرت شراكات أخرى استجابة للظروف المتغيرة، مثل تعاوننا مع سوق تبادل معلومات التمويل الصغرى (انظر الصفحة 47). وخلص استقصاء أجري هذا العام إلى أن شراكاتنا مع منظمات المزارعين (انظر الصفحة 47) ساهمت في زيادة فعالية واستدامة المشروعات التي ندعمها. ونعزز حافطة مشروعاتنا البيئية الأخذة في الاتساع من خلال شراكاتنا مع مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (انظر الصفحة 42). وتستفيد اتصالاتنا بالشركاء الجدد المحتملين من تكنولوجيات الاتصالات السريعة التطور، مثل الوسائط الاجتماعية والأساليب مبتكرة لإدارة المعرفة.

→ جمة بيبي فتحت متجراً للبقالة في قريتها بقرض قيمته 220 دولاراً أمريكياً

باكستان: برنامج التنمية المجتمعية في آزاد جامو وكشمير

©IFAD/A. Zaidi

الآلية العالمية

تدعم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر البلدان في توسيع تمويل الإدارة المستدامة للأراضي. ووقع الاختيار على الصندوق لاستضافة الآلية العالمية في عام 1997 خلال الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وأثبتت حافضة الصندوق وخبرته في تمويل المشروعات أهميتها الكبيرة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتعظيم أثر الآلية العالمية. وكان لتعاوننا مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية الأخرى دور كبير في تيسير أعمال الآلية العالمية. ومن أمثلة هذا التعاون لجنة تيسير الآلية العالمية التي تضم منظمات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والزراعة، ومبادرات محددة، من قبيل شراكة "الزراعة الذكية مناخياً" مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالات المانحة الثنائية. ونشجع أيضاً التعاون الوثيق مع الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية كرئيس للجنة التوجيهية.

وتنفذ الآلية العالمية حالياً أنشطة في إطار الدفعة الأولى من منحة قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي وافق عليها مجلسنا التنفيذي في أبريل/نيسان 2008. وركزت الأنشطة المنفذة بهذه المنحة في عام 2011 على تصميم استراتيجيات تمويلية متكاملة لمكافحة التصحر في البرازيل، وكامبوديا، وإكوادور والسلفادور، ونيبال، وبيرو، وسري لانكا، وتايلند، وأوروغواي. والهدف من هذه الاستراتيجيات هو تعبئة الموارد من الأموال المخصصة لمسائل تغير المناخ والميزانيات المحلية في البلدان المعنية من خلال التركيز على الصلات بين تغير المناخ وتدهور الأراضي.

واشتركت الآلية العالمية مع الصندوق في دعم مختلف العمليات الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى خلال العام، وشملت بعض تلك العمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومشروع أرض أفريقيا المنفذين على المستوى القطري. وبحثت أيضاً علاقات الشراكة داخل البلدان لدعم مصادر مبتكرة للتمويل، لا سيما من خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة. وتساعد مبادرة منظمة التجارة العالمية هذه البلدان على تنمية المهارات والبنى الأساسية المرتبطة بالتجارة.

وتعمل الآلية العالمية في تعاون وثيق معنا في إطار منحة قدرها 200 000 دولار أمريكي لدعم جهود الأردن ولبنان في تنفيذ استراتيجياتهما التمويلية المتكاملة. وسوف يبني هذا المشروع قدرة المجتمعات المحلية على تخطيط وتنفيذ مبادرات من أجل الإدارة المستدامة للأراضي. وسوف يعمل المشروع مع مجتمعات محلية مختارة في المرحلة التجريبية لإعداد خطط تنمية محلية تكمل المشروعات التي يدعمها الصندوق.

وأكد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مجدداً خلال دورته العاشرة أن الآلية العالمية مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف وترفع تقاريرها

وفي موزامبيق، تم الانتهاء في عام 2011 من مشروع مصيد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا بدعم من الصندوق. واستخدمت المنحة المقدمة من الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي إلى المشروع لإنشاء 18 مركزاً للرعاية الصحية المجتمعية، وتدريب ما يقرب من 200 من موظفي الرعاية الصحية، وإقامة وإصلاح ما يقرب من 300 نقطة مياه، و25 مدرسة ابتدائية. ويركز مشروع جديد للمرفق البلجيكي للأمن الغذائي في موزامبيق على تخفيض معدلات سوء التغذية والوقاية من فيروس نقص المناعة/الإيدز. وسوف يكمل هذا المشروع الجديد مشروع الترويج لمصيد الأسماك الحرفية الذي صدرت الموافقة عليه مؤخراً وسيدعمه الصندوق. وسوف يساعد هذا التعاون مجتمعات الصيد على المساهمة في تحويل الصيد الحرفي إلى مصدر مستدام ومأمون ومربح لكسب العيش، وبخاصة للشباب وأجيال الغد.

وفي سياق مشروع يدعمه الصندوق للتعمير في مرحلة ما بعد الصراع في بوروندي، يمول الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي تدريباً مهنيًا للأيّام والمتسربين من المدارس. ويتولى تنفيذ المرحلة التجريبية من هذه المبادرة التي تغطي أربعة كوميونات أصحاب الأشغال اليدوية الذين يقدمون التدريب في الورش الخاصة بهم. ويقدم هؤلاء الحرفيون تدريباً على الحياكة والنجارة والأشغال الخشبية والطهي وقيادة السيارات. وتم أيضاً في إطار هذا المشروع إنشاء أو إصلاح 24 كيلومتراً من خطوط المياه في مقاطعتين منذ بداية عام 2011.

وركز الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي عمله في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعليم والصحة والمياه المأمونة بالاشتراك مع المشروعات التي يدعمها الصندوق للمساعدة على تحقيق الانتعاش الزراعي في الإقليمين الاستوائيين والشرقيين. وأنشئت عدة مدارس وجّهزت بمستلزماتها. وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى شراء سيارات إسعاف ودراجات نارية ودراجات عادية لدعم قطاع الصحة. ووزعت عدة آلاف من الناموسيات والأدوية الوقائية. وقطعت البلاد في هذه الظروف التي تنهض فيها من الصراع شوطاً كبيراً نحو إعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال منظمات التنمية المجتمعية ومنظمات المزارعين.

وفي أعقاب إغلاق وحدة البرنامج المشترك بين الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول 2011، سيواصل الصندوق تقديم المساعدة التقنية إلى المبادرات الجارية. وسوف يمول الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي المشروعات التي تمسك بدفة قيادتها البلدان الشريكة والتي قد يساهم فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجري إعداد كتاب يستعرض العمل المشترك في أفريقيا جنوب الصحراء على امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود.

ومدغشقر وموزامبيق وأوغندا. ويهدف الطلب التجاري على الأراضي فرص الفقراء في الحصول على الأراضي في الكثير من البلدان. ويبحث هذا الموضوع في عدد من مشروعات البحوث وملخصات السياسات التي أعدت خلال العام بمساعدة من الباحثين الخارجيين وجماعات المجتمع المدني. ونشر الائتلاف أيضا عددا من التقارير والملخصات المرتبطة بمشروعه لمساعدة وصول النساء إلى الأراضي في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وخلص أحد تلك التقارير التجميعية الذي صدر بعنوان تمييز أمن النساء في حيازة الأراضي في أفريقيا الجنوبية إلى أن حقوق النساء في الأراضي لا تزال هشة في كينيا ورواندا وأوغندا بسبب افتقار المرأة إلى المعرفة بالقانون، وعدم كفاية الموارد الحكومية اللازمة لإنفاذ القانون، والتضارب بين القانون العرفي والقانون التشريعي. وأقيم في مايو/أيار 2011 في تيرانا بألبانيا المؤتمر الدولي الخامس للائتلاف الذي يعقد كل سنتين، وحضره أكثر من 150 مشاركا من أكثر من 45 بلدا. واعتمدت جمعية الأعضاء إعلان تيرانا الذي يدعو إلى وضع نماذج للاستثمار في الزراعة من أجل الحد من الفقر والجوع وتنمية قدرات السكان المحليين. ووافق المشاركون أيضا على الإطار الاستراتيجي للفترة 2011-2015 الذي يهدف إلى حفز الشراكات من أجل تعزيز الالتزام بجدول أعمال يركز على البشر في تسيير الأراضي. للمزيد من المعلومات عن الائتلاف، انظر <http://www.landcoalition.org>.

التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما

تتعاون وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقارها في روما، وهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، بموجب ما أسند إليها من اختصاصات إضافية لإنهاء الجوع والفقر، لتعظيم الأثر وتحسين الكفاءة. ووقعت الوكالات الثلاث، إلى جانب المفوضية الأوروبية، في يونيو/حزيران 2011 بيان نوايا لزيادة قدرتها على دعم الأمن الغذائي والتغذية دعما فعالا ومنسقا ومستداما وفي الوقت المناسب. وسلط البيان الضوء على الأولويات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية التي يعمل فيها الشركاء الأربعة معا. وتتعاون الوكالات الثلاث أيضا مع الاتحاد الأوروبي في إطار مرفق الاتحاد الأوروبي للأغذية. وأنشئ هذا الصندوق الذي تبلغ ميزانيته مليار يورو في عام 2008 بالتعاون الوثيق مع فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. ووجهت الوكالات الثلاث المتمركزة في روما خلال سنتين ما يقرب من 367 مليون يورو من مرفق الاتحاد الأوروبي

إليه بموجب ولايته، وطلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي ضمان إدارة جميع الحسابات والموظفين في الآلية العالمية وفقا لقواعد الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فقد قرر مؤتمر الأطراف تنقيح مذكرة التفاهم المبرمة مع الصندوق بشأن استضافة الآلية العالمية لتفكيك دور الصندوق في الدعم اللوجستي والإداري والتمكين من إنهائه في الوقت المناسب حالما يتم التوصل إلى ترتيبات جديدة للاستضافة. وللמיד من المعلومات عن الآلية العالمية، انظر: <http://www.global-mechanism.org>.

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي هو تحالف عالمي بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. ويعزز الائتلاف سبل حصول النساء والرجال الفقراء على الأراضي بصورة مضمونة ومنصفة. وازداد عدد أعضاء الائتلاف بنسبة 35 في المائة في عام 2011، وتمثل منظماته البالغ عددها 116 في أكثر من 50 بلدا، وتشمل منظمات المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة. ويستضيف الصندوق أمانة الائتلاف.

ويسعى الائتلاف إلى تعزيز سبل وصول السكان الريفيين إلى الأراضي من خلال دعم الحوار حول السياسات الوطنية. ويساعد الائتلاف أيضا على بناء قدرات المنظمات المعنية باستقطاب التأييد من أجل الأراضي من خلال المشروعات التي يمولها الصندوق في عشرة بلدان، هي بنغلاديش، ودولة بوليفيا، المتعددة القوميات، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، ونيبال، والنيجر، والفلبين، وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويشارك الائتلاف من خلال أعضائه في العمليات العالمية والإقليمية لضمان توصيل الأصوات المحلية إلى النقاشات العالمية الدائرة حول الأراضي.

وأطلق الائتلاف في عام 2011 موقع بوابة الأراضي التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعلومات والأخبار المتصلة بالأراضي من مجموعة متنوعة من المصادر الموثوقة. ويشمل هذا الموقع أدوات للتواصل الاجتماعي من أجل دعم النقاش والتعاون. انظر <http://landportal.info>.

وشارك الائتلاف، في أعقاب مشاورات موسعة مع أعضائه، في عملية صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن التسيير المسؤول لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات (انظر الصفحة 12).

وأجريت ثلاثة من برامج "مسارات التعلم" خلال العام، وشارك أكثر من 50 مارسا في هذه البرامج التي تعنى بتبادل المعرفة بين الأقران. وركزت البرامج على المشاركة في رسم الخرائط ووضع خطط الابتكار في الأرجنتين، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وبيرو، وأنشطة استقطاب التأييد لحقوق النساء في الأراضي في كينيا

للأغذية من أجل مساعدة أكثر من 22 مليون شخص من أضررت بهم الأزمة. وبلغ تمويل الصندوق وحده من مرفق الاتحاد الأوروبي للأغذية 51.7 مليون يورو سمحت لنا بمساعدة أكثر من 500 000 أسرة في 11 بلداً في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا.

وتسد هذه الأموال الثغرة بين احتياجات الطوارئ القصيرة الأجل والاحتياجات الإنمائية على الأجل الأطول من خلال دفع عجلة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة. واستخدمت أموال مرفق الاتحاد الأوروبي للأغذية في توفير بذور وأسمدة جيدة، وإنشاء وتحسين البنى الأساسية، والحد من أثر الكوارث الطبيعية. وسوف تظل فوائد المرفق مستمرة لفترة طويلة في المستقبل من خلال ربط المزارعين بالأسواق والخدمات المالية وتيسير استخدام ممارسات الزراعة المستدامة وإنشاء قنوات جديدة للدخل. وهذا المرفق يؤكد أهمية التركيز على المزارعين المهمشين وتحسين البنية الأساسية الريفية وإشراك جميع العناصر الفاعلة في سلاسل القيمة.

كما تعمل الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما كأمينة للجنة الأمن الغذائي العالمي التي تشجع النقاش الموضوعي بهدف تحقيق الوفاق بين السياسات حول المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتغذية. واشتركنا معاً في إعداد وتنسيق الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول. وتصدر الصندوق الفريق الذي تولى إعداد إحدى الموائد المستديرة الثلاث حول سبل زيادة الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي الذي يراعي مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وتحسنت صورة اللجنة منذ إصلاحها في الفترة 2009-2010 كمنتدى عالمي يضم العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات وبتوجيه من الحكومات.

الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنتدى العالمي للبحوث الزراعية

الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية شراكة عالمية توحد المنظمات المشتركة في البحوث الزراعية من أجل التنمية المستدامة. وأجرت الجماعة مؤخراً عملية إصلاحية رئيسية قام فيها الصندوق بدور مهم. وأسفرت تلك العملية عن بلورة رؤية جديدة واضحة وتحديد مهمة الجماعة وتوجهها الاستراتيجي بما ينسجم أكثر مع مهمة الصندوق.

ويوفر النظام الجديد المفتوح في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية حوافز تشجع الجهات المانحة على مواصلة دعم برامج البحوث الكبيرة الموجهة نحو تحقيق النتائج. ويبشر الهيكل التشغيلي أيضاً بتحقيق أثر أكبر في ظل انطلاقه من شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين بالبحوث والتنمية والمجتمع الإنمائي الدولي، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني.

ومنظمات المزارعين، والقطاع الخاص. وتساهم المشروعات التي تقودها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في توفير ابتكارات وسياسات تكنولوجية ومؤسسية يستفيد منها السكان الريفيون الفقراء في الكثير من البلدان. من ذلك مثلاً أن تكلفة مواد زراعة جوز الهند من المشاتل التي تديرها المجتمعات المحلية في أمريكا الوسطى تقلصت بنسبة تراوحت بين 43 و57 في المائة بفضل جهود المركز الدولي للتنوع البيولوجي التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والشركاء الوطنيين في المكسيك والفلبين وفييت نام. وساعد انخفاض الأسعار على تحسين خيارات إدار الدخل في أفقر المناطق الساحلية.

وشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الاجتماع الرابع لمجلس صندوق الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية واجتماعات المنتدى التخصصي للممولين في أبريل/نيسان 2011 في مونتيلييه بفرنسا، واستضاف الاجتماع السادس لمجلس الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني في روما. واعتمدت عدة برامج بحثية للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إلى جانب استراتيجية منقحة وإطار للنتائج وترتيبات للتنظيم المستقل.

ووافقنا في عام 2011 على منح جديدة يبلغ مجموع قيمتها 7.52 مليون دولار أمريكي من أجل تسعة برامج تشرف عليها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وواصل الصندوق أيضاً دعم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الذي يشجع البحوث المناصرة للفقراء من أجل تنمية الشراكات عالمياً. ويوفر الصندوق أيضاً منبراً لأصحاب الشأن من كل الشركاء في نظم الابتكار الزراعي للعمل معاً في وضع وتنفيذ جدول أعمال للبحوث الزراعية الدولية من أجل التنمية.

ويتولى الصندوق، من خلال اتفاق موقع في عام 2008 مع المفوضية الأوروبية، إدارة أموال المفوضية الأوروبية المخصصة للبحوث الزراعية من أجل التنمية من خلال اتحاد الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وبلغ مجموع الميزانية أكثر من 230 مليون دولار أمريكي على امتداد السنوات الأربع الماضية.

مرفق مساعدة الشعوب الأصلية

يسعى مرفق مساعدة الشعوب الأصلية إلى تعزيز مجتمعات السكان الأصليين ومنظماتهم عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة التي تساعد على النهوض بتنميتها. وهذا المرفق الذي انطلق في عام 2007 يفرز أيضاً دروساً مفيدة حتى يمكن تكرار المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها. ووافق الصندوق في عام 2011 على منحة قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي لتمويل المرفق.

ويقدم المرفق من خلال منح صغيرة تصل إلى 50 000 دولار أمريكي الأنشطة التي تضع السكان

الصندوق لجعلها أكثر استدامة. وهذا الهدف يدعمه عدد من المشروعات المشتركة التي بدأت أو التي ظلت مستمرة في عام 2011.

وبدأ هذا العام تنفيذ أحد تلك المشروعات في هندوراس لدمج تقنيات وتكنولوجيا التكيف في سلاسل القيمة. وذلك مثلاً من خلال إنشاء نظم الحراثة الزراعية للكاكاو والبن. ويهدف المشروع إلى تهيئة فرص لتكوين الثروة في المناطق الريفية والحد في الوقت ذاته من التدهور البيئي.

ويقدم مشروع آخر في سان تومي وبرينسيبي الاستثمارات المتصلة بصون الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوط الواقعة عليها. وبالتوازي مع إنشاء منطقة عازلة من الغابات التي تبلغ مساحتها 5 000 هكتار في متنزه أوبو الوطني. يساعد المشروع السكان المحليين على إعداد خطط لإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة. وسوف يتمكنون من كسب عيشهم من خلال الاهتمام بجمع المنتجات غير الخشبية للحد من إغراءات استغلال المنطقة الحمية.

ووفر الصندوق لمشروعات مرفق البيئة العالمية 37 منحة بما مجموعه 130 مليون دولار أمريكي تقريباً وبما متوسطه 3.5 مليون دولار أمريكي لكل مشروع منذ عام 2004. وكل هذه المنح تقريباً (32 منحة) تشكل جزءاً من قروضنا التي يبلغ مجموع قيمتها 380 مليون دولار أمريكي. مما يضاعف من أثرها. وقمنا في السنة الماضية بتعيين أخصائيين في المناخ والبيئة لدعم دمج منح مرفق البيئة العالمية في أنشطة قروضنا. وسوف يساعد ذلك على دمج الدروس المستفادة في حافظتنا على النطاق الأوسع.

البنك الإسلامي للتنمية

تعود شراكة الصندوق مع البنك الإسلامي للتنمية إلى اتفاق أبرم في عام 1979 بهدف تعزيز نهج متوافق في التنمية الزراعية والريفية وإنتاج الأغذية. واشتركت المنظمات منذ ذلك الحين في تمويل 18 مشروعاً في 12 بلداً إلى جانب مبادرات إقليمية. وبلغ مجموع استثمارات الصندوق في هذه الأنشطة 227.6 مليون دولار أمريكي. وساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 192.1 مليون دولار أمريكي.

ووقع الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية في عام 2010 اتفاقاً إطارياً للتمويل المشترك بما قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي لتحقيق زيادة كبيرة في تمويل التنمية في أفقر البلدان التي تعمل فيها المنظمات. وأعدت مجموعة من المشروعات المشتركة في إطار برنامج متجدد مدته ثلاث سنوات. ووافقت المنظمات في عام 2011 على الاشتراك معاً في تمويل ثلاث عمليات. اثنتان منها في اليمن وواحدة في أذربيجان. وبلغ مجموع التمويل من البنك الإسلامي للتنمية 90.3 مليون دولار أمريكي. بينما استثمر الصندوق

الأصليين في قلب عمليات التنمية. وتستخدم المنح لتحسين سبل وصول السكان الأصليين إلى عمليات صنع القرار الرئيسية وتمكينهم من تنفيذ المشروعات وإدارة الموارد. وتعزيز التعاون مع القطاعين العام والخاص. وتكمل هذه المنح عملنا مع مجتمعات الشعوب الأصلية من خلال البرامج والمشروعات التي ندعمها.

وتلقى المرفق أكثر من 100 طلب من 88 بلداً استجابة لدعوته الثالثة التي أصدرها في يوليو/تموز 2011 بشأن تقديم مقترحات.

وطبقت اللامركزية في تشغيل المرفق خلال العام بدعم من منظمات الشعوب الأصلية. والغرض من هذه اللامركزية هو تحسين الكفاءة وتوفير مقومات التمكين لمنظمات الشعوب الأصلية وجماعاتها على المستويين الإقليمي والدولي. وتساعد هذه العملية أيضاً على سد الفجوة بين الحركة الدولية للشعوب الأصلية ومنظمات القواعد الشعبية.

وفيما يلي النتائج التي خلص إليها استعراض مكتبي أجري مؤخراً لنتائج 53 من المشروعات الصغيرة التي نفذها المرفق في الفترة من عام 2007 حتى عام 2010:

- تحقيق فوائد مباشرة لرهاء 45 000 شخص. أكثر من نصفهم من النساء.
- وصول خدمات المشروعات إلى نحو 1 200 مجتمع محلي.
- الاهتمام في المقام الأول بأنشطة التدريب وبناء القدرات وتليها أنشطة تعزيز المؤسسات المحلية وتحسين الأصول المادية والبنى الأساسية والمعدات.
- تدريب أكثر من 21 000 شخص. تمثل النساء 45 في المائة منهم. في مجالات ضمانات الحياة. وإدارة الموارد الطبيعية. والتكنولوجيات الزراعية. والطب التقليدي. وحقوق الشعوب الأصلية. والبرمجة المجتمعية. ومحو الأمية. والوقاية من فيروس نقص المناعة/الإيدز.
- تكوين ما يقرب من 184 جماعة. بما فيها مجموعات العون الذاتي. والمشروعات الصغيرة. وجماعات التسويق. وجماعات موارد الملكية المشتركة. وتولت النساء رئاسة ثلث تلك المجموعات.

انظر: http://www.ifad.org/english/indigenous/grants/projects/desk_review.pdf

مرفق البيئة العالمية

يمثل مرفق البيئة العالمية، بوصفه أكبر ممول لمشروعات تحسين البيئة، شريكا استراتيجياً للصندوق. وتساعد الأنشطة الممولة بمنح مرفق البيئة العالمية على تعميم الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وصون التنوع البيولوجي. والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استثمارات الحد من الفقر الريفي التي يدعمها

41.6 مليون دولار أمريكي.

وتواصل المنظمات بناء الشراكة بينهما من خلال تبادل الموظفين وأنشطة تبادل المعرفة. مع التركيز على المجالات الرئيسية، من قبيل الزراعة والمياه والبيئة. ونعمل معاً أيضاً من خلال تبادل وجهات النظر حول الأنشطة المشتركة؛ وتعرف كل منا على المنتجات والخدمات المالية لدى الآخر؛ ومناقشة فرص التعاون في المستقبل. مع التشديد على الشراكات التي تتجاوز العمليات والمشروعات.

مصرف التنمية الأفريقي

قطع الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي خطوات ثابتة على طريق بناء الشراكة بينهما منذ توقيع مذكرة تفاهم في عام 2008 في سياق إعلان باريس بشأن فعالية العونة. وواصلت المنظمات خلال عام 2011 العمل معاً على المستويين المؤسسي والقطري لزيادة التمويل المشترك وتبادل المعرفة في المجالات المواضيعية الرئيسية، من قبيل التحويلات المالية، والخدمات المالية، والوصول إلى التكنولوجيات والمدخلات المحسنة، لا سيما البذور والأسمدة.

وقدّم مصرف التنمية الأفريقي حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2011 تمويلاً بلغ مجموع قيمته 332.7 مليون دولار أمريكي إلى 14 مشروعاً في الحافظة الحالية للصندوق. ويشمل ذلك تمويلاً مشتركاً قيمته 70 مليون دولار أمريكي وافق عليه المصرف في عام 2011 من أجل مشروع المشاريع الريفية الجديد في غانا. وتحسّن التنسيق داخل البلد وارتفع مستوى أداء المشروعات بفضل عمليات التخطيط المشتركة وبعثات الإشراف والتبادل المنتظم للمعلومات من أجل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك فقد أطلقت المنظمات مبادرة لتقييم نظم الشراء الوطنية في بضع بلدان رئيسية تزمع المنظمات العمل فيها معاً في المستقبل القريب. وأجري أول هذين التقييمين في ليبيريا وجاري العمل في تقييم آخر في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشترك الصندوق أيضاً مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة في تطوير البرامج الحاسوبية القائمة المستخدمة في تصميم المشروعات. ومن المتوقع أن تتاح الأدوات المحسنة خلال عام 2012.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو مبادرة تمسك أفريقيا بزمام ملكيتها وقيادتها. ويسعى هذا البرنامج إلى دفع عجلة الإنتاجية الزراعية في القارة وتعزيز آليات التخطيط والاستثمار في الزراعة. والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو البرنامج الزراعي لوكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذه الوكالة هي

نفسها إحدى الوكالات المنفذة في الاتحاد الأفريقي. ويهدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بما لا يقل عن 6 في المائة سنوياً وزيادة الاستثمار العام في الزراعة إلى 10 في المائة من الميزانيات الوطنية سنوياً. ويدعم الصندوق عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ويسعى بشكل خاص إلى ضمان تلبية احتياجات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب.

ونسعى في كافة أرجاء أفريقيا إلى مواصلة برامجنا القطرية مع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ونقوم في سيراليون وتوغو بدور المؤسسة الإشرافية التي تساعد الجهات المتلقية لأموال البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي من خلال الإدارة الائتمانية للأموال بالنيابة عن البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، بينما نكفل دعم تنفيذ أنشطة التنمية الزراعية (انظر الصفحة 59). ويشمل ذلك تعزيز سبل حصول المزارعين على الأسمدة والبذور والتمويل الريفي؛ وتحسين الطرق الريفية؛ وتعزيز منظمات المزارعين دعماً لخطط الاستثمار. وكذلك تحسين نظم الرصد والتقييم.

ونشارك أيضاً بدور نشط في عضوية منبر شراكة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا سواءً بصورة مباشرة أو من خلال دعمنا للهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية (انظر الصفحة 46). ويعزز هذا المنبر التنسيق بين الشركاء والاتحاد الأفريقي دعماً لجدول أعمال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. بما في ذلك دعم تعزيز مشاركة منظمات المزارعين في عمليات البرنامج، واتخاذ مبادرات إقليمية لتعزيز تحليل السياسات على المستوى القطري، ورصد الاستثمارات، وتقاسم المعرفة.

الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية

الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية هي شبكة تضم 34 جهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، ومؤسسات مالية دولية، ومنظمات حكومية دولية ووكالات إنمائية. والصندوق هو أحد أعضائها المؤسسين ومشارك في رئاستها.

ويشارك الأعضاء في رؤية واحدة تنظر إلى الزراعة والتنمية الريفية باعتبارهما محور الحد من الفقر. ويتقاسم الأعضاء أيضاً الإيمان بأن إستدامة وكفاءة التنمية تتطلب نهجاً عالمياً منسقاً. وتدعو الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية إلى معونة متزايدة وأكثر فعالية في المناطق الريفية. وتسليط الضوء أيضاً على الدور الفعال الذي يجب أن يؤديه الاستثمار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعمت الهيئة في عام 2011 يوم التنمية الزراعية

فبراير/شباط 2012.

ويجري تصميم مشروعات جديدة لتوسيع دور جماعات المزارعين الوطنية وتعاونياتهم بوسائل مثل التمكين من دخول شراكات سلاسل القيمة بشروط أفضل. من ذلك مثلاً أن المشروع الجديد لتعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا يدعم تنمية تعاونيات المزارعين التي تتعامل مع المحاصيل النقدية، مثل البن والكاكاو والحرير.

وشارفنا على الانتهاء من تنفيذ أكبر برامجنا الممولة بمنح إقليمية لدعم منظمات المزارعين، وهو البرنامج التجريبي لدعم منظمات المزارعين في أفريقيا الذي تشارك في تمويله المفوضية الأوروبية. وتبدو النتائج مبشرة من حيث زيادة مستوى الاحتراف المهني بين منظمات المزارعين الوطنية، وتحسين التسيير الداخلي، وبناء قدرتها على التأثير، وكذلك، في بعض الحالات، وضع جداول أعمال السياسات الوطنية أو الإقليمية. وتدور مفاوضات حول المرحلة الثانية لهذه المبادرة. وبالإضافة إلى توسيع البرنامج ليشمل بلدان شمال أفريقيا، ستوسع المرحلة الثانية نطاق المبادرة من خلال دعم منظمات المزارعين في تقديم الخدمات الاقتصادية لأعضائها، لا سيما في مجال توريد المدخلات وتسويق المنتجات.

واستضاف الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول المنتدى الدولي لآلية المجتمع المدني التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وأتاح هذا المنتدى لمنظمات المزارعين وجماعات المجتمع المدني الأخرى التحضير لمشاركتها في الدورة السنوية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

سوق تبادل معلومات التمويل الصغير

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو أول وكالة مانحة تقيم علاقة شراكة في عام 2005 مع سوق تبادل معلومات التمويل الصغير التي تشكل مصدر البيانات والبحوث والتحليلات المتعلقة بالتمويل الصغير. وقدّمنا منذ ذلك الحين تمويلاً بلغ في مجموعه نحو 2.5 مليون دولار أمريكي.

وندرّك أن فعالية رصد الأداء وزيادة الشفافية في قطاع التمويل الصغير تعزز المؤسسات وتزيد المنافسة وتفضي بالتالي إلى تحسين المنتجات المالية بأسعار أفضل للسكان الفقراء في المناطق الريفية.

وسوق تبادل معلومات التمويل الصغير (www.mixmarket.org) هي قاعدة البيانات العالمية غير المركزية الوحيدة للمعلومات المتعلقة بالتمويل الصغير. وتمثل هذه السوق أداة رئيسية لرصد الأداء ومقارنته، وهي بمثابة النقطة المحورية لتبادل المعلومات بين مؤسسات التمويل الصغير، والمستثمرين في القطاعين العام والخاص، وميسري الأسواق، مثل وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية والهيئات التنظيمية. مثال ذلك أن مؤسسات التمويل الصغير تعلن بيانات عن نطاقات التغطية والأداء المالي وتفصل الاحتياجات

والريفية لعام 2011 خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في ديربان بجنوب أفريقيا، وكذلك مجموعة من الأحداث التي أقيمت خلال منتدى بوسان الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عقد في جمهورية كوريا.

وأعدت الهيئة ثلاث دراسات خلال العام، وتتبع الدراسة الأولى جوانب التوافق والإشكاليات في انساق سياسات الزراعة والتنمية الريفية من خلال نماذج قطرية. وتعرض الدراسة الثانية منظوراً جديدا لتدفقات المعونة في الزراعة والتنمية الريفية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وفعالية المعونة. وتركز المطبوعة الثالثة على دور القطاع الخاص في التنمية الريفية.

وأنشأ عدد من الأعضاء، بما في ذلك الوكالة الكندية للتنمية الدولية والصندوق، فريقاً عاملاً للبحوث الزراعية. ونظمت الهيئة المانحة العالمية خلال معرض تقاسم المعرفة الذي أقامه الصندوق في روما في سبتمبر/أيلول 2011 (انظر الصفحة 7) جلسة حول الفرص الناشئة أمام الاستثمار في نظم الابتكار الزراعي من خلال "لقاء خاوري تفاعلي".

ويحوي الموقع الشبكي للهيئة المانحة العالمية نبذة عامة عن عملها، بما في ذلك تقريرها السنوي لعام 2010. انظر <http://www.donorplatform.org>.

بناء منظمات المزارعين

تعززت الشراكات بين الصندوق ومنظمات المزارعين على كافة المستويات خلال عام 2011. وحقق ذلك من خلال تعزيز دور شركائنا في البرامج القطرية للصندوق ودعم بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وشملت عملية صياغة جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم معظم المشروعات المعتمدة في عام 2011 تشاوراً مع جماعات المزارعين. ودخلت المنح الإقليمية الكبيرة لدعم منظمات المزارعين الوطنية في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية طور التنفيذ الكامل، ويستفيد منها ما يزيد على 70 منظمة وطنية في 62 بلداً. وعززنا أيضاً شراكتنا مع شبكة خالف الوكالات الزراعية لدعم مشاركة منظمات المزارعين في البرامج القطرية للصندوق وعمليات السياسات العالمية.

وأجرينا خلال العام دراسة استقصائية تناولت أداؤنا في العمل مع منظمات المزارعين، وخلصت إلى أن هذه الشراكات حسّنت فهم الصندوق لقضايا الفقر وساعدت على زيادة فعالية واستدامة المشروعات. وتكشف المشروعات التي يدعمها الصندوق وتشارك فيها منظمات المزارعين عن أداء طيب من حيث التركيز على الفقر واستهداف المشاركين وبناء المؤسسات والتنفيذ. وسوف تعرض نتائج الدراسة الاستقصائية خلال الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين في

التمويلية وتتبادل المعلومات المؤسسية. وساعدت هذه السوق المبتكرة على تسريع وتيرة تدفق المساعدة التقنية والأموال إلى القطاع من خلال زيادة الشفافية وتحسين معايير الإبلاغ في هذه الصناعة. وجمع سوق تبادل معلومات التمويل الصغير كل مؤشرات نظام الصندوق لإدارة النتائج والأثر فيما يتعلق بالتمويل الريفي. وجعل بذلك هذه الأداة عنصراً رئيسياً في استراتيجيتنا لبناء قدرة شركائنا في التمويل الريفي. ويبلغ حتى الآن 73 من هذه الجهات الشريكة عن المؤشرات المطلوبة من خلال سوق تبادل معلومات التمويل الصغير. ويخدم هؤلاء الشركاء معاً ما يقرب من 3 ملايين مقترض. تمثل النساء 58 في المائة منهم. ويديرون قروضاً مستحقة بقيمة يزيد مجموعها على 1 مليار دولار أمريكي. وكشفت عموماً هذه الجهات الشريكة في التمويل الريفي عن مستويات هائلة من الأداء. وبهذه النتائج تتضح علاقة التضافر بين التزام الصندوق بالشفافية وفعالية أدوات رصد الأداء في سوق تبادل معلومات التمويل الصغير. ووسّعنا رسمياً في عام 2011 شراكتنا من خلال منحة قيمتها 1.2 مليون دولار أمريكي لسوق تبادل معلومات التمويل الصغير للمساهمة بدور فعال في دعم نمو أسواق التمويل الصغير القوية ومقدمي خدمات التمويل الصغير حتى عام 2015.



قياس وتحسين النتائج

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق هو تحليل متعمق لأدائنا يُعرض على الهيئات الرئاسية في الصندوق ويتاح إلكترونياً في موقعنا الشبكي. انظر <http://www.ifad.org/gbdocs/eb/104/e/EB-2011-104-R-9.pdf>.

ويكشف إصدار عام 2011 من تقرير الفعالية الإنمائية بوضوح عن التقدم الذي أحرزناه خلال فترة التجديد الثامن لمواردنا من عام 2010 حتى عام 2012 مقارنة بفترة الثلاث سنوات السابقة التي استغرقتها التجديد السابع للموارد. وازدادت التزامات القروض والمنح في عام 2011 بأكثر من 60 في المائة مقارنة بعام 2008. ونحن نمضي أيضاً في المسار الصحيح نحو تلبية المستوى القياسي المستهدف للالتزامات التجديد الثامن لموارد الصندوق، وهو المستوى المحددة بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي. ولا تزال مشروعاتنا الجارية تزيد من عدد الأشخاص المشاركين في أنشطة المشروعات والمدخلات المادية والخدمات المقدمة إلى المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة.

وازدادت وتيرة تنفيذ المشروعات، كما أن تجاوزات فتراتها الزمنية باتت أقل تواتراً. وما يدعم هذا التحسين إشرافنا المباشر على 220 برنامجاً ومشروعاً جارياً. ولا تزال الملكية القطرية للمشروعات التي يدعمها الصندوق آخذة أيضاً في الازدياد، ويرجع ذلك في جانب منه إلى اتساع شبكتنا من المكاتب القطرية العالية التركيز رغم صغرها (انظر الصفحة 51).

وتماشياً مع التغييرات العالمية، يكشف تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق عن دورنا القوي في دعم التعاون بين بلدان الجنوب والخطوات السريعة التي نقطعها في توسيع علاقات التعاون مع القطاع الخاص. وتعزيزاً لهذه العملية، اعتمدت في عام 2011 استراتيجية جديدة بشأن القطاع الخاص. كما أن جهودنا في دعم تمكين المرأة تضاهي تماماً جهود المؤسسات المالية الدولية الأخرى (انظر الصفحة 7). وبين التقرير أننا عززنا شراكاتنا سواء مع المؤسسات المالية أو مع أصحاب الحيازات الصغيرة، كما نتبوا موقع الصدارة في ميدان التخطيط من أجل توسيع نطاق العمليات وتعميق أثرها.

والتحدي الرئيسي أمام نتائج الصندوق هو كفاءة المشروعات. وبالرغم من أننا نلمس تحسينات، لا

يزال هذا المؤشر هو الأضعف بين مؤشرات النتائج، ويؤثر ذلك أيضاً على المجالات الأخرى. مثل استدامة المشروعات. وينطوي تحسين كفاءة المشروعات على تعقيدات تتطلب اتباع نهج شامل في اقتصاد الحيازات الصغيرة. ويرسي إطارنا الاستراتيجي الجديد (انظر الصفحة 5) أسس الاستجابة المنهجية الطويلة الأجل في هذا المجال.

دعم جودة تصميم البرامج

يستخدم الصندوق في استعراض وتحسين تصميم البرامج والمشروعات التي نمولها نظاماً لدعم الجودة من خلال خطوتين. الخطوة الأولى تُعرف بتعزيز الجودة. وهذه هي عملية الاستعراض التقني الداخلي التي تجري من خلال فريق للتأكد من أن المشروعات الجديدة تأخذ بأفضل الممارسات المعمول بها في الصندوق والوكالات الأخرى. وينصب التركيز على مجالات مثل الامتثال لسياساتنا، والتحليل التقني، والاستهداف، والمساواة بين الجنسين والجوانب البيئية. ويعدّل بعد ذلك تصميم المشروع وفقاً لتوصيات الفريق وترفع إلى استعراض ضمان الجودة المستقل. وهذه هي الخطوة الثانية والأخيرة قبل إجراء مفاوضات القرض وإحالة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه. وجري في عام 2011 استعراض 39 برنامجاً ومشروعاً، بما فيها 7 مشروعات لمرافق البيئة العالمية (انظر الصفحة 45).

وتحدّد الخطوة الأولى في العملية مجالات الضعف في تصميم المشروع وتوصي بحلول واقعية لتحسينه. ويشارك مستشارونا التقنيون في بعثات التصميم ويستمر دورهم طيلة مرحلة التصميم وبعدها. ويعد ذلك تحدي تعزيز الجودة باعتبارها وظيفة شاملة للدعم أكثر منها مجرد عملية استعراض بسيط لوثائق التصميم.

وسعيّنا خلال العام إلى تحسين الصلة بين تعزيز الجودة وضمان الجودة. وكان هدفنا من ذلك هو تعزيز اتفاق الجودة عند الإدراج برمته والتأكد من أن هاتين العمليتين المستقلتين يكمل كل منهما الأخرى. وأقيمت حلقتا عمل خلال العام للنظر في فعالية استعراضات الجودة واستخدام التحليل الاقتصادي والمالي في الصندوق.

ووافق المجلس في عام 2011 على 38 في المائة من المشروعات التي استعرضتها عملية ضمان الجودة

الحضور الميداني للصندوق

واصلنا خلال العام تعزيز وزيادة حضورنا في البلدان التي نعمل فيها. وازداد عدد الموظفين الدوليين جنباً إلى جنب مع عدد المكاتب القطرية والموظفين المحليين المعيّنين. وبلغ عدد الموظفين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 64 موظفاً في المكاتب القطرية للصندوق، منهم 19 موظفاً فنياً دولياً، بما في ذلك 3 موظفين مهنيين مزاملين. وخلال عام 2011، وقع الصندوق تسع اتفاقات مع حكومات البلدان المضيئة ليصل مجموع عددها إلى 18 اتفاقاً حتى الآن.

ووافق مجلسنا التنفيذي على سياسة واستراتيجية تنظم المكاتب القطرية للصندوق. وشمل ذلك تحديث معايير فتح المكاتب؛ ومعايير اختيار مختلف نماذج المكاتب؛ واستراتيجية خروج لإغلاق المكاتب. ووافق المجلس أيضاً عند اعتماد هذه السياسة على زيادة في عدد المكاتب القطرية بما لا يتجاوز 40 مكتباً. وسيجري إنشاء خمسة مكاتب جديدة في المستقبل القريب في بنغلاديش وبوروندي ومالي وملاوي والنيجر.

ويدرك المجلس الصلة القوية بين الحضور القطري وتحسين أداء المحافظة في بلد ما. ومن المتوقع في الأجل الطويل زيادة عدد عمليات برامج الصندوق التي تديرها المكاتب القطرية حتى نتمكن من تحسين خدمة عملائنا والمساهمة في تحقيق الكفاءة التنظيمية.

مكافحة الفساد والرقابة المؤسسية والمساءلة

تؤدي مخالفات مثل الفساد والتدليس والتواطؤ والإكراه إلى منع وصول التمويل إلى السكان الريفيين الفقراء. ويلتزم الصندوق بزيادة الوعي بين موظفينا وشركائنا بكل أشكال الفساد ومتابعة جميع الادعاءات. ويوفر مكتب المراجعة والإشراف ضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية للمجلس التنفيذي ورئيس الصندوق ومديري البرامج. ويقيم المكتب بانتظام فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والتسيير.

رهنًا بإدخال تغييرات قليلة أو طفيفة عليها؛ بينما تطلب نحو 60 في المائة من المشروعات تعديلات جوهرية في التصميم. وارتبطت المسائل المتكررة التي ركز عليها القائمون بالاستعراض خلال العام بالحاجة إلى ما يلي:

- تعزيز جوانب التصميم المتصلة بترتيبات التنفيذ - ترشيد اختصاصات تنسيق المشروعات؛ وتحديد مقدمي الخدمات الرئيسيين؛ وتبسيط التصميمات المفرطة في الطموح؛ وتوقع وتخفيف المخاطر التي تهدد نجاح المشروعات
- تحسين التحليل الاقتصادي والمالي في المشروعات التي يدعمها الصندوق
- تعزيز الأطر المنطقية ومؤشرات الأداء
- إدراج أطر التسيير ومكافحة الفساد باستمرار في تصميم المشروعات.

وظلت درجات التقييم متسقة نوعاً ما منذ إدخال عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة. ولم يطرأ أي تغيير على متوسط التقدير العام للجودة عند الإدراج منذ عام 2010 حيث ظل ثابتاً عند 4.4. وهي درجة تعتبر مرضية إلى حد ما (انظر الجدول 2). وظلت نسبة المشروعات التي حصلت على تقدير مرض من حيث فعالية المجالات المواضيعية وأثر المشروعات على تدابير الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والسكان المستهدفين، أكثر من 90 في المائة. وازدادت نسبة المشروعات التي حصلت على تقييمات مرضية في استدامة الفوائد، والابتكار، والتعلم وتوسيع النطاق مقارنة بالسنة السابقة، على الرغم من أنها ظلت أدنى من مستوياتها المستهدفة لعام 2012 (90 في المائة من المشروعات التي جرى استعراضها). وأشار مراجعو ضمان الجودة في عام 2011 إلى أن 88 في المائة من المشروعات ستحقق على الأرجح أهدافها الإنمائية مقارنة بنسبة بلغت 86 في المائة في عام 2010 و79 في المائة في السنتين 2008 و2009.

الجدول 2

درجات تقدير الجودة عند الإدراج، 2011

مؤشرات إطار قياس النتائج	الوصف	متوسط التقدير	تقديرات مرضية إلى حد ما أو أفضل ¹ (النسبة المئوية)
1	فعالية المجالات المواضيعية	4.5	93
2	الأثر المتوقع على تدابير الحد من الفقر	4.5	95
2-دال	المساواة بين الجنسين والسكان المستهدفون	4.6	95
3	الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق	4.2	85
4	استدامة الفوائد	4.2	83
التقدير العام		4.4	85

¹ تقديرات الجودة عند الإدراج تستند إلى مقياس من 1 إلى 6 درجات تمثل فيه الدرجة 1 تقديرًا غير مرضي بدرجة كبيرة، والدرجة 6 تمثل تقديرًا مرضياً بدرجة كبيرة. وتفسير النسبة المئوية إلى نسبة المشروعات التي حصل على تقدير 4 أو أفضل من مجموع عدد المشروعات.

ويقوم المكتب أيضاً باستعراض وتقصي المخالفات الممكنة أو المزعومة في الأنشطة التي يدعمها الصندوق. وكذلك سوء سلوك الموظفين.

ويستخدم الصندوق آلية تعتمد على السرية والتكتم في تقديم الشكاوى والادعاءات. ويقيم مكتب المراجعة والإشراف جميع الادعاءات التي تصل إليه ويجري تحقيقاً كاملاً في الادعاءات التي يرى أنها تستحق المزيد من التقصي. وتشمل الجزاءات الموقعة الحرمان من الأنشطة الممولة من الصندوق والإحالة إلى السلطات الوطنية. وتطبق مجموعة من الإجراءات التأديبية في الحالات التي يتورط فيها الموظفون. وانخفض عدد الادعاءات المقدمة في عام 2011 (41) انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعددها في عام 2010 (43).

وواصل مكتب المراجعة والإشراف طيلة عام 2011 تعزيز جدول أعمال مكافحة الفساد من خلال العمل مع موظفي البرامج والسلطات الوطنية لتأكيد وتنفيذ مبادئ مكافحة الفساد. وتزداد أهمية هذهبادرات في ظل استمرار الصندوق في زيادة عدد برامج ومشروعاته التي يشرف عليها إشرافاً مباشراً. وفي ظل استمرارنا في بناء حضورنا في الميدان.

وتم الانتهاء في عام 2011 من إجراء خمس عمليات مراجعة مرتبطة بالبرامج. واستمراراً للمبادرة التي نفذت في عام 2009 بمراجعة البرنامج القطري لهايتي، أجريت أيضاً مراجعة شاملة للبرنامج القطري في مصر. واستضافنا خلال السنة أربعة مراجعين داخليين من الدول الأعضاء في برنامج لبناء القدرات يشمل انتدابات لمدة ستة أشهر. ويسمح ذلك للموظفين الفنيين المتدربين بالاستفادة من خبرة المراجعة الداخلية في الصندوق وبالتالي تعزيز قدرات المراجعة المحلية.

التقييم المستقل

نظرة عامة على التقرير السنوي التاسع عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2011 يجمع ويلخص عمليات تقييم 41 مشروعاً أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويستند التقرير أيضاً إلى استنتاجات وتوصيات التقييم المؤسسي لاستراتيجية الصندوق بشأن القطاع الخاص وعمليات التقييم التي أجريت لخمسة برامج قطرية في الفترة من عام 2010 حتى عام 2011.

ويستخدم التقرير السنوي لهذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق منتجين جديدين في تقييم المشروعات، هما التحقق من تقارير إنجاز المشروعات من خلال استعراضات مكتبية مستقلة لتقارير الإنجاز؛ وتقدير أداء المشروعات الذي يتناول نتائج المشروعات وأثرها استناداً إلى عمليات التحقق من التقارير واعتماداً على بعثة ميدانية. ويوفر هذان المنتجان أساساً تحليلياً أقوى مما في الإصدارات السابقة.

ويعرض التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2011 النتائج الرئيسية التالية:

- لا يزال أداء المشروعات التي يدعمها الصندوق قوياً من حيث صلته باحتياجات المشاركين في المشروعات، والاستراتيجية القطرية للصندوق، وسياسات وأولويات الحكومات المتلقية، وكذلك من حيث الفعالية. ونكشف أيضاً عن نتائج طيبة من حيث الأثر على الفقر الريفي، والابتكار، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تحسّن أداء الصندوق كشريك تحسناً ملحوظاً. ويكشف ما يقرب من 80 في المائة من المشروعات التي جرى تقييمها عن مستوى مرضٍ في أدائها كشريك.
- بالرغم من التحسينات التي تحققت من قبل أو في السنوات الأخيرة، فإن الأداء لا يزال ضعيفاً في ثلاثة مجالات، هي كفاءة المشروعات الممولة من الصندوق، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، والاستدامة (استمرار الفوائد بعد الانتهاء من المشروعات). وعلاوة على ذلك، لم يطرأ تحسن كبير على أداء الحكومات المتلقية كجهات شريكة في المشروعات التي يدعمها الصندوق خلال العقد المنصرم. لا سيما قدرة نظم التنفيذ العامة في القطاعات الزراعية والريفية. ويخلص التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى أن الصندوق يمكنه بذل جهود أكبر لدعم الحكومات في تعزيز أدائها.
- بالرغم من مجالات التحسين فقد خلص تحليل مقارن أجري في سياق التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى أن أداء المشروعات التي يدعمها الصندوق أفضل في مجمله من أداء العمليات الممولة من العديد من المؤسسات المالية الدولية التي تصدر تقارير ماثلة.
- فيما يتعلق بالأداء على مستوى البرامج القطرية، طرأت تحسينات في الأنشطة غير الإقراضية على مدى السنوات الخمس السابقة، وتشمل هذه التحسينات حوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة. ولا تزال التقييمات في الوقت ذاته تكشف عن الحاجة إلى تحسين جوانب التضافر بين مشروعات الاستثمار والأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك عمليات المنح. وباتت المنح القطرية تدخل بشكل متزايد في صميم البرامج القطرية، وإن كان ذلك لا ينطبق على المنح الإقليمية والعالمية الممولة من الصندوق. ولا يزال رصد المنح والإشراف عليها ضعيفاً بصورة عامة.
- بالرغم من أن أداء العمليات الممولة من الصندوق لا يزال قوياً في العديد من المجالات وبالرغم من تحسنه في مجالات أخرى فإن المعيار السائد هو مستوى الأداء المرضي إلى حد ما. وبالرغم من ارتفاع نسبة المشروعات التي حصلت على تقدير

وتتفق الإدارة عموماً مع استنتاجات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. سواء الإيجابية أو السلبية، فيما يتعلق بأداء البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق. وفيما يتعلق بالدافع إلى توسيع حضورنا في البلدان التي نعمل فيها، تؤيد الإدارة تماماً توصية التقرير بتوفير حوافز ووضع إطار للمساءلة من أجل زيادة عدد مديري البرامج القطرية الذين ينتدبون إلى المكاتب القطرية للصندوق (انظر الصفحة 51).

على أن الإدارة لم توافق على توصية التقرير بشأن وضع مبادئ توجيهية لتمكين الموظفين من تحقيق مستويات كافية من التمويل النظير من الدول الأعضاء المتلقية في سياق المشروعات التي يدعمها الصندوق. وموضوع التعلم الرئيسي في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذا العام هو الإشراف المباشر على البرامج والمشروعات ودعم تنفيذها. ويلاحظ التقرير الحاجة إلى دعم المكاتب القطرية في هذا المجال، لا سيما من خلال التدريب على دعم التنفيذ وتوضيح الأدوار والمسؤوليات في عملية الإشراف. وتؤيد الإدارة تماماً اقتراح إدراج نهج ونتائج الصندوق في حوار السياسات كموضوع للتعلم في التقرير السنوي عن نتائج وعمليات الصندوق لعام 2012.

أنشطة التقييم الأخرى في عام 2011

أقر المجلس التنفيذي في مايو/أيار سياسة منقحة للتقييم في الصندوق. وتوضح السياسة دور التقييم المستقل وتشمل أيضاً لأول مرة وظائف التقييم الذاتي. واعتمدت اختصاصات جديدة للجنة التقييم لإعادة تحديد أهداف ونطاق عملها. وتحديد دور ومسؤوليات اللجنة وكذلك مساءلة مكتب التقييم المستقل في الصندوق واستقلاله وتنقيح نهج التقييم، ترسي السياسة المنقحة والاختصاصات الجديدة أساساً قوياً لضمان استمرار تطور وظائف التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وأجري في عام 2011 التقييم المؤسسي للكفاءة وستعرض نتائجه على المجلس التنفيذي للصندوق في عام 2012.

وتناول مكتب التقييم المستقل خلال العام إنجازاتنا في إطار استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق لعام 2005. وخلص التقييم إلى أن الصندوق قد شجّع القطاع الخاص على الاشتراك بدور أكبر في العمليات التي ندعمها. لا سيما من خلال زيادة التركيز على تنمية سلاسل القيمة. على أن عدداً من العوامل كانت وراء تقييد النتائج. وتشمل تلك العوامل التعريف الضعيف للقطاع الخاص. وعدم كفاية الاستفادة من الوسائل القائمة، مثل القروض والمنح وحوار السياسات،

مرض أو مرض بدرجة كبيرة في الإنجاز العام للمشروعات فإن هذه النسبة لا تزال ضئيلة نسبياً بمستوياتها الحالية التي تبلغ 32 في المائة. ويكشف ذلك عن استمرار الحاجة إلى تحسينات.

وأشار أيضاً التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2011 إلى الاستنتاجات الحاسمة لمواصلة تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق في المستقبل.

وكان من الأساسي لزيادة فعالية البرامج القطرية التي ندعمها موافقتنا مؤخراً على سياسة الحضور القطري للصندوق. إلى جانب توجيهنا نحو توسيع حضورنا في البلدان التي نعمل فيها. وخلصت التقييمات أيضاً إلى أن أكثر صور الحضور القطري فعالية هي إيفاد مديري البرامج القطرية إلى أماكن العمل الخارجية بدلاً من تركيزهم داخل المقر الرئيسي. على أن الحوافز وأطر المساءلة المتعلقة بانتداب مدراء البرامج القطرية للعمل خارج المقر لا تزال غير كافية. ويمكن من خلال التوجه نحو إنشاء مكاتب إقليمية وإقليمية فرعية إتاحة فرص طيبة لدعم البرامج القطرية، ويتفق ذلك مع الممارسات السليمة المعمول بها في المنظمات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف.

ويقدم الصندوق إسهامات مفيدة في حوار السياسات في المنتديات العالمية والإقليمية الرئيسية. على أن إسهامنا في وضع السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني لا يزال يمثل أحد مجالات التحدي. ويخلص التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى أننا يجب أن نعزز دورنا ومشاركتنا في تلك العمليات. وسوف يسمح لنا ذلك بأداء دور في تحديد الأولويات القطرية، بما في ذلك زيادة الاعتمادات المخصصة من الموارد المحلية لتنمية زراعة الحيازات الصغيرة.

وعلى غرار السنوات السابقة، استجابت إدارة الصندوق كتابةً للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. ورُحِّبَت الإدارة بالممارسة الجديدة المتبعة في استخدام عمليات التحقق من تقارير إنجاز المشروعات وتقديرات أداء المشروعات كجزء من التقييم. وإلى جانب استخدام متوسطات ثلاث سنوات فإن عمليات التحقق والتقدير تضمن زيادة موثوقية قياسات أداء الصندوق ودقتها الإحصائية.

وتعتزم الإدارة توحيد ومواءمة تقارير إنجاز المشروعات للحد من تفاوت جودة المشروعات. ومع ذلك فقد لوحظ أن الدول الأعضاء تشرف على عملية إنجاز المشروعات وأنها هي التي تتولى أساساً إصدار التقارير. ولذلك سنركز أكثر على المساعدة في بناء قدرة الحكومات على تجميع التقارير بدلاً من أن تتولى المسؤولية عن العملية. ويتفق ذلك مع نموذجنا التشغيلي الحالي الذي يعطي أولوية عليا للملكية القطرية في عملية التنمية، كما سنركز على بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرة على إجراء عمليات التقييم.

والافتقار إلى آلية تمكّن الصندوق من الإقراض مباشرة للقطاع الخاص.

وأجري تقييم خمسة برامج قطرية. وخلص التقييم للبرنامج القطري في غانا إلى أن أداء الحافظة تحسن بشكل عام. وتخول التركيز الاستراتيجي للصندوق في غانا من التدخلات الصغيرة الموجهة جغرافياً نحو البرامج القطاعية على نطاق البلد. وبينما يعني ذلك زيادة الاهتمام بالمسائل المؤسسية وقضايا السياسات، لا سيما دعم التمويل الريفي والمشروعات الصغرى، فقد أدى أيضاً إلى تخفيض الاستثمار في المنطقة الغربية العليا التي تعاني أشد مستويات الفقر في غانا. ويشجع الصندوق النهج المتكاملة، وإن كان ذلك يفتقر في كثير من الأحيان إلى الاختبار التجريبي وضعف المشاركة من الجهات المانحة الأخرى قبل توسيع النطاق.

وفي كينيا، تحققت نتائج طيبة في إدارة الموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وإدارة الدخل، وتخويل أصحاب الحيازات الصغيرة نحو الإنتاج التجاري. على أن التقييم أكد وجود بعض التحديات التي لا تزال ماثلة، بما في ذلك عدم كفاية الاهتمام بحوار السياسات والشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى، والعديد من الأنشطة شبه القطاعية وعدم التوازن في التركيز على الأنحاء الجنوبية الغربية من البلد.

وفي رواندا، ساعدت التدخلات المدعومة من الصندوق على حماية خصوبة التربة ومستجمعات المياه، وساهمت تدخلاته أيضاً في زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية، وتعزيز محاصيل التصدير، وتهيئة فرص للعمل غير الزراعي. وعلى الجانب السلبي، لم تبذل جهود قوية أو تستثمر موارد كافية في الشراكات وحوار السياسات وإدارة المعرفة في التمويل الريفي، وتطوير التعاونيات، ودعم الحكم المحلي.

وفي فييت نام، ساهم الصندوق بدور مهم في الحد من الفقر. ويؤكد التقييم ازدياد التركيز على النهج القائم على السوق وتوجيه اهتمام أكبر إلى الأقليات العرقية. ومع ذلك لا تزال هناك عدة تحديات. وتشمل تلك التحديات الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص، وتعزيز الشراكات، وتهيئة بيئة ائتمانية ملائمة أكثر لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويوصي التقييم بالتوسع المنهجي في حوار السياسات على المستوى الوطني وتوسيع نطاق الابتكارات.

وبالرغم من صعوبة السياق القطري في اليمن، حقق الصندوق نتائج إيجابية في تعزيز التعبئة الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ودفع عجلة الإنتاجية الزراعية وتمكين المرأة. ومن جهة أخرى، لم نحقق سوى نجاح محدود في تعزيز فرص وصول الأسر الريفية الفقيرة إلى الخدمات المالية، وما زلنا نواجه تحديات متصلة بضعف الأداء الحكومي العام من بين ما نواجهه من تحديات أخرى. وتحققت تحسينات

إضافية في أداء البرامج خلال فترة السنوات الثماني عشرة التي جرى استعراضها، ولكن التقييم يوصي بمواصلة تقدير الاتجاهات الاستراتيجية للصندوق على ضوء الاضطرابات السياسية الراهنة والتحديات الكثيرة التي تواجه البلد.

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

يوزع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء موارد قروض الصندوق ومنحه القطرية على البرامج القطرية. ويخصص هذا النظام أيضاً منحا ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. وتخصص الموارد على أساس عدد السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وأداء البلد المعني. وتستخدم نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء في العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

وقمنا في الفصل الرابع من عام 2011 بتحديث بيانات الحافظة وأداء القطاع الريفي ودرجات البلدان لعام 2011. وتعتبر الدرجات القطرية النهائية لعام 2011 والموارد المخصصة للبلدان في عام 2012 عن هذه البيانات المستكملة. ووزعت هذه البيانات خلال دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول ونشرت بعد ذلك وفقاً للإجراءات المتفق عليها بشأن الكشف عن معلومات تخصيص الموارد على أساس الأداء في موقعنا على شبكة الإنترنت (<http://www.ifad.org/operations/pbas>).

واستضاف مصرف التنمية الأفريقي الاجتماع التقني السابع لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عقد في تونس في يونيو/حزيران 2011. وفي معرض تلخيص حالة تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لاحظ المشاركون في الدورة السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي اختتمت مؤخراً أن النظام الحالي لتخصيص الموارد على أساس الأداء يعمل عموماً بشكل جيد.

ولم تخرج جميع القروض والمنح القطرية التي عرضت على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2011 عن حدود الموارد المخصصة للبلدان وفقاً لدورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة السنوات الثلاث 2010-2012.

توسيع نطاق التدخلات الناجحة لزيادة الأثر الإنمائي

أفضت الأهداف الإنمائية للألفية والغايات الملموسة الأخرى إلى توسع كبير في جهود تحقيق تغيير حقيقي ودائم. وأحد مكونات ذلك هو توسيع نطاق المبادرات الناجحة لكي تغدو أسلوب العمل الجديد والفعال المترسخ الذي يشكل السبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

لموظفين وطنيين وموظفين من فئة الخدمات العامة في نحو 24 موقعا في المناطق التي نعمل فيها، وإضافة إلى ذلك، صدرت 4 عقود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموظفين فنيين وطنيين في 4 مواقع. ويوجد حاليا 19 موظفا فنيا دوليا في المكاتب القطرية للصندوق.

من فيهم موظفون مهنيون مزاملون. ونسعى أيضا في الوقت ذاته إلى زيادة كفاءة عملياتنا في المقر الرئيسي. من ذلك مثلا أننا نجري مراجعة للموظائف بمعرفة خبراء استشاريين خارجيين لكي نبلور رؤية جديدة لأدوار ومسؤوليات جميع الموظفين (على النحو المحدد في توصيفاتهم الوظيفية) وتحديد كيفية توافقهم مع احتياجاتنا المتطورة وأنشطتنا المكلفين بها.

وفي ظل ازدياد حضور موظفينا في عشرات البلدان التي نعمل فيها يزداد طول خطوط الاتصال. وسعيا إلى تعزيز تكامل الموظفين على كافة المستويات من المقر إلى الميدان، أجرينا برنامجين تعريفيين لمدة أسبوع في روما شارك فيهما ما مجموعه 53 من الموظفين العاملين في الميدان و17 من موظفي المقر. وسمح هذان البرنامجان للموظفين بالتفاعل فيما بينهم وكذلك مع الإدارة العليا. وبناء معرفتهم برؤيتنا الاستراتيجية الشاملة والمساهمة أيضا بالخبرة القيمة والدروس المستفادة من الميدان.

ونبذل جهودا واعية لتعزيز سياستنا بشأن التناوب من أجل تحسين تنقلات الموظفين وزيادة الفعالية والكفاءة. وبلغ مجموع عدد حالات التناوب الداخلي 44 حالة، و5 تنقلات خارج الصندوق في عام 2011. وسوف نواصل المشاركة في اتفاق التنقل في منظومة الأمم المتحدة الذي يجري استعراضه حاليا.

وأصدرنا في ديسمبر/كانون الأول لوائح جديدة للموظفين وإجراءات التنفيذ ذات الصلة. وتوفر اللوائح والإجراءات الجديدة مزيداً من الوضوح والاتساق للإدارة والموظفين بشأن عمليات الموارد البشرية الرئيسية وإجراءاتها وضمان مواكبتها لآخر المستجدات وأفضل الممارسات.

وفيما يلي أعداد الموظفين وإحصاءاتهم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011:

- مجموع عدد الموظفين 524 موظفاً، بمن فيهم موظفو مكتب التقييم في الصندوق. ومن بين هؤلاء الموظفين يندرج 298 موظفاً ضمن فئة الوظائف الفنية والموظفين الوطنيين وما فوقها، و226 في فئة الخدمات العامة.
- تشمل فئة الموظفين الفنيين والموظفين الوطنيين وما فوقها موظفين وطنيين من 78 دولة عضواً. وتمثل النساء 42 في المائة من الموظفين في الفئة الفنية، بينما تستأثر النساء بنسبة 82 في المائة من وظائف فئة الخدمات العامة. وتمثل النساء 59 في المائة من موظفي الصندوق.

وتتباين أشكال توسيع النطاق بتباين السياقات. من ذلك مثلا أن الصندوق بدأ في غانا في عام 1995 دعم مشروع بغرض توفير نظام لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المقاطعات. ويجري حالياً في إطار مشروع المشاريع الريفية الذي صدرت الموافقة عليه مؤخراً ويمثل ثالث نموذج مكرر للمشروع، تصميم هذا النظام لكل أنحاء البلد من خلال الإصلاح المؤسسي على مستوى المقاطعات وعلى المستويين الإقليمي والوطني لضمان قدرة الحكومة على تغطية جميع التكاليف المتكررة عند الإنجاز.

وفي ألبانيا، لا يقوم توسيع النطاق على أساس التكرار أو التوسع، بل ينطلق من الاستهداف الجغرافي وتنمية سلاسل القيمة. وظلت البرامج التي يدعمها الصندوق تركز الواحد تلو الآخر على أفقر المناطق الجبلية وأقلها نمواً، وتدرّجت في إدخال مجموعة من أدوات التمويل لبناء وتعزيز سلاسل القيمة. وخضعت تجربتنا في ألبانيا خلال عام 2011 لاستعراض من أجل التأكد من أن الدروس المستخلصة منها مفيدة لعملنا المتواصل.

وأفضت استنتاجات الاستعراض الذي أجرته مؤسسة بروكينغز في عام 2010 لنهج الصندوق في توسيع النطاق إلى عدد من التعديلات في نهجنا. وشملت تلك التعديلات إطارنا التحليلي لتوسيع النطاق، والممارسات التشغيلية والأدوات ذات الصلة، والمعرفة، والموارد، والخوافز. وتشمل الأمثلة العملية على التقدم المحرز استحداث منتجات معرفية، وأدوات لتوجيه تصميم البرامج والعمل على المستوى القطري، واستعراضات الأقران، وبناء الشراكات، والتواصل.

وإزاء هذه الخلفية، استضاف الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2011 سلسلة من أنشطة التعلم وبناء الشراكات، وضمت هذه الأنشطة كل أطراف الشركاء الإنمائيين، بمن فيهم الدول الأعضاء في الصندوق، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، وشبكات البحوث، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وأتاح الجمع بين هؤلاء الشركاء معاً فرصة للترويج لمجموعة من ممارسي توسيع النطاق في الزراعة والتنمية الريفية، وتحديد خيارات تحسين التعاون على كافة المستويات.

إصلاح الموارد البشرية من أجل تمكين البشر وتحقيق النتائج

يستجيب تطوير إدارة الموارد البشرية في الصندوق أساساً لجدول الأعمال الجاري المتعلق بالتغيير والإصلاح وحضورنا المتزايد في الميدان. وأهم أهداف إصلاح الموارد البشرية هو إعادة مواءمتها لدعم العمليات القطرية وضمان السيطرة على حجم قوة العمل وجودتها وأدائها.

ويجري توسيع وتعزيز حضور الصندوق في الميدان. وأصدرنا حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 45 عقداً

- 23 موظفاً في الكيانات التي يستضيفها الصندوق (الآلية العالمية والائتلاف الدولي المعنى بالأراضي): 16 في فئة الوظائف الفنية وما فوقها، و7 في فئة الخدمات العامة.

إنشاء مكتب الشؤون الأخلاقية

أنشأ الصندوق في فبراير/شباط 2011 مكتباً للشؤون الأخلاقية من أجل تشجيع ودعم التمسك بأرفع المستويات الأخلاقية في المنظمة، ومدونة سلوكنا، وقيمنا الأساسية.

ومكتب الشؤون الأخلاقية مستقل عن أي مسؤول أو دائرة أو مكتب أو أي كيان تنظيمي آخر. وتشمل مهامه ما يلي:

- حمل راية الدفاع عن الأخلاقيات والامتثال لها والإمسك بزمam الإشراف عليها وإدارة البرنامج الشامل للأخلاقيات ومكافحة التحرش في المنظمة
- وضع المعايير وبرامج التدريب والتثقيف في مسائل الأخلاقيات
- تقديم التوجيه إلى الإدارة للتأكد من أن لوائح الصندوق وسياساته وإجراءاته وممارساته تعزز وتشجع معايير النزاهة التي تدعو إليها المنظمة
- النظر في الادعاءات بوقوع سوء سلوك لا ينطوي على تدليس أو فساد، والتنسيق عن كثب مع وحدة التحقيق التابعة لمكتب المراجعة والإشراف إذا كان لا بد من إجراء تحقيق، مع ضمان حماية الموظفين من الانتقام
- إدارة برنامج الكشف عن الذمة المالية سنوياً وتتبع الاتجاهات لتزويد رئيس الصندوق والإدارة العليا بمعلومات مفيدة عن الفعالية التنظيمية، بما في ذلك المخاطر والحوادث والمبادرات المتصلة بسير الأعمال
- إسداء المشورة إلى المديرين والموظفين بشأن الإجراءات التي قد تشكل انتهاكاً لمدونة السلوك والقيم الأساسية في الصندوق من خلال تقديم التوجيه سراً بشأن المسائل الأخلاقية، مثل تضارب المصالح، والأنشطة الخارجية، والهبات.

وأقيمت خلال العام 34 دورة تدريبية لزيادة وعي الموظفين بالمسائل الأخلاقية في مكان العمل، بما في ذلك مكافحة التحرش ومدونة السلوك الخاصة بالصندوق.



بيانات التمويل وتعبئة الموارد

التجديد الثامن لموارد الصندوق (2010-2012)

ما زال التجديد الثامن لموارد الصندوق جارياً وسوف يستمر حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بما مجموعه 1 056 مليون دولار أمريكي للتجديد الثامن للموارد بما يمثل 88 في المائة من المستوى المستهدف. وبلغ مجموع وثائق المساهمات المودعة 784 مليون دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات الفعلية 846 مليون دولار أمريكي (80 في المائة من التعهدات). وكانت المدفوعات الفعلية خلال نفس الفترة من التجديد السابع للموارد قد بلغت 434 مليون دولار أمريكي (68 في المائة من التعهدات). ومن المتوقع أن يسفر برنامج عمل الصندوق المحدد بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي لفترة السنوات الثلاث التي يستغرقها التجديد الثامن للموارد، إلى جانب التمويل المشترك، عن استثمارات في التنمية الزراعية والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي بما مجموعه قيمته 7.5 مليار دولار أمريكي.

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد تُقدّم إلى الصندوق بالإضافة إلى المساهمات العادية في تجديد الموارد¹⁰ لدعم مبادرات محددة على النحو المبين في الاتفاق ذي الصلة بين الصندوق والجهات المانحة. وأبرمت خلال عام 2011 اتفاقات رئيسية مع العديد من الجهات الشريكة، بما فيها المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)، وحكومتى الدانمرك وفنلندا. وأعلنت المفوضية الأوروبية عن التزامها بدعم عمل اتحاد الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (انظر الصفحة 44). وبرنامج الفرص الاقتصادية في اليمن، وإنشاء مرفق متعدد المانحين للمساعدة التقنية من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتعاملون مع الصندوق الأفريقي للزراعة. ووافقت الدانمرك وفنلندا على الاشتراك في تمويل برنامج خلق الأصول الريفية في أرمينيا. وبرنامج النهوض بإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في زامبيا. على التوالي. وعُين الصندوق كياناً إشرافياً وقناة تمويلية

تتضمن الجداول والأشكال البيانية الواردة في هذا الفصل بيانات مفصلة عن الحافطة الجارية والتراكمية للصندوق. ويتضمن أيضاً الجدول 1 والأشكال البيانية ذات الصلة (1، و2، و3) الأرقام الرئيسية المتعلقة بالفترة 1978-2011.

الموارد الأساسية والأموال المتممة في عام 2011

يستمد الصندوق تمويله من عدة مصادر تشمل رأسماله الأولي، وإيرادات استثماراته، وتدفقات القروض العائدة، ومساهمات الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويحصل الصندوق على هذه المساهمات من خلال التجديد المنتظم لموارده كل ثلاث سنوات وفي شكل أموال متممة.

التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013-2015)

بدأ انعقاد هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2011 في أعقاب دورة مجلس محافظي الصندوق. وخلال 2011 عقدت الدول الأعضاء في الصندوق أربع دورات لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع للموارد تم الاتفاق خلالها على أولويات العمل واتجاه السياسات.

ووافقت هيئة المشاورات على أن يكون المستوى المستهدف للمساهمات الجديدة 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية في العالم النامي. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 25 في المائة على التجديد الثامن لموارد الصندوق.

وبالإضافة إلى الأموال الجديدة، كلّفت الدول الأعضاء الصندوق بإيجاد مصادر جديدة للتمويل من أجل تقاسم أعباء التنمية على نطاق أوسع، بما في ذلك جمع استثمارات من الدول غير الأعضاء وغيرها. ويؤكد ضخ أموال جديدة من الدول الأعضاء دورنا الحيوي في الهيكل الإنمائي الدولي كمنظمة فاعلة تحقق نتائج في مجال الأمن الغذائي وأمن الدخل، وبخاصة من أجل أفقر قطاعات السكان. وسوف يوجه ما يتراوح بين أربعين وخمسين في المائة من تلك الموارد إلى مشروعات التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء.

¹⁰ الموارد الرئيسية للصندوق هي الموارد المنصوص عليها في المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق. والأموال المتممة هي الأموال الأخرى المقبولة لتكميل تلك الموارد بغية تعزيز عمليات الصندوق وإرساء صلات وشراكات استراتيجية مع أعضائه. وتشمل الأموال المتممة المشار إليها في هذا القسم برامج أو أنشطة التمويل المحددة. وتشمل الموارد التي تندفق من الصندوق للمشاركة في تمويل البرامج والمشروعات الدعومة بقروض الصندوق. ولا تشمل هذه الأموال الموارد أو الأموال المخصصة للموظفين المهنيين الزاميين التي يديرها الصندوق بالنيابة عن المنظمات الشريكة التي يستضيفها في مقره الرئيسي (الآلية العالمية والائتلاف الدولي المعني بالأراضي) أو مرفق البيئة العالمية.

الحافطة الجارية

واصلت حافظتنا الجارية اتساعها في عام 2011 بما يتفق مع النمو القوي لبرنامج عمل الصندوق الذي ازداد بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2010. وكان هناك حتى نهاية العام 240 برنامجاً ومشروعاً جارياً استثمر فيها الصندوق 4.6 مليار دولار أمريكي مقابل استثمارات بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي في 234 برنامجاً ومشروعاً في نهاية عام 2010. واستأثر الإقليمان الفرعيان الواقعان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهما أفريقيا الغربية والوسطى، وأفريقيا الشرقية والجنوبية، بما عدده 106 مشروعات جارية بلغ مجموع استثماراتها 2 مليار دولار أمريكي تقريباً.

لبرنامج قائم بذاته في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بتمويل قدره 50 مليون دولار أمريكي في سيراليون ومنحة التمويل المشترك المقدمة بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق البرامج التي يدعمها الصندوق والبنك الدولي في توغو.

وحصل الصندوق إجمالاً في عام 2011 على 76.8 مليون دولار أمريكي من الأموال المتتممة بموجب اتفاقات موقعة في عام 2011 والسنوات السابقة. ولا يشمل هذا الرقم أموال برنامج الموظفين المهنيين الزاملين والأموال المخصصة للمؤسسات التي يستضيفها الصندوق. ويبين الجدول 3 الأموال المتتممة التي تلقاها الصندوق خلال العام.

الجدول 3

مجموع الأموال المتتممة للمساعدة المواضيعية والتقنية والتمويل المشترك في عام 2011

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

الجهة المانحة	المساعدة المواضيعية والتمويل المشترك (بعد استبعاد التمويل المشترك الموازي)	المجموع
مرفق الأغذية	-	9.5
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	-	29.8
منظمات المزارعين	1.5	-
اليمن	-	2.5
مرفق المساعدة التقنية	0.3	-
مجموع المفوضية الأوروبية	1.8	41.8
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك الدولي) وسيراليون، وتوغو	-	25
هولندا	0.1	2.9
سويسرا	1	-
الدانمرك	-	2.6
الجمعية التعاونية الأوروبية لتجار التجزئة المستقلين	1	-
إيطاليا	-	0.5
مرفق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمساعدة التقنية	0.1	-
المجموع	4.0	72.8
		76.8

الجدول 4

حافطة البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم^أ

في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2011

عدد البرامج والمشروعات	التمويل المقدم من الصندوق ^ب (ملايين الدولارات الأمريكية)
54	826.0
52	1 145.6
61	1 449.5
31	461.7
42	698.3
المجموع ^ج	4 581.2
240	

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافطة.

^أ تتألف الحافطة الجارية من البرامج والمشروعات المعتمدة التي دخلت حيز التنفيذ ولكنها لم تنجز حتى الآن.

^ب المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي وهذه المبالغ تشمل القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات. ولا تشمل المبالغ أموال الإنعاش غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

^ج ترجع أي فروق في التجميع إلى تقريب الأرقام.

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق

يمثل التمويل المشترك مصدراً حيوياً لتمويل التدخلات الإنمائية التي ندعمها. ويشمل ذلك موارد من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، ومساهمات محلية من الحكومات المتلقية والمشاركين في المشروعات. واتسعت المساهمات المحلية على وجه الخصوص خلال السنوات الأخيرة اتساعاً كبيراً حيث ازدادت بثلاثة أضعاف من 274 مليون دولار أمريكي في عام 2007 ووصلت إلى 832.4 مليون دولار أمريكي في عام 2011 (الجدول 1).

وواصلت الجهات المتعددة الأطراف المشاركة في التمويل توفير الجانب الأكبر من التمويل المشترك الخارجي خلال العام، وتليها الجهات المانحة الثنائية. ويبين الشكل البياني 10 تفاصيل أنواع التمويل الخارجي المشترك للبرامج والمشروعات المدعومة من الصندوق في عام 2011.

الجدول 5

تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2011-1978

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

2011-1978	2011	2010	2009-2005	2004-2000	1999-1978
12 945.3	951.8	800.2	2 753.8	1 916.2	6 523.2
9 183.0	412.2	677.2	1 261.7	967.9	5 864.0
11 671.6	832.4	934.0	1 636.3	1 262.9	7 006.1
33 800.0	2 196.4	2 411.4	5 651.9	4 147.0	19 393.3
892	34	33	153	121	551

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافظة.

¹ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات الفروض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، ومنح المكونات، ولا تشمل المبالغ المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

² تشمل الأرقام التمويل المقدم من الصندوق إلى البرنامج الوطني لتمكين المجتمع في المناطق الريفية من إندونيسيا في عام 2008.

³ تشمل التمويل المشترك الذي ربما لم يكن قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

⁴ مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل، ولا يشمل هذا الجدول المنح غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

⁵ ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

⁶ لا يشمل الجدول البرامج والمشروعات التي ألغيت أو أبطلت تماماً.

الشكل البياني 10

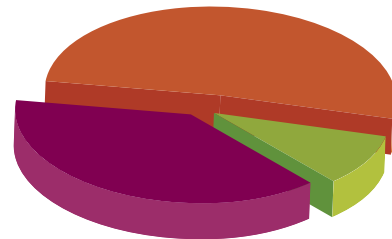
التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2011

النسبة من المجموع البالغ 412.2 مليون دولار أمريكي¹

متعددة الأطراف
213.2 مليون دولار أمريكي - 51.7%

ثنائية
159.4 مليون دولار أمريكي - 38.7%

أخرى
39.6 مليون دولار أمريكي - 9.6%



¹ ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ويبين الشكل 11 أكبر 15 جهة متعددة الأطراف مشاركة في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة الصندوق حتى الآن، ويأتي على رأسها مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتمثل هذه المصادر الأربعة معاً أكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 2.7 مليار دولار أمريكي.

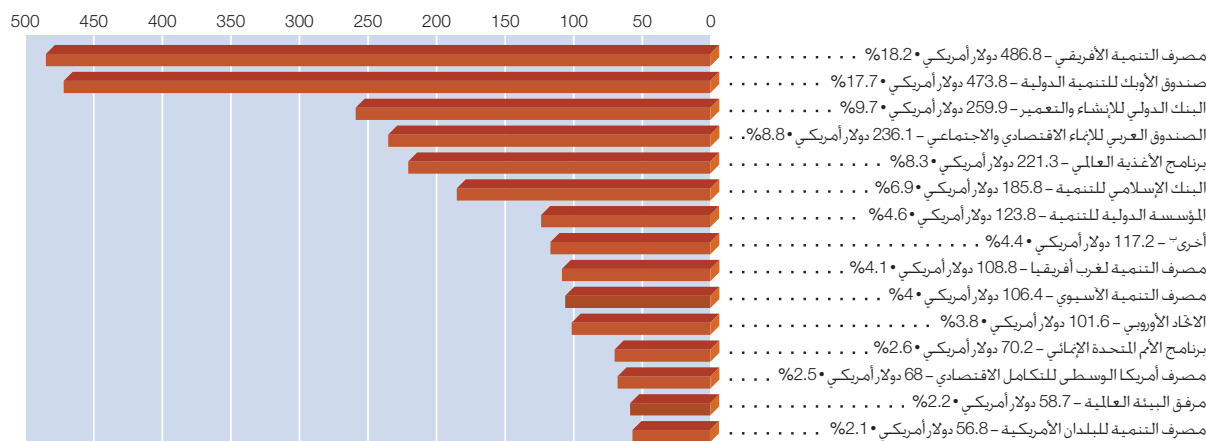
ويعرض الشكل البياني 12 أكبر مانحين الثنائيين الذين تتصدرهم إسبانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا. وقدّم هؤلاء المانحون معاً أكثر من 60 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي الذي بلغت قيمته 840.1 مليون دولار أمريكي منذ بداية عملنا في عام 1978.

وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في عام 2010 على إنشاء حساب أمانة المرفق الإسباني

الشكل البياني 11

التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. 1978-2011^أ

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: نظام إدارة المشروعات والمحافظة.

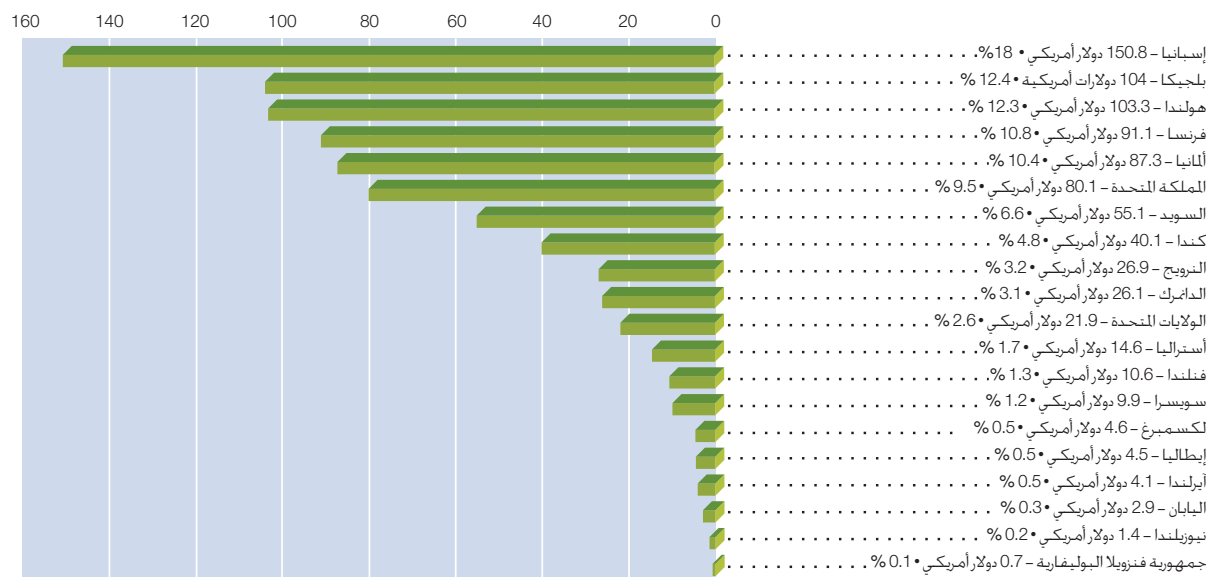
^أ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معروض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية المبينة في هذا الشكل حصة كل جهة مانحة الأطراف من مجموع التمويل المشترك التعدد الأطراف البالغ 2 675 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

^ب الجهات الأخرى المشاركة في التمويل تشمل: الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية؛ وصندوق أفريقيا؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومؤسسة تنمية الأنديز؛ ومصرف التنمية الكايبس؛ ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي؛ ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمحدرات؛ وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الشكل البياني 12

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. 1978-2011^أ

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: نظام إدارة المشروعات والمحافظة.

^أ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معروض على المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية الواردة في هذا الشكل حصة كل جهة ثنائية من مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 840.1 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل تلك المبالغ المشاركة الثنائية في التمويل الجماعي وترتيبات التمويل المماثلة.

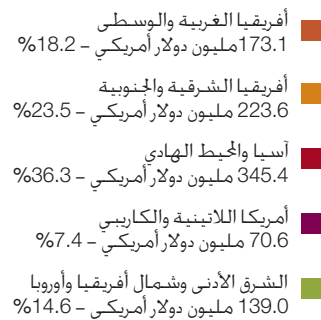
أولويات التمويل القطري والإقليمي
 ما زلنا نعطي أولوية المساعدة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي ينخفض فيها مستوى الأمن الغذائي. وخصصت نسبة 85.4 في المائة من تمويل البرامج والمشروعات في عام 2011 لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة). و46.2 في المائة لأقل البلدان نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة. ومن المنظور الإقليمي، حصل الإقليم الفرعيان في أفريقيا جنوب الصحراء على أكثر من 40 في المائة من التمويل الجديد للبرامج والمشروعات في عام 2011 (الشكل البياني 13) وبين الجدول 6 التمويل حسب الإقليم منذ عام 1978.

لتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي. ويتألف حساب الأمانة من قرض قيمته 285.5 مليون يورو (400 مليون دولار أمريكي) من حكومة إسبانيا، ومنحة قدرها 14.5 مليون يورو (20.3 مليون دولار أمريكي) تقرر الالتزام بها خلال فترة التجديد الثامن للموارد (2010-2012). ووافق المجلس خلال عام 2011 على استخدام 108.6 مليون يورو لتوسيع نطاق سبعة مشروعات مدعومة من الصندوق، خمسة منها في أمريكا اللاتينية والكاريبي (80.2 مليون يورو)، ومشروع واحد في أفريقيا (7.1 مليون يورو)، ومشروع واحد في آسيا (21.4 مليون يورو).

الشكل البياني 13

التوزيع الإقليمي للتمويل المقدم من الصندوق إلى البرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2011^أ

الحصة من مجموع التمويل البالغ 951.8 مليون دولار أمريكي



المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافطة.

^أ يشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات، ولا يشمل التمويل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

الجدول 6

التمويل المقدم من الصندوق حسب المنطقة، 1978-2011^أ

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

1999-1978	2004-2000	2009-2005	2010	2011	2011-1978
أفريقيا الغربية والوسطى					
1 127.2	362.7	441.5	150.3	173.1	2 254.8
120	29	33	5	9	196
أفريقيا الشرقية والغربية					
1 120.9	403.4	606.8	265.4	223.6	2 620.2
100	25	30	8	5	168
آسيا والمحيط الهادي					
2 148.3	520.7	989.4	192.2	345.4	4 196.0
141	26	42	7	10	226
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
1 036.4	296.8	336.8	69	70.6	1 809.6
99	17	23	6	4	149
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا					
1 090.5	332.7	379.3	123.3	139	2 064.8
91	24	25	7	6	153
مجموع التمويل المقدم من الصندوق^ب	6 523.2	1 916.2	2 753.8	951.8	12 945.3
مجموع عدد البرامج والمشروعات^ج	551	121	153	33	892

المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافطة.

^أ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون ومنح المكونات، ولا يشمل المنح الأخرى غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

^ب مجموع المبالغ قد يشمل التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

^ج ترجع أي فروق في التجميع إلى تقريب الأرقام.

^د لا يشمل البرامج والمشروعات التي ألغيت أو أبطلت تماماً.

تخصيص التمويل للبرامج والمشروعات حسب الوسائل والشروط¹¹

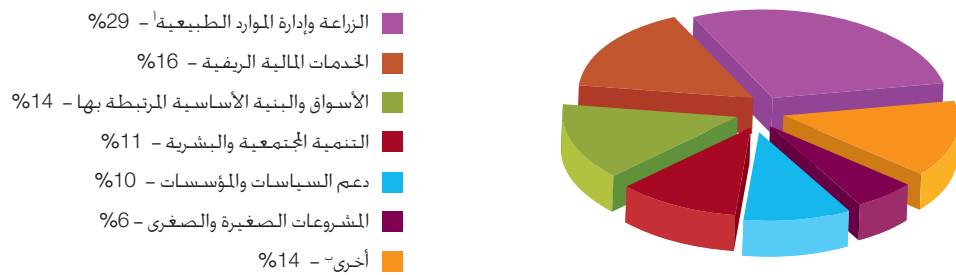
لا تزال القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية تشكل الجانب الأكبر من تمويلنا للبرامج والمشروعات الاستثمارية.¹² وبلغت نسبة القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية 50 في المائة من التمويل الجديد في عام 2011، بينما شكلت منح إطار القدرة على تحمل الديون 23 في المائة من المجموع لهذه السنة (الشكل البياني 15). وكحصة من حافضة تمويلنا التراكمي، منذ عام 1978، تستأثر القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون بما يقرب من 74.5 في المائة من المجموع، أي بأكثر من ثلثي المستوى المستهدف المحدد في سياسات الإقراض ومعاييرها في الصندوق. ويبين الجدول 7 أرقام الاستثمارات حسب شروط التمويل. ويعرض الجدول 8 الاستثمارات حسب الشروط والمناطق.

التمويل حسب القطاع الفرعي

يتبين من استثمارات الصندوق حسب القطاع الفرعي أن تمويل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية يتصدر أولوياتنا (الشكل البياني 14). ويعبر ذلك عن التزامنا الأساسي بالعمل دوماً على رفع مستوى الإنتاجية الزراعية للسكان الريفيين الفقراء وإنتاجهم الغذائي. وتحتل الخدمات المالية الريفية المرتبة الثانية في أولوية اهتماماتنا من حيث الأموال المستثمرة وتأتي في المرتبة الثالثة بفارق صغير الأسواق والبنية الأساسية المرتبطة بها. وتؤدي هذه الفئات أيضاً دوراً رئيسياً في سعيها إلى حفز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية من أجل تمكين صغار المنتجين من دخول الأسواق المربحة والشفافة ونشر فوائد توليد الثروة.

الشكل البياني 14

تمويل حافضة الصندوق الراهنة حسب القطاع الفرعي (في نهاية 2011)



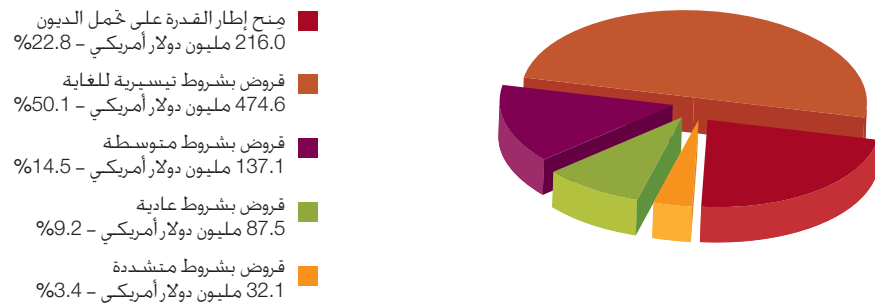
المصدر: نظام إدارة المشروعات والحافضة.

¹ تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي ومصايد الأسماك، والبحوث، والإرشاد، والتدريب.

² تشمل القطاعات الأخرى الاتصالات، والثقافة والفنون، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، والرصد والتقييم، والإدارة والتنسيق، والإدارة في أعقاب الأزمات.

الشكل البياني 15

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2011. الحصة من المجموع البالغ 947.2 مليون دولار أمريكي¹



¹ ترجع أي فروق في المجموع إلى تقريب الأرقام.

¹¹ تشير وسائل وشروط التمويل إلى قروض الصندوق ومنح إطار القدرة على تحمل الديون إلى البلدان المتلقية، وهذه الوسائل والشروط ليست مرتبطة بالشروط والأحكام المفروضة على الحدود الائتمانية المقدمة من خلال البرامج والمشروعات.

¹² نقدم قروضنا بأربعة أنواع مختلفة من شروط الإقراض: قروض بشروط تيسيرية للغاية لا تدفع عنها فائدة ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة وتسدد على 40 سنة؛ وقروض بشروط متشددة لا تدفع عنها أي فوائد ويفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة وتسدد على 20 سنة؛ وقروض بشروط متوسطة تدفع عنها رسوم فائدة متغيرة تعادل 50 في المائة من سعر الفائدة المرجعي وتسدد على 20 سنة؛ وقروض بشروط عادية تدفع عنها فائدة متغيرة تعادل سعر الفائدة المرجعي وتسدد على فترة تتراوح بين 15 و18 سنة.

الجدول 7

مُجمَل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون، 1978-2011أ^١
المبالغ بملابدين الدولارات الأمريكية

1999-1978	2004-2000	2009-2005	2010	2011	2011-1978
مِنح إطار القدرة على خَمل الديون					
-	-	401.5	149.6	216	767.1
-	-	43	14	19	76
قروض بشروط تيسيرية للغاية					
4 418.9	1 583.7	1 800.9	526.8	474.6	8 804.9
392	100	110	22	21	645
قروض بشروط متشددة					
-	-	-	13.5	32.1	45.6
-	-	-	1	2	3
قروض بشروط متوسطة					
1 404.0	150.5	231.3	27.3	137.1	1 950.2
120	10	13	1	3	147
قروض بشروط عادية					
643.3	174.8	315.5	77	87.5	1 298.0
52	10	23	6	6	97
6 466.2	1 909.0	2 749.2	794.2	947.2	12 865.8
564	120	189	44	51	968
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون ^٢					

المصدر: نظام إدارة المشروعات والمحافظة.

^١ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وهي تشمل قروض البرنامج العادي، والقروض ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون للبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتأثرة بالجفاف والتصحر، وتشمل المبالغ قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تم اعتماده في عام 2005 لإندونيسيا وبنألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة، وترجع أي فروق في الجاميع إلى تقريب الأرقام.

^٢ قد يَمَوَّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من منحة من مِنح إطار القدرة على خَمل الديون. ولذلك فإن عدد القروض ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون قد يختلف عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

^٣ لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أبطلت تماماً.

الجدول 8

مُجمَل قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون، حسب الإقليم، 1978-2011أ^١
المبالغ بملابدين الدولارات الأمريكية

أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	المجموع
مِنح إطار القدرة على خَمل الديون					
227	295.1	129.3	30	85.9	767.1
23	21	14	7	11	76
قروض بشروط تيسيرية للغاية					
1 885.1	2 188.4	3 416.3	403.3	911.8	8 804.9
181	155	190	40	79	645
قروض بشروط متشددة					
-	-	-	-	45.6	45.6
-	-	-	-	3	3
قروض بشروط متوسطة					
105.2	109	587.5	488	660.5	1 950.2
11	11	34	51	40	147
قروض بشروط عادية					
21.3	10.7	47	882.9	336.1	1 298.0
3	3	1	64	26	97
2 238.5	2 603.1	4 180.1	1 804.2	2 039.8	12 865.8
17.4	20.2	32.5	14	15.9	100
النسبة المئوية من مجموع قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون					
218	190	239	162	159	968
مجموع عدد القروض ^٢ ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون					

المصدر: نظام إدارة المشروعات والمحافظة.

^١ المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع وافق عليه المجلس التنفيذي. وهي تشمل قروض البرنامج العادي، والقروض ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون للبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتأثرة بالجفاف والتصحر، وتشمل المبالغ قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تم اعتماده في عام 2005 لإندونيسيا وبنألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة، وترجع أي فروق في الجاميع إلى تقريب الأرقام.

^٢ قد يَمَوَّل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من منحة من مِنح إطار القدرة على خَمل الديون. ولذلك فإن عدد القروض ومِنح إطار القدرة على خَمل الديون قد يختلف عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

^٣ لا يشمل القروض التي أُلغيت أو أبطلت تماماً.

صرف الأموال

الفعالية في نهاية عام 2011 (الجدولان 9 و 11)، مقابل صرف 351.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، أي ما يمثل 72.8 في المائة من الالتزامات الفعلية. وبلغ مجموع القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون المصروفة معاً في عام 2011 ما قيمته 625.9 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 26 في المائة مقارنة بعام 2010 (الجدولان 9 و 10).

ازدادت الأموال المصروفة من قروض الصندوق زيادة كبيرة حيث بلغت 549.6 مليون دولار أمريكي في عام 2011 مقابل 457.5 مليون دولار أمريكي في عام 2010 (الجدول 9). وبلغ الإجمالي التراكمي للمبالغ المصروفة من قروض البرنامج العادي 7 900.7 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1979-2011، و74 في المائة من الالتزامات

الجدول 9

القروض المصروفة سنوياً في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم، 2011-1979^أ
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
33.0	34.5	48.6	61.4	62.3	57.8	61.8	64.4	66.8	74.4	1 137.9	أفريقيا الغربية والوسطى
54.1	46.9	55.4	70.2	75.9	88.6	89.4	85.4	106.4	104.3	1 411.3	أفريقيا الشرقية والجنوبية
97.9	86.1	78.7	73.1	93.1	127.2	122.0	99.1	129.2	230.7	2 748.1	آسيا والمحيط الهادي
63.1	51.4	47.0	49.1	42.3	57.4	63.4	79.1	61.6	72.9	1 253.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
43.2	44.5	56.1	57.6	68.0	55.9	62.1	96.1	73.5	67.3	1 349.8	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
291.3	263.4	285.8	311.4	341.6	386.9	398.7	424.1	437.5	549.6	7 900.7	المجموع ^ب

المصدر: نظام القروض وال منح.

^أ تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، والتمويل من منح إطار القدرة على تحمل الديون.

^ب ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 10

المصروفات السنوية من منح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 2011-2007^أ
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

2011	2010	2009	2008	2007	
23.3	8.5	1.9	1.1	-	أفريقيا الغربية والوسطى
27.3	16.8	5.2	3.6	1.0	أفريقيا الشرقية والجنوبية
13.9	8.8	4.6	1.7	0.9	آسيا والمحيط الهادي
2.9	0.9	0.6	-	-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
7.5	3.8	0.9	-	0.1	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
1.4	0.7	0.6	0.1	-	عالمية
76.3	39.4	13.8	6.5	2.0	المجموع ^أ

المصدر: نظام القروض وال منح.

^أ ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

إدارة السيولة، والتدفقات النقدية والسياسات المالية في الصندوق

يدير الصندوق استثمارات بما قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي لبرنامج عملنا العادي، بالإضافة إلى 0.7 مليار دولار أمريكي بالنيابة عن برامج متممة وحسابات أمانة وكل التدفقات النقدية التشغيلية المتصلة بها.

وسجلت عمليات التدفقات النقدية في عام 2011 مستويات قياسية بلغت 3.9 مليار دولار أمريكي في إطار البرنامج العادي، و2.1 مليار دولار أمريكي للبرامج المتممة، محققة بذلك زيادة إجمالية بلغت 33 في المائة مقارنة بعام 2010. وترجع الزيادة في مستوى التدفقات النقدية الإجمالية أساساً إلى التوسع الكبير في أنشطة الأموال المتممة.

وأجرينا خلال العام استعراضاً شاملاً لسياستنا بشأن الاستثمار وعرضنا على المجلس التنفيذي بيان سياسة الاستثمار الذي يحدد الإطار العام

لاستثمارات الصندوق. وفي إطار هذا الاستعراض، سيجري الأخذ بنهج ميزنة مخاطر الاستثمارات في عام 2012، وسيجري تعزيز إدارة المخاطر في المقر من خلال استخدام أداة معززة لإدارة المخاطر.

وفي إطار التحضير لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (انظر الصفحة 58) جرى تحليل أثر مختلف مستويات البرامج على مواردنا المالية باستخدام إطار إدارة الأصول والخصوم، واستعرضنا أيضاً النهج المالي الطويل الأجل في استدامة الصندوق، وحللنا بدائل سلطة الالتزام بالموارد مقدماً التي تمثل آلية تسمح للصندوق باستخدام تدفقات القروض العائدة المتوقعة في المستقبل كأساس إضافي للالتزام بقروض ومنح جديدة. واستخدم الصندوق هذه الآلية لأول مرة في عام 2001.

والصندوق ملتزم بمواصلة إيلاء الأولوية لإدارة المخاطر المالية ومسائل الائتمان والشفافية خلال فترة التجديد التاسع للموارد 2013-2015.

الجدول 11

مبالغ القروض المصروفة في إطار البرنامج العادي، حسب الإقليم وشروط الإقراض، 1979-2011^أ
المبالغ بملابن الدولارات الأمريكية

تيسيرية للغاية	متوسطة	عادية	متشددة	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى				
1 063.4	60.3	14.2	-	1 137.9
70.6	100	79.2	-	71.9
أفريقيا الشرقية والغربية				
1 317.2	93.1	1.2	-	1 411.4
69.2	90.8	12	-	70
آسيا والمحيط الهادي				
2 357.6	390.5	-	-	2 748.1
74.5	84	-	-	75
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
337.3	396.1	520.1	-	1 253.6
82.5	87.6	66.2	-	76.3
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا				
763.8	365	219	2	1 349.8
87.8	64.5	74.6	4.5	76.2
5 839.3	1 305.0	754.4	2	7 900.7
74.4	79.5	65.7	4.5	74

المصدر: نظام القروض والمنح.

^أ تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمناخ الجفاف والتصحر، والتمويل من منح إطار القدرة على تحمل الديون.

ولا يزال تمكين البلدان من تحمل عبء الدين بعد نقطة الإجاز ببعث على القلق. لا سيما خلال الأزمة المالية الراهنة. وبرز ذلك مدى الحاجة إلى تنفيذ سياسات إقراضية سليمة وتعزيز قدرات تلك البلدان على إدارة دينها العام. وتعمل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف المشاركة في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون معاً في رصد مستويات تخفيف أعباء الديون من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية التي يجريها البنك الدولي. ونشارك في هذه الدراسة الاستقصائية ونعرض كل المعلومات المتعلقة بالديون كجزء من مسؤولياتنا التي نضطلع بها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وبالاتصال مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وخلال عام 2011 قدمنا 22.9 في المائة من مجموع قيمة التمويل المعتمد للبرامج والمشاريع الاستثمارية في شكل منح إطار القدرة على تحمل الديون. ووافقنا على 19 منحة من منح إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة مجموعها 216 مليون دولار أمريكي (الجدول 7).

وفي إطار جهود تعبئة الموارد التي تمكّن الصندوق من أداء ولايته، أجرينا تقييماً وهيكلية لبدائل التمويل، بما في ذلك الأموال المزمع اقتراضها من الدول الأعضاء. وقدمنا الدعم أيضاً للمكاتب القطرية من أجل تيسير المدفوعات المحلية وإدارة الالتزامات الخاصة في المشتريات التشغيلية.

ولا يزال الصندوق يتصدر الجهود الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لزيادة الكفاءة التشغيلية لخزانات الأمم المتحدة بحكم مشاركته في رئاسة الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية. ونستضيف وندير الموقع الشبكي لجماعة ممارسي خزانات الأمم المتحدة التي باتت تشكل المنتدى الرئيسي للتفاعل بين خزانات الأمم المتحدة.

نهج الصندوق ودعمه لتخفيف أعباء الديون وإدارتها

يستخدم تخفيف أعباء الديون منذ عام 1996 بعد اتخاذ مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتقديم العون إلى الكثير من أفقر البلدان النامية في العالم. وخفضت في عام 1999 عتبات أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتمكين مجموعة أوسع من البلدان من التأهل للحصول على حجم أكبر من تخفيف الديون. وواصل الصندوق في عام 2011 دعمه الكامل لتلك الجهود. واستخدمنا أيضاً إطار القدرة على تحمل الديون لضمان عدم تراكم المزيد من الديون على البلدان الضعيفة في المستقبل. ومنذ اتخاذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أحرز الكثير من البلدان تقدماً كبيراً في الحصول على تخفيف لعبء دينها. واجتاز أكثر من 93 في المائة من البلدان المستوفية للشروط (35 من بين 39 بلداً) نقاط اتخاذ القرار التي تؤهلها للحصول على مساعدة من الصندوق في إطار المبادرة. ووصل واحد وثلاثون بلداً إلى نقطة الإجاز التي يحصل البلد عندها على تخفيض كامل ونهائي لديونه بينما لا تزال أربعة بلدان في المرحلة المؤقتة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإجاز.

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2011 على زيادة تخفيف أعباء الديون عند نقطة الإجاز لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيينيا بيساو وتوغو. ومن المتوقع أن تصل جزر القمر إلى نقطة الإجاز في أواخر عام 2012 إلى جانب كوت ديفوار وغيينيا.

وبلغ مجموع التزاماتنا حتى الآن 718 مليون دولار أمريكي تقريباً من تخفيف رسوم خدمة الديون بالقيمة الاسمية. وقدّم الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 ما قيمته 373.1 مليون دولار أمريكي لتخفيف أعباء الديون في 31 من البلدان التي وصلت إلى نقاط الإجاز.

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي. بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الافتصادات "المتقدمة" و "النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصد الرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

الانتقال الى سوق مولندو الأسبوعي بواسطة شاحنة - عن كتاب الطعام في أفريقيا (Nourriture en Afrique)، بنمويل من شراكة بين المنظمة العالمية للتصوير الصحفي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مالي: تصورات أفريقية: تدريب من أجل مصوري أفريقيا

© Amadou Keita

© 2012 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الطابع Quintily، روما، إيطاليا

2012

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه



الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: +39 06 54591

رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ISBN 978-92-9072-306-6



9 789290 723066